الفصل الخامس

حركة تحرير السودان
حركة العدل والمساواة

أما وقد تحدثنا بشيء من الاختصار في إيراد المحطات الاحتجاجية التي رافقت الأزمة السودانية في دارفور منذ ما بعد الاستقلال، ومن حركة الهيب الأحمر إلى حركة الشهيد داوود يحيى بولاد وحيث أفضنا فيها القارئ بنبذة تشد من انتباهه وتضعها في ركن من التنوير للإلمام بخيوط الظرفيات والأحداث عبر المسيرة والحقب، فإن مجمل ذلك يمكن أن يكون في مكان الإعداد للحديث بإسهاب وتوسّع وتحليل دقيق عن مرحلة الأزمة بعد اندلاع النزاع المسلّح بشكل واسع وعنيف في أو قبل العام ٢٠٠٣ وما بعدها، وأن يتلاءم حديثنا متوافقاً مع نشوء حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة كطليعة نضال مسلّح أخذ طريقه بشكل مغاير يتوافق ويتّسق مع حجم تداعيات الأحداث وتبعاتها، وبقدر انفلاق فجرها وانتشار أشعتها وحرارة معاركها وتتابع جولات مفاوضاتها وتبعثر أطرافها.

حركة تحرير السودان

عندما يتحدث المرء عن تحرير السودان فهو يتحدث عن وهج من الشفق الثوري الذي انفلق في لحظة توافق من قلب نواة بؤرة تشبّعت بتلاقح حمم وألسنة لهب تعاظمت شوباً وتاقت معانِقَةً لفضاء الانتصارات، ومن ثم تمددت وخيّمت أشعتها بعمق تمدد الصولات والجولات والانتصارات العسكرية التي تتابعت في الفترة منذ اندلاع الثورة وحتى ما قبل اتفاقية أبوجا، وعلى كامل مساحة دارفور دون أن

يكون للحركة ملاذاً خلفياً في أي دولة من دول الجوار تتكئ إليه إذا تداعت عليها الخطوب وأرادت غسيل لممها في المعارك. يمكننا أن نطلق على تلك الفترة مسمَّى العصر الذهبي للنتائج العسكرية لمعارك جيش حركة تحرير السودان، بالنظر إلى كل المقاييس المتخصصة والمعايير التقيمية في موازنة الكم الهائل من المعارك التي دارت في رقعة مكشوفة في زمن قياسي، فقد كانت إنجازات الحركة في هذا المجال رهقاً متواصلاً للحكومة بقواتها ومليشياتها بكل ما امتلكت من عُدة وعتاد وتراكم خبرات، ولكن دون أن نعرج إلى فلسفية المفاقهة السياسية لمفهوم إدارة الحرب التي تقتضي تقييماً مغايراً بعض الشيء، وفي هذا السياق لديَ الكثير من المآخذ التي أحسبها ذات دلالات إستراتيجية في مفهوم إدارة الحرب بما لا يدع مجالاً للمجانبة، فالمعلوم في أصل إدارة الحرب بأنها منهج ووسيلة لبلوغ غاية سياسية، وتُدار وفق مقتضيات الرغائب والأهداف السياسية، وعليه فاختيار الأهداف في حد ذاتها مهمّة سياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتلك الإستراتيجية والأهداف المراد تحقيقها، مرحلية وانتقالية كانت أم غاية، ولأن مهمة إنفاذ مهاجمة تلك الأهداف تقتضي تكامل الشق المتعلق بالمعارك مع المنظور السياسي لا بد والحال كذلك أن تفرض الضرورة هنا أن يكون للتخصص المهني المتمثل في العسكرتاريا الثورية دورها في القيام بتنفيذ ضرب تلك الأهداف المنتقاة سياسياً، استكمالا للجوانب التوظيفية لنتائج المعارك على كافة الصُعد من سياسية وإعلامية ودبلوماسية واستنزاف وتمويه وغيره، ومع حقيقة أن الحرب واختيار الأهداف لم تكن في نهج الحركة عملاً سياسياً البتّة، حيث كانت تغلب عليه الإرادة العسكرية الميدانية، فإن ذلك قد يُعطي التفسير المنطقي في أن النتائج السياسية الكلّية لإدارة الأزمة كانت وما زالت أدنى بكثير من حجم ونوعية المعارك التي خاضتها قوات الحركة، وأن حجم الخسائر البشرية والمادية والجهود التي بُذلت على صعيد إنجاح الكثير من المعارك كانت قد عبّرت عن نفسها وعن حجم التضحيات التي كان يمكن أن تكون أقل بكثير لو أن إدارة الحرب قد تم التعامل معها وفق مقتضيات مفهومها السياسي. ربما سيتضح ذلك بشكل أوضح وأنقَى بالنظر إلى البنية التكوينية وقواعد الانتساب والانضمام للحركة.

إنه من المعلوم بداهة أن الولوج في المعارك العسكرية وكسبها ليس هدفاً في حد ذاته في أي نزاع، ذلك أن الأصل في الأمور والنزاعات هو أن يجنح الفرقاء إلى تأمين قدرتهما على تجاوز الانزلاق نحو هاوية المصادمة الدامية بقدر الإمكان من خلال المبادرات

الهادئة والمحادثات السبّاقة والنوايا الصادقة، ولن يتعذّر ذلك في ظل تواضع الطرف الذي يملك نواصي الأمور ويتأبط كل شيء، وأعني بذلك نظام البشير، لكنه في النقيض تنحدر الأمور إلى أدنى درك يمكن لكل بصيرة أن تتخيله، وهذا هو ما آلت إليه الأمور في حالة دارفور والحال كذلك في الجنوب وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق والشرق وفي كجبار ومع القطاع المعارض في كل السودان. لكن قبل أن ننساق وراء دوي المدافع وأزيز الطائرات والسيارات وقعقعة السلاح وحوافر الخيول، دعونا نورد مضمون التحرير الذي انفلق إلى ذرّات لا حصر لها في أذهان الصغار قبل الكبار وأضحىَ أنشودة على لسان كل مواطن في دارفور ظلّ يأمل في أن تأتيه حقوقه الفردية والجماعية طائعة تحت بريق هذه الحركة التي تألقت، ومن ثَمّ تعلقت قلوبهم وعقولهم بها، فهل كانت الحركة على قدر تلك الطموحات المشروعة والتحديات المفروضة.

دعونا إذاً قبل كل شيء أن نفسّر ما هو المقصود بكلمة (تحرير) التي تتصدر اسم الحركة من واقع فهمي لرؤية المنظور الفكري للحركة حتى لا ينصرف فهم العامة نحو المعاني المجازية التي تحتمل التأويل والتحوير، والمعاني التي روّجت لها الحكومة بما كانت ترغب في أن تُرسّخه من معنى يستبطن مضموناً إستئصالياً أرادت به تشكيل إطار من الكراهية يقود إلى الانصراف والفتنة بين مكونات المجتمع في دارفور خاصة وفي السودان عامة، وهو تأويل في أغلب مراميه ينحاز إلى ابتسار المضمون الإيجابي وإبراز القشرة السلبية وكأنها هي الجذع والفروع والصفق، وهي غاية تتماهَى مع النزوع نحو صياغة المضامين وقيدها بحيث لا تبدو قابلة للفرهدة والإبهار، وهو نهج تتغلب فيه دائماً الآلة الدعائية المعاكسة بحجمها وعلو صراخها من خوفها وليس بإنتاج إبداعاتها، وذلك بغية ترسيخ ذلك المفهوم الخاطئ توطئة لاستخدامه كأحد أسلحة المواجهة في الصراع الذي هو دائماً ما يكون بين الحق الذي يمثّله المظلومُون، وهم في حالتنا هذه مواطنو إقليم دارفور خاصة والسودان عامة، والباطل الذي يجسّده الظالمون أينما ثقفوا ووطئوا وإنّما حلوا، وهي حكومة الإنقاذ التي يقودها حزب المؤتمر الوطني الحاكم ومشايعيه والمستفرد بالقرار في الدولة والوطن. لا بد لأي نزاع أو حتى خلاف في الرأي مهما صَغُرَ أن يندرج في إطار هذين المحورين مهما كانت رجاحة النسبية لأي منهما، ولا تعني زاوية الترجيح النسبية لأي محور هو نشوء محور ثالث، ليس لأي ميزان أكثر من كفّتين توازنان ما ينبغي ترجيح أحدهما، وهي دلالة تفسير كافية وفارضة لهذا المفهوم ولواقع التعامل بموجبه. من منطلق هذا الفهم العمومي، يذهب دائماً الراغبون

في تأسيس أي تنظيم إلى الاحتكام إلى منظومة عوامل ومؤثّرات ومعايير لاختيار الاسم، حيث لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يتنافر الاسم الذي سيتم اختياره مع الأهداف المنشودة والمعلنة، بل يجب أن يكون الاسم معبّراً ومتوافقاً مع طموحات المُستَهدَفِين (بفتح الدال) بالاستفادة من تحقيق الأهداف المنشودة والمُعلنة، لأنهم يشكّلون عماد التنظيم وقاعدته الجماهيرية ومرجعيته وقوّته الدافعة لاستمراريته، بل أحد أهم أسباب بقائه ونمائه ونجاحه أو فشله.

فمثلاً لا يستقيم أن تسعى مجموعة إلى إنشاء منظمة خيرية لرعاية اليتامى على سبيل المثال وتُسمي المنظمة مثلاً (منظمة الخلاص من أطفال الشوارع) هنا نجد كلمة (الخلاص) جائزة التأويل وأكثر ما تستميل من إنحياز يتوشح الغالب من سِمات الميل نحو الصفة البائنة من المعنى، فهي إذاً كلمة تؤبّن المضمون في المسامع وتجعل من اسم المنظمة اسما مجافياً ومتنافراً ولا يتوائق مع الأهداف المفترض أنها تسعى إلى مساعدة اليتامى وكذلك الأطفال الذين تقطّعت بهم السبل بأسباب عدم معرفة أبائهم وأمهاتهم أو حتى أماكن تواجدهم وما إذا كانوا أحياءً أم لا. وحتى نجعل من القصد أكثر إيضاحاً نسوق مثالاً آخر فنقول، إذا أرادت مجموعة أن تُنشئ حزباً سياسياً واختارت له اسم (حزب رصاصة الرحمة) مثلاً، بلا شك فإن أول انطباع يمكن أن يتركه في مخيلة كل قارئ له، هو أنه حزب لا يمانع في أن يستخدم العنف وسيلة يشرّعها خلسة لتحقيق الأهداف من وراء القوانين أو بوأدها، وهي نزعة لها مفعولها السالب في استقطاب القواعد لا سيما في ظل رغبة شعبية متنامية لإزالة الشوائب الشمولية والنزعات الديكتاتورية من الممارسة السياسية. من هنا فإن العوامل والمعايير الحاكمة والمقيدة لاختيار أسماء التنظيمات إنما نهج يقتدي به الراغبون في بناء عمل قائم على الأسس الداعمة للإنجاح، بينما يحيد عنه الساعون إلى القفز فوق المنهجية والذين تحكمهم العشوائية والاستعلاء، وهي حالة لن تتوقف عند اختيار الأسماء فحسب، وإنما تتمدد وتتنامَى مع عشوائية العمل في التنظيم. وبالعودة إلى تفسير كلمة (تحرير) وكما سبق أن أشرنا إليه من أنه تفسير يستبطن سريرة نقية ويعكس القيمة البلاغية للمفهوم الذي تبنّته الحركة، فإن هذا يتطلب أن نشير إلى أنه لا ينبغي الربط بين بعض إخفاقات الممارسة وفق التأويل المجازي لمجموعات منسوبة أو منتسبة للحركة أو حتى متعاطفة، كانت قد تأثّرت بأحداث تميزت بحصرية في مكانها وزمانها ومحدودة في تأثيرها، فتعاملت مع المعنى المجرّد للكلمة وربطت بينه وبين الكليات الاجتماعية

الأهلية المكونة للمجتمع في دارفور أو في السودان من الزاوية القَبَلية. فالأخذ بذلك على نحو قطعي عطفاً على انكفاءه قلّة من كل وكبوة شريحة وليس الجل، إنما يُفرّغ الحركة من مراميها السامية ويُلقي بها في أتون الوضاعة وكأنها تنظيم بلقع وأغبر. حري بالجميع أن يُدرك أن كلمة تحرير وهي مفردة تتشكل من خمسة أحرف هي (ت،ح،ر،ي،ر) تعني بمنتهى الوضوح (تصحيح، حرية، رقابة، يقظة، ردع) هذه هي المفردات التي تترجم مضمون الكلمة وفق ما ذهبت إليه الرصانة الفكرية للحركة، وهي في بلاغتها اللفظية تستبطن مقامات سامية لمعاني عميقة لنوعية المناخ المنشود والذي يزيل النوائب ويشذّب الممارسة السياسية ويضع ركائز العمل القويم ويحفظ ويقنن التقويم ويسدّ الروافد الآسنة ليمنعها من الانسياب لتسميم نقاء المناخ السياسي، كما تُحجّم ربض رويبضة السياسة ومنعهم من لي عنق الحقيقة ونشر الإرخاق والهطرقة وفرضهما بحسبانهما منهج واجب الاحتذاء، وهكذا ضاقت الأسماع وسابقت الظنون الألسن وذهبت بعيداً في تأويلها عندما ساقت كبوة 'لحركة بادئيها باختيار اسماً لها هو (حركة تحرير دارفور)، وهو اختيار كما شرحنا حاد عن جادة الحكمة والصواب لما لذلك من تداعيات لا حاجة للحركة بتحمّل تبعاتها السالبة، ولعل الحركة سرعان ما راجعت وتراجعت عن ذلك الاسم وذلك كان أوفق مناهج التقييم والنقد الذاتي والتفاعل الفوري مع التداعيات والأخطاء بشكل إيجابي وبذلك أزالت علامات استفهام كبيرة ارتسمت على وجوه الكثيرين من أبناء دارفور والسودانيين عامة وأعطت مصوغاً للآلة الإعلامية الحكومية المضادة بأن تملأ عنان السماء وكل الفضاء بما يمحق الفضائل ويُربي المآفن أملاً في الانصرافية، وليت الحركة ظلّت عصماء في التمسك بمثل هذا النهج الذي كان سيضعها في مقام يتسامى باضطراد لدىَ منسوبيها ومتعاطفيها وتتقدم به منافسيها، لكنها تخلّت عن قدر كبير من هذا النهج طوعاً أو جهلاً أو طمعاً وهو ما آل بها إلى شبح كاد يتلاشى.

قد يذهب البعض إلى أنه ليس مستعصياً القدرة على رص مفردات تبدأ بنفس الأحرف ولكن تعطي تعابير ومفردات بمدلولات بلاغية مغايرة لما ترتّب، نعم هذه حقيقة ولكن هنا ينبغي النظر إلى الترتيب الذي تمثّله مضامين الكلمات في المطابقة بينها وبين الممارسة في أي منظومة سياسية تنتهج الانتقال من نسق ديكتاتوري شمولي إلى رحاب الديمقراطية والشفافية، سنجد أن المفردات تختزل كل تلك الممارسة وتقرّبها لفظاً ومعنىً وترتيباً ومضموناً في هذه السلسلة الخماسية، كيف لا وأي شعب تشبّع

بالممارسات الديكتاتورية الشمولية في حاجة إلى فترة انتقالية للتعافي تكون فيها السلطة أيضاً انتقالية قد تستضمن وتستوعب كليات فئوية وجهوية وحزبية وتكنوقراطية أو بعضاً منها وقد تعكس أوجهاً قبلية وإثنية ولكن من وراء حجاب ولكنها ليست لوبي لكنها شكل بدائي من أشكال إدارة التنوع، وهي آلية تتصدىَ لمتطلبات لتصحيح والانتقال يتابعها بالتداخل نشر الحريات الكاملة التي تشتمل على مراحل ووسائل التداول السلمي وتمكّن الفعاليات الحزبية من ممارسة حقها ونشاطها بسلاسة في ظل الرقابة المقننة دستوراً وقانوناً، وهو وضع كفيل بأن يفرز بشوق قاهرة من اليقظة المتواصلة والتي يجب أن تتمثلها الأجهزة والمؤسسات المعنية والتي تم إنشاؤها في ظل الديمقراطية، وأخيراً القدرة المولّدَة على الردع متى برز أي تهديد للمناخ الديمقراطي، وهي قدرة مكمنها ومفاعلها هو الحراك الشعبي العفوي والمنظّم عند اشتمام أي محاولة للإخلال أو الإطاحة بالوضع الديمقراطي ولكن من خلال دعم المؤسسات التي ارتضت بها آليات للانتقال.

بداية نشاط الحركة

الكتابة والتوثيق لأي حركة ثورية تقتضي توفّر المناخ الملائم بجانب عوامل ضرورية أخرى، وأعني هنا بالمناخ الملائم هو ذلك الظرف الذي لا تُضار فيه أهداف الثورة بحجم التوثيق الذي يُنشر للقارئ العام وبالضرورة سيكون في متناول الباحثين والمحللين وغيرهم من ذوي الاهتمامات بالشأن. لذلك أنوّه بأن ذلك المناخ لم يتأت بعد، ومن هنا فالذي أورده في هذا السياق ضمن هذا الكتاب من تناول لحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ليس سوى ملامسة لطيفة وبالغة الرقّة لجوانب ذات تأثير ثنائي، إيجابي وسلبي وغالبه تحفيزي للمساهمة في الدفع نحو تحقيق هدف الوصول إلى دولة في السودان تستوعب الجميع وتراهم من منظار واحد. بينما نترك الكتابة عن الحركات الثورية بشكل حصري لكتاب قادم وقريب إن شاء الله لكننا لا نعد بتوقيت محدد حيث أن ذلك مرهون بتحقيق أهداف الثورة التي تأسست من أجلها الحركات الثورية .

النشأة

لم يكن امتياز نشأة حركة تحرير السودان يوماً أسيراً لهوى شخص معيّن أو تعبيراً عن أمنيات فرد محدد أو انعكاسا لأحلام ثائر يشار إليه بالحصرية والبنانية والخصوصية،

فقد كانت حركة تحرير السودان دائماً رؤية وفكراً ومضمونا وخلجات وطموحات تفاعلت في دواخل كل إنسان في دارفور بل وفي غير دارفور كان يتوسد الحرمان ويلتحف الفاقة ويوثقه الظلم ويقيّده الظالم قبل أن تُعرف حركة بذلك الاسم، ثم خرجت من طور الآهة إلى صرخة مدوية ردد صداها الذين خرجت من أفواههم والذين تلقّفتها مسامعهم معبّرة عن ميلاد ثورة لازبة للظالمين وحانية على المظلومين، وقد ولدت تلك الحركة الثورية في يونيو عام ٢٠٠١م في دارفور تحت عباءة التحالف الفيدرالي الديمقراطي ثم تحول اسمها إلى حركة تحرير دارفور في مستهل العام ٢٠٠٢م وفي العام ٢٠٠٣م غيّرت اسمها إلى حركة جيش تحرير السودان لعدم التوفيق في الاسم الأول الذي كان منفّراً وقابلاً لتأويلات غير حميدة بل ومرفوضة كما أشرنا سابقاً، وأحمد الله أنني انضممت للحركة بعد أن تغيّر اسمها. ومن هنا فلا يمكن تجيير نشأتها لأحد، لأنها كما قلنا ثورة ظلّت لاهية في النفوس كما تغلي المياه في المرجل منذ عقود، وهي امتداد لنضال الأجيال منذ ما قبل استقلال السودان من الاستعمار البريطاني في الأول من يناير ١٩٥٦ م، والحال كذلك فإنه يجدر بنا ألا نغفل فضل المبادرة وتحمّل تبعات قيادتها في ظروف غاية في الخطورة إلى الشهيد عبد الله أبكر بشر القائد العام لقواتها ومؤسسها وعبد الواحد محمد أحمد نور رئيسها حينما كانت حركة موحّدة، وهما شريكان في وضع لبنات التأسيس وبالطبع إلى جانب آخرين كثر وفي مقدمتهم كل الشهداء الذين ضحّوا بأغلى ما يملكون وهي أرواحهم الزكية ثم لكل الجرحى والمعاقين ممن يعيشون الآن وقد دفعوا بعضاً من أعضائهم في سبيل استمراريتها، كما لا نغفل دور مني أركو مناوي الذي أصبح رئيساً للحركة بعد مؤتمر حسكنيتة رغم اللغط والتداعيات التي أعقبت ذلك المؤتمر، ثم كل الذين ما زالوا يقودون شتات فصائلها بعد أن تزايدت الانقسامات وتناسخت الفصائل رغم ما رشح من طغيان للرغائب الذاتية وانحسار للفضائل الثورية، وكذلك الذين عملوا فيها وتركوها متعففين المواصلة فيما يعتقدون أنه انحياد الحركات الثورية عن مبادئ الثورة ومعانيها السامية، أو الذين ما زالوا منتسبين لأي منها أملاً في إصحاح الإتلاف لتحقيق الأهداف. ولأنني أريد أن أورد بعض المحطات عن حركة تحرير السودان من تلك التي لها صلة وثيقة بموضوع الكتاب، وحتى يتوثّق قولاً وحدثاً وتاريخاً فإنني سأكون أكثر تركيزاً على حركة تحرير السودان التي كانت موحّدة حتى مؤتمر حسكنيتة وحركة تحرير السودان المنبثقة عن مؤتمر حسكنية التي يقودها مني أركو مناوي وذلك لكونها الحركة التي وقّعت على

اتفاق سلام دارفور ٢٠٠٦ في أبوجا – نيجيريا، الاتفاق الذي كان منتظراً منه أن يضع خطوة مهمّة على طريق السلام العادل والشامل والدائم لتكتمل الخطوات فيما إذا تمكّن الرافضون لتلك الخطوة من استكمال ما يُلبّي الطموح الكامل فيما بعد.

أصدرت حركة تحرير السودان بيانها التأسيسي الذي كما قلنا يقوم على حقيقة العمل نحو دولة تكون المواطنة فيها هي أساس نيل الحقوق وأداء الواجبات دون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو الثقافة أو الاثنية أو القبيلة أو اللون أو أي مُميز شبيه باطل، وهي في ذلك تلتقي مضموناً مع كل ما ورد في المواثيق الدولية التي تحفظ للإنسان حقوقه كإنسان في إطار الوطن الذي ينتمي إليه، والذي يتساوى فيه كل المواطنون في الحقوق والواجبات وفقاً للدستور الذي ارتضوه وليس ما يُفرض عليهم. ولأن تسارع الأحداث منذ نشأة الحركة وحتى توقيع اتفاقية أبوجا في ٢٠٠٦ كان تسارعاً مركّباً، فلم تتمكن الحركة من صهر منتسبيها الذين تعددت مشاربهم الفكرية السابقة في بوتقة فكرية واحدة بمفهومها التنظيمي والأيدلوجي بقدر مؤمّن وعميق، نظراً لأن تلك البوتقة لم تتشكّل في صيغتها التصميمية المثالية بعد فكانت فطيرة، وأن نار الحرب التي ظلّت مشتعلة بشكل متواصل وعنيف في السنين الأُول هي الأخرى لم تسعف في إنضاج تلك الفطيرة رغم حرارتها، وعوضاً عن ذلك احتفظت بزخم ارتباطهم بها من خلال تمسّكهم بالثورة التي مثّلت لهم دافعاً متنامياً من الهام واستشراف دائمين، ورصيدها المبكّر من انتصارات عسكرية مشهودة رغم تحفّظنا كما سلف أن قلت على حجم المردود السياسي الإيجابي لتلك الانتصارات العسكرية في اتجاه تحقيق الأهداف المرفوعة وحجم التضحيات عطفاً على اختيار الأهداف. والحقيقة الثانية هي أن منظور حركة تحرير السودان لمعالجة الأزمة يقوم على مرحلتين في ظل المعطيات التي كانت قائمة، والنظام الدكتاتوري الذي كان متسلّطاً على زمام الحكم ورقاب الناس على السواء، ولأنها حركة وُلِدت من رحم المعاناة الدارفورية على وجه الخصوص، فقد كانت ترى انتزاع حقوق دارفور أولاً ولفترة انتقالية ومن ثم تشارك الآخرين من القوى الثورية والسياسية برؤيتها للمعالجة الشاملة والدائمة لأزمة الدولة والحكم في السودان ضمن مناخ تكون فيه بوادر الديمقراطية قد لاحت ويكون فيه الجميع قد تنسّم أريج الحرية، ويجئ تحديدي بأنها وُلِدت من رحم المعاناة الدارفورية مع إدراكي بأن السودان كلّه يرزح تحت معاناة شاملة لكنها في دارفور كان سيلها قد بلغ الزُبَى.

***

إذاً نحن أمام حركة ثورية كبرت بتسارع المآسي ولكنها لم تستكمل كل حلقات النمو الضرورية التي تكسبها فنون الكياسة لتعينها على نوائب السياسة، فقد آلت على نفسها أن تتحمل عِظم مسؤولية النضال من أجل طموحات الملايين في دارفور وتشارك المناضلين الآخرين نفس همومهم نحو الوطن الواحد الذي يبحثون عنه. والأمر الجدير بالوقوف عنده لأهميته وتأثيره البالغ في مسيرة الحركة وفي إخفاقاتها على وجه الخصوص، هو نشأتها التي جاءت كما لو كانت من رحمين اثنتين، وبينما المعلوم عرفاً وعلماً أن المواليد يمكن أن يكونوا توائم من اثنين أو أكثر ولكن في رحم واحدة، إذا بحالة حركة تحرير السودان تأتي استثناءً، حيث كان ميلادها من رحمين هن الحركة التي وُلِدت من رحم في شمال دارفور بقيادة الشهيد عبد الله أبكر بشر القائد العام لقوات الحركة، والحركة التي وُلدت من رحم في جبل مرة بقيادة رئيس الحركة لاحقاً عبد الواحد محمد أحمد نور، وحيث أن النشأة في شمال دارفور وفي جبل مرة قد توافقت في الزمان إلا قليلاً فإن التوافق في الرؤى المبدئية للحقوق هي الأخرى كانت أحد أبرز روابط الملتقين ليشكّلوا ما عُرف حينها بحركة تحرير دارفور ثم لاحقاً حركة جيش تحرير السودان. ولم تكن للأيدلوجيات الفكرية دوراً عميقاً في تشكيل الأطر المبادئية للحركة التي تأسست، حيث أن مؤسسيها لم يكونوا أعضاءً فاعلين في التنظيمات الأيدلوجية رغم ما يشاع عن انتماء عبد الواحد نور للجبهة الديمقراطية (الواجهة الطلابية للحزب الشيوعي) إبّان فترة دراسته في جامعة الخرطوم ١٩٩٢ - ١٩٩٦، الشيء الذي نفاه هو مراراً، كما أن الشهيد عبد الله أبكر بشر لم يكن قد نال ذلك القسط الكبير من التعليم حيث لم يتجاوز تعليمه المرحلة المتوسطة، وليس له أي انتماء سياسي سابق، وأن بقية القيادات تتباين في انتماءاتها السابقة بين أقصى اليسار وأقصى اليمين وعلى امتداد المحطات بين النقيضين، وهناك من يمكن أن يُطلق عليهم المستقلّون.

وبما أن الحركة لم تتمكن في بداية نشأتها من إنتاج ونشر أدبياتها بشكل موسّع كالتي ظهرت في سنوات لاحقة، نظراً لما أشرنا إليه من أن تسارع الأحداث العسكرية والمعارك لم تترك لها مجالاً لذلك، إلا أن الإطار المطلبي للأهداف والحقوق المرسومة بحصرية للإقليم كان هو أيضاً أحد أهم الأسباب التي ساهمت في عدم اتّساع رقعة التفكير في تلك المرحلة نحو الأدبيات الفكرية العميقة المتعلّقة بمنهج ومفهوم الحركة لدولة السودان بعد المرحلة الانتقالية، وقد يجد القارئ تفصيلاً أكثر دقة لذلك الإطار المطلبي للحقوق في الفصل الخاص بالتفاوض. كما أن حجم ونوع الكوادر

الأكثر خبرة واتساعاً في القدرة على كتابة تلك الأدبيات بشكل تفصيلي ودقيق يستوعب شتات الميول الأيدلوجية والفكرية لمنسوبي الحركة ويكون فكراً سهلاً ومقنعاً لمتلقيه لم تكن جزءً من النشأة بالقدر الكمي والنوعي اللذان يمكّنا التأثير بذلك القدر على القيادات الشابة المتحمسة والمتشرّبة بروح الاندفاع الثوري القتالي استجابة للوضع المأساوي الذي كان يتفاقم كل يوم في دارفور، كما أن الذين كانوا هناك لم تتهيأ لهم الفرصة في خضم تواصل المعارك، وبالتالي كان ما يبدو للمراقب أن الحركة هي أقرب وصفاً لوهج عسكري قادر على اكتساح أي قوة عسكرية حكومية آنذاك لكن إلى أين يقود ذلك لم يكن الجواب مؤطّراً حتى مراحل متأخرة من العام ٢٠٠٤م.

هذه الحقيقة تقودنا إلى الحديث عن ثنائية النشأة التي سبق أن تحدثنا عنها، فبرغم عمق وحجج الدواعي الأساسية لاندلاع الثورة والتي تقوم على حقيقة المظالم المتنامية لدارفور على صعيدي السلطة والثروة في السودان، لا بد أيضاً أن نستصحب غبن إفرازات الحروب القبلية التي تزامنت مع بداية انطلاقة الثورة، إلا أننا لن نتوقف عندها ولن نضعها ضمن الأسباب، حيث أنها ليست سوى إفرازات الأزمة بين دارفور والسلطة الحاكمة في الخرطوم، إذ أنه في غياب التنمية في الإقليم وغياب التعليم وانتشار الأمّية وتجاهل الدولة للمتغيرات المناخية التي كان الزحف الصحراوي رأس رمحها حيث بدأ يضرب فيها قطاع السافنا الغنية شجراً وعشباً، كل هذه أدت إلى إجبار الرعاة وسعاة الإبل والماشية أن يكونوا أمام خيارات محدودة ومحصورة، وهو أمر لم يكن منه بد في ظل انكفاء الدولة بكل إمكانياتها وترك المواطن يغالب لإيجاد حل لمعضلات هي فوق طاقاته وقدراته، بل ليست من اختصاصه سوى بالقدر الذي يشرّب به من وعي، وكان حتمياً أن تحدث احتكاكات هنا وهناك لكنها كما قلت لا ترقى سوى إلى نزاعات قبلية لم تكن يوماً يتجاوز علاجها مجالس الحكماء والنافذين من زعماء الإدارات الأهلية للطرفين المتنازعين، وبوجود مجالس الصلح (الجودية)، وبالتالي تناولي العرضي لهذه الجزئية من الإفرازات إنما أردت به إزالة ما حاول النظام الحاكم أن يرسّخه في أذهان غير العارفين عن حقيقة الأزمة بأنها بين الرعاة والمزارعين أو بين العرب وغير العرب وهي ليست كذلك، فهي أزمة بين كل إقليم دارفور والسلطة الحاكمة في الخرطوم، ولعل ما فعله النظام من رد فعل ملئ بالانتقام من المواطنين فقط لأنهم ذكّروه بأنه قد تناسى وتملّص عن مسؤوليته التنموية في دارفور وتغوّل على حقوقهم في السلطة ربما كان أمراً مرسوماً ومقصوداً، وهو دمار أراده النظام ليطال كل

مواطني الإقليم بتنوّع قبائلهم ومشاربهم.

من المحطات الهامة

إن من أكثر الخطابات السالبة التي نهشت من جسم الثورة والثوار، تلك الخطابات التي سعى راغبوها إلى محاولة تثبيت الإدّعاء بأن تأسيس الحركات الثورية المسلّحة إنما يقوم على أرضية قبلية في الأساس، وهو خطاب أول من أطلقه هو النظام، وقد أراد به أن يؤسس لفتنة قبلية شاملة في دارفور بحيث تتيح له استمالة قبائل ضد أخرى للحرب بالوكالة عنه بعد أن تأكد له أنه سيقع بين حجري رحىَ لا سيما في ظل إصراره على سياساته الهوجاء التي تتبنى معالجة الأزمات بالإسكات والإخضاع باستخدام الحلول العسكرية والأمنية. وقد تمكّن النظام من إغراء أو إغواء أو استمالة أو إقناع بعض الشرائح من بعض الأفخاذ في بعض القبائل التي اشتملت ثلّتهم من بعض القبائل العربية وقليلهم من بعض القبائل غير العربية للانخراط في مليشيات درّبها وسلّحها وأطلق يدها، عُرفت باسم (الجنجويد) لمساعدته في أن يفعل ما فعله من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة.

إلى حد علمي لم تجتمع قبيلة بعينها في دارفور لتتخذ قراراً بانتساب أبنائها إلى حركة ثورية بعينها أو مليشيا تابعة لحكومة، والدليل على ذلك هو تواجد أبناء القبائل المتنوّعة بشكل بائن في كل حركة وفي كل حزب وفي كل تنظيم وهناك من لا ينتمي لأي كيان ثوري أو سياسي، وبالتالي فإن انتساب الذين انضموا للحركات الثورية قد جاء على نحو فردي وشخصي ومجموعاتي لكنه ليس بقرار قبلي، ولربما في نطاق ضيّق جدّاً بعض الجماعات من الذين تربطهم علاقات زمالة أو صداقة أو نشأة ويبحثون عن تحقيق بعض الرغبات الخاصة أو طموحات المساهمة الجماعية الفاعلة فيما يجري، بل عُرف أن الحركات في تأسيسها قد تعاملت مع بعض الزعامات الأهلية للقبائل بقسوة ينبئ عن قصر نظر لبعض الأبعاد الاجتماعية ومؤثّراتها، بيد أن الذين انخرطوا إلى ما عُرفت بمليشيات الجنجويد ربما كان لبعض الأفراد من داخل بعض القبائل دور في محاولات الاستقطاب الجماعية للقبائل لكنها لم تسجّل نجاحاً مشهوداً لرفض العديد من زعماء القبائل لذلك النهج وبالتالي كان الانخراط كأفراد أو مجموعات صغيرة هو الغالب، علماً بأن زعماء قبائل عربية وغير عربية مشهود لهم بمواقفهم، تصدّوا معارضين لذلك لإدراكهم لمخطط النظام الراغب في جرّ قبائلهم لتتطاحن مع بعضها فقط لتمكين النظام من البقاء لإبقائهم مظلومين تحت حكمه وليُبقي قبائلهم في جهالتها لاستغلالهم في مآربه التدميرية

للوطن من خلال نشر الحروب في كل أرجائه. وعوضاً عن بعض فشله في استمالة بعض القبائل بكلياتها للانخراط في مليشيات ما يسمّى بالجنجويد، استعاض عن ذلك بالذهاب عبر الحدود لجلب من درج العالم على تسميتهم بالمرتزقة للقيام بالدور القذر الذي أراده لعموم إقليم دارفور، ولعل التقارير تشير إلى جلب قوافل منهم من تشاد والنيجر وموريتانيا والكاميرون وغرب أفريقيا وغيرها ومن بعض دول الشرق الأوسط من منتسبي بعض التنظيمات التي وُصِمت بالإرهاب، ورغم أن الحرب تُخلّف الكثير من الغبن والمآسي أياً كان القائمون عليها إلا أن النازحين واللاجئين يؤكدون إلى أن أكثر الجرائم إيلاماً للإنسانية قد ارتكبها أولئك المرتزقة القادمون عبر الحدود، ولا غرابة في ذلك لأنهم لم ينشؤوا في المجتمع الدارفوري بشكل خاص ولا السوداني بشكل عام فكانت رؤيتهم للإنسان هناك خالية من أي روابط به وفق الفهم الذي يحمله الإنسان في دارفور.

لقد سعى النظام كثيراً للدفع ببعض الاحتكاكات القبلية التي تتقاطع هنا وهناك كحالة ملازمة لحياة الريف التي جاءت بالتزامن مع الأحداث الثورية وذلك بغية خلط الأوراق لخدمة الأجندة التي يُسوّق لها. بيد أننا لا يمكن أن نغفل بأنه كان من بين الثوار من يُردد نفس الخطابات الخاطئة التي تروّج إلى ترسيخ مخطط الحكومة لتحويل أصل النزاع وكأنه بين العرب وغير العرب في دارفور بقصد أو بجهل في ظل عدم تأطير العمل التنظيمي والسياسي في الحركات الثورية بشكل ناضج يعمل على ضبط الخطاب السياسي صياغة ومصدراً، وهو ما ساهم بقدر في إنهاك العمل الثوري مِن أن يتعافى. وكذلك هناك من المجتمع الدولي ممثلاً في القليل من المسئولين في بعض الدول وبعض منظمات المجتمع المدني التي بلا شك لها أجندتها في ذلك، ولكن كانت غالب خطابات المجتمع الدولي لا سيما تلك التي تُعبّر عن وجهة نظر الدول والقائمة على الاستقراء والتحري الدقيقين متّسقة تماماً وواصفة لحقيقة ما ارتكبه نظام الرئيس البشير من فظائع بإستراتيجية مرسومة ومقصودة تجاه دارفور، ومحاولاته لتحوير أصل الأزمة، وقد حددت تلك الخطابات إطار المسئولية الحصرية لتلك الجرائم وحمّلتها للنظام بشكل حصري، وهي الحقيقة التي أوصلت قيادات نافذة منه على رأسها رئيس النظام عمر حسن أحمد البشير ووزير دفاعه الفريق عبد الرحيم محمد حسين ووالي ولاية جنوب كردفان أحمد هارون بأن يكونوا مطالبين للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جمعية كلٌ حسب دوره.

وإذ نحن نُلقي بالإضاءة عبر هذه النافذة المختصرة لموضوع حساس وشائك، لا بد أن

نشير إلى أن الشهيد عبد الله أبكر وفي بواكير نشأة حركة تحرير السودان في شمال دارفور وإدراكا منه بتأثيرات وحساسية النسيج القبلي لأي تحرّك في اتجاه تأسيس عمل ثوري ناجح وحتى لا يتم تأويل نشأة الثورة وأهدافها تأويلاً مخلًّا بمعناها الحقيقي، كان قد التقى بعض القيادات النافذة في القبائل العربية في شمال دارفور وطرح لهم الفكرة بما اشتملت ودعاهم للانضمام للثورة وللحركة التي ستنشأ، وبعد عدة لقاءات عبّرت تلك القيادات عن تأييدها المبدئي للفكرة وطلبت أن تذهب لطرح الأمر على نطاق واسع بين بقية القيادات الأهلية ووجهاء القواعد ومن ثم الالتقاء مرة أخرى للفصل في النواحي الإجرائية التي تؤسس لذلك العمل أن يبدأ، هنا يجدر أن نشير إلى أن النهج الذي بادر به الشهيد عبد الله أبكر لم يكن ليحمل مشروعاً أيدلوجياً وفكرياً مفصّلاً عطفاً على قدراته في ذلك الاتجاه، لكن ينبغي ألا نغفل مدى عمق النوايا الصادقة التي يحملها في دواخله تجاه رغبته في إنجاح ذلك العمل وضرورة مشاركة الجميع فيه تأسيساً على إدراكه وهو الإنسان الريفي المنشأ بأن تأثيرات القبيلة وحساسياتها مع اندلاع عمل ثوري بهذا المضمون ستكون مدمّرة إن لم يتم مخاطبة استحقاقاتها الاجتماعية والتحسّب لتداعياتها وإعداد مقتضياتها العلاجية آخذين في الاعتبار حجم الأمّية بين المواطنين في الإقليم، وبالتالي كان مدخله متّسقاً مع البيئة الريفية ومع سقف المفاهيم التي تهيمن على غالب الناس وتحكم نوازعهم في مثل تلك الملمات، حيث ليس ممكناً فقط طرح مشروع ثوري بخطاب استقطاب أيدلوجي بحت في بيئة يمثل غالبها أناس ريفيين وبدو ونسبة التعليم قليلة.

لم تكن عيون النظام الحاكم غائبة عن ذلك الذي يجري كمشروع مصاهرة اجتماعية لتأسيس عمل ثوري إن لم نقل موفّق في إصابة كبد الصواب لكنه ليس بعيداً عن الخطوات التي ستقود إليه، وبالتالي ظلّ يسارع الخُطَا لإفشال ذلك العمل، فحرّك نافذيه من داخل تلك المجتمعات واستخدم كل إمكانياته التي هي إمكانيات الدولة التي ظل يبعثرها هنا وهناك ويستخدمها في غير ما ينبغي. ووفق رواية بعض المقربين من القائد الشهيد فإن الطرفين وهما عبد الله أبكر بشر قائد الحركة الثورية وأولئك النفر من القيادات المؤثّرة من القبائل العربية في شمال دارفور، قد اتفقوا على أن يتم اللقاء النهائي بينهم في مطلع ديسمبر ٢٠٠٣ في منطقة (أبو قمرة التي تقع جنوب كرنوي وشمال السريف بني حسين) لوضع اللمسات النهائية للانخراط الشامل في مرحلة تأسيس العمل الثوري، وفي اليوم المحدد انطلق وفد حركة تحرير السودان وكان يقوده القائد الشهيد حسن ماندیلا وعضوية القائد عثمان محمد البشرى والقائد علي عبد الرحيم

الشندي وآخرين نحو المكان المتفق عليه، وبينما هم في طريقهم إلى هناك تلقّوا اتصالاً من جهة أخطرتهم بأن كميناً قد نُصِب لهم من جهات لا تريد للقاء نجاحاً بل لا تريده أن يتم أصلاً، ويُنصح بأن يعودوا أدراجهم ويلغوا اللقاء، ولم يَحُلْ ذلك الاتصال عن وقوعهم في الكمين المنصوب، حيث تم الاتصال والوفد على مرمى حجر منه، وفعلاً تعرّض الوفد إلى إطلاق نار فتعاملو معه وتمكنوا من تفادي تأثيره وعادوا أدراجهم، هذا كما جاء وفقاً للرواية. هذا الحادث ترك ظلالاً من الشك لدى الطرفين وهو ما قصده ناصبوا الكمين الذين هم بلا أدنى شك من الموالين للحكومة، لم أتمكن من توثيق الرواية من أكثر من جهة لضمان صحّتها بالكامل خاصة في جزئية الكمين الذي تم نصبه لكنني لا أستبعد حدوثه لما نعرفه عن نهج النظام وأسلوبه.

لم يتمكن الطرفان بعد ذلك من الالتقاء حيث تواترت وتتابعت المعارك وتأزّمت بالهجمات المتواصلة من الحكومة عى قوات الحركة أملاً في اعتقادها بأنها ستتمكن من تحقيق هدفها بإشغالهم وعدم تمكينهم من ترتيب أي لقاء وبالتالي تفلح في تأزيم العلاقة بين الطرفين، وذلك بإشراك مليشيات الجنجويد من الذين استطاعت أن تستميلهم بالإغواء أو الإغراء أو الوعيد وغالبهم من الذين جلبتهم الحكومة من خارج السودان، وكان هدفها من إشراكهم هو خلط الأوراق وترسيخ الشكوك والظنون لإبطال أي محاولات للقاء الأطراف مرة أخرى، وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك، إلا أن أسماء أعداد ليست بالقليلة قد انضمت لمسيرة الثورة ضمن الحركات وهناك الغالب ممن وقفوا داعمين على الدوام لعدالة القضية لأنها قضيتهم، وتحت كل الظروف فإن النظام والقلّة التي استطاع استمالتها بأساليب متعددة لم ولن يتمكنوا من إفراغ لُحمة التكوين الاجتماعي المتجذّرة لمجتمع دارفور حتى وإن تركت بعض الجروح الغائرة فيه كإفرازات للاحتكاكات الحادة والخفيفة خلال فترة هذه الثورة وإن الزمن كفيل باندمالها.

لكن ثمة حقيقة مهمة وتُمثّل منعطفاً مهماً في التفريق بين ما تدّعيه الحكومة في الخرطوم بأن النزاع إنما هو نزاع بين الرعاة والمزارعين على قلة المرعى والمياه في الإقليم الواسع، ورغم ما ينطوي على مثل هذا التبرير من إسفاف واستخفاف بالعقول وتقزيم وتحوير وإخلال بالحقيقة كونه يركّز على إفرازات الأزمة الحقيقية دون جذورها بتبرير فشل الدولة في أداء دوره الإنمائي، إلا أنه لا بد أن القارئ بحصافته قد أدرك كيف أن النظام يدين نفسه حينما يتحدث عن شح المرعى والميه التي هي عصب الحياة وهو الحاكم والمهيمن على السلطة منفرداً لعقدين وأكثر ولم يفعل شيئاً في معالجة حاجة الرحّل للمرعى والمياه وقبل

ذلك الخدمات من تعليم وصحة وغيرها. لكن دون الانزلاق في هذا المنعطف ينبغي أن نؤكّد بأنه عندما كانت قوات الحركات الثورية في العام ٢٠٠٣ في طريقها من مواقعها لمهاجمة معسكرات القوات الحكومية في مدن (الدور) و(كتم) و(مليط) وغيرها من المتحركات الحكومية التي اتخذت لها معسكرات في تلك النواحي، كانت قوات الحركات الثورية تمر مخترقة فرقان ودُمر القبائل العربية المنتشرة في تلك المنطقة كما هو الحال مع القرى والهِجر، وكان قاطني تلك الفرقان والدُمر والقرى يُلوّحون لهم مشجّعين ويبادلونهم التحية والسلام، وهو الأمر الذي أدخل الرعب في قلب النظام والملتفين حوله من مؤيديه ومن المستفيدين منه، لأن الذي بنغ مسامعهم من روايات ومشاهد رواها لهم كثيرون، هو أن الفتنة التي دأبوا على طبخها تكون قاصمة الظهر بين مكونات دارفور الاجتماعية من عرب وغير عرب بحيث لا تنخرط كل تلك الشرائح بشكل جماعي أو فردي في الثورة ربما ستفشل إذا استمرت تلك الصور الرائعة التي بدأت تتشكّل بين قوات الحركات وقاطني الفرقان والدُمر العربية وغير العربية، ولعل أبلغ دليل على ذلك الرعب الذي أصاب النظام قد جسّده المقال الذي كتبه (الصادق الرزيقي) رئيس تحرير صحيفة الانتباهة الموالية للنظام وأحد أبواقه، في مارس ٢٠٠٣م محذّراً من أن تلاحم تلك الشرائح الاجتماعية وخاصة العلاقة التي بدأت تقوى بين القبائل العربية التي تمر قوات الحركات بفرقانها ودمرها وهجرها فيحيونها وتحييهم بل ويتزودون أحياناً منهم قد يتحول إلى انخراط كامل لتلك القبائل في قوات الثورة مما قد يشكّل خطورة على النظام ومخططه الفتنوي، وهو يدرك تماماً أن ذلك حتماً سيقود إلى نهاية نظام الظلم الحاكم الذي يُطبّل له، لذلك فهو ينبّه النظام بأن يُسارع إلى اختراق واستباق ذلك الانخراط (راجع صحيفة الانتباهة ٢٠٠٣). من المؤسف حقاً أن لا يرى الصادق الرزيقي في تصاهر شرائح دارفور خلف الثورة والثوار المطالبين بحقوقهم العادلة خطوة إيجابية وهو أحد أبناء ذلك الإقليم الأقل تنمية، بل أحد الأبناء المحظوظين ممن نالوا حظاً من التعليم مِن أبناء تلك القبائل الأكثر تهميشاً (الرزيقات)، خاصة وهو يعلم أن آلافاً من أطفالهم يظلّون على ظهور الجمال والثيران في ترحالهم الدائم من شمال دارفور جنوبها، ومن جنوبها إلى عمق بحر الغزال في عمق جمهورية جنوب السودان دون تعليم ولا خدمات حتى يغدوا كباراً فتُقعِدهم الكهولة.

عملية قولو

تُعتبر العملية العسكرية التي نفّذتها قوات ثوار حركة تحرير السودان ضد القوات الحكومية في (قولو) في جبل مرة في يوليو ٢٠٠٢ هي البداية الثورية الفعلية للحركة،

ورغم أن الثوار كانوا قد تصدّوا لبعض هجمات القوات الحكومية في منطقة (أبو قمره) وغيرها في شمال دارفور في العام ٢٠٠١ م إلا أن تلك العملية تؤرّخ للعمل العسكري الثوري بعد أن تأسست الحركة باندماج شقّيها الشمالي والجنوبي، وهي أيضاً العملية التي أعطت الزخم المعنوي الأول للثوار بعد أن تمكّنوا من بذر الطمأنينة في نفوس المواطنين بأن هناك من يحمل طموحاتهم نحو حياة ملؤها الحقوق والواجبات المتساوية في دولة عادلة.

رغم كل تلك المؤشّرات التي يمكن أن تقود إلى نشوء حركة ثورية معافاة، خاصة مع أخذ تجارب الثورات السابقة في العالم أو في القارة، وعلى وجه الخصوص تجربة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي بحكم السمات والظروف والعوامل تمثّل أقرب التجارب الممكن الاستفادة بها لكن الواقع يقول غير ذلك، ومن هنا يمكننا أن نُبرز بعض المحطات السالبة في مسيرة الحركة وحجم مساهمتها في تعويق تحقيق الأهداف التي رفعتها والتي ضحّى الكثيرون بأرواحهم وأموالهم من اجلها.

محاصصة المناصب القيادية الثلاث

لا أدري ولا أملك أن أؤكد إلى أي أصل يعود ما درج الكثيرون على ترديده من أن الثوار في حركة تحرير السودان قد اتفقوا في بداية تأسيس الحركة على أن تكون الرئاسة لقبيلة الفور وأن تكون نيابة الرئاسة لقبيلة المساليت وأن تكون قيادة الجيش لقبيلة الزغاوة، رغم محاولاتي الدءوبة للاستقصاء والتحقق عن مدى صحة ذلك من عدمه طوال فترة تواجدي في الحركة وحتى بعد أن قدمت استقالتي منها وإلى حين إصدار هذا الكتاب، إلا أنني لم أجد من يؤكّد بشكل قاطع صحة المعلومة أو ينفيها بشكل قاطع، ومن هنا فقد ذهب تحليلي إلى أن المقولة ربما تم استخلاصها من مصادفة التقاء طرفي الحركة من أولئك القادمين من شمال دارفور حيث كان عبد الله أبكر بشر الذي ينحدر من قبيلة الزغاوه قائداً لتلك المجموعة وبين الذين هم في جبل مرة ويقودهم عبد الواحد نور الذي ينتمي إلى قبيلة الفور، وقد أكد الكثيرون بأن عبد الله أبكر قد دعم رئاسة عبد الواحد نور نظراً لكونه أكثر تعليماً منه وأكبر سناً وتكريماً لكونه المضيف لهم في جبل مرة التي شكّلت منطلق الحركة بعد تأسيسها الاندماجي، ولكن لم يرد مبدأ المحاصصة القبلية كمعيار لأنه في حقيقة الأمر كان يبحث عن حركة تجمع كل أبناء دارفور والسودان إذا تيسّر له، بيد أن موضوع نيابة الرئاسة التي ارتبطت في المقولة بقبيلة المساليت ربما جاءت بعد أن سمّى عبد الواحد نور بشكل فردي كل من خميس أبكر

ومنصور أرباب نواباً للرئيس وكلاهما ينحدران من قبيلة المساليت وقد جاء ذلك في وقت متأخر عن موضوعي الرئاسة وقيادة قوات الحركة، وسيجد القارئ المزيد حول أمر نيابة الرئاسة في الفصول القادمة من الكتاب.

مع فشل كل محاولات فك طلاسم المقولة، ذهبت بفكري إلى أن ذلك ربما كان من وحي النظام الذي بلا شك سيجد ضالته في خدمة أجندته بترويج مثل تلك المقولة. حيث أن ترويج أن ثمة حركة ثورية يقوم تأسيسها على محاصصة المناصب فيها بناءً على المعيار القبلي وبحصرية متعمدة على ثلاثة قبائل من بين ما يقارب مائة قبيلة في دارفور إنما القصد من ورائه إجهاض تلاحم كل دارفور مع الثورة خاصة مع حساسية الاستشعار القبلي الذي هيّجه النظام مسبقاً. الشيء الثاني الأكثر أهمية من ذلك هو أن السودان وبرغم عطب النظام السياسي فيه وضعف بنية الأحزاب السياسية، إلا أن الانكفاء إلى المحاصصة القبلية بالشكل الذي روّجت له المقولة داخل التنظيمات إنما يؤكد هزيمة الثورة لمشروعها الذي تنادي به نحو دولة المواطنة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات، وبالتالي لم يكن مستغرباً أن نشهد فعل تلك المقولة ومساهمتها في التشرذم الذي أصاب الحركات الثورية لاحقاً لا سيما بعد اتفاقية أبوجا، حيث بالإضافة إلى ضعف البنيات الفكرية والتنظيمية داخل الحركات، كان الاستقواء بالقبيلة للحفاظ على المناصب أو الانشقاق وتأسيس فصائل جديدة هو أحد ملامح المناهج التي اتبعها بعض ممن يُحسبون على قيادات المسيرة الثورية، وهنا لا يجدر بأن نأخذ ذلك بإطلاق لكننا لا نغفل مدى وحجم تأثير ذلك المنهج، وحري بنا أن نذكر بأنه لم يكن للكيانات الأهلية والاجتماعية للقبائل ناقة ولا جمل في غالب الذي كان يجري باسمها حيث كَررتُ مراراً بأنه لم تجتمع قبيلة بعينها وتتخذ قراراً بانضمام أفرادها لأي حركة ثورية أو مليشيا حكومية، اللهم إلا فرقعات النظام التي يواصل فيها من خلال ما أسماه مجالس شورى القبائل وهو تنظيم أنشأه موازياً لينافس به الكيانات الأهلية الأصيلة للقبائل والقائمة منذ القدم على نهج ارتضته مجتمعات تلك القبائل.

الثورة بين العسكرية والسياسة

من بداهة الإدراك والمعرفة أن الثورة المسلّحة لا تفرّق بين منسوبيها على أساس أن بعضهم عسكريين وآخرين سياسيين، ذلك أن مبتدأ الثورة هو أن يكون الجميع صفاً واحداً في خطوط النضال الثوري سواء أن كان ذلك النضال مسلّحاً أو لم يكن، وأن السياسة ليست سوى مرحلة موازية يمارسها الثوار من خلال تكليف البعض منهم

رغبة في تأمين المكاسب الثورية وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكاملة بنجاح الثورة. بعد ذلك يعود الثوار إلى حيث كانوا بعد أن يرسوا دعائم النظام المعافى الذي يمكنه أن يمضي بالأهداف نحو غاياتها، وهي مرحلة يتم فيها استيعاب بعض الثوار في مجالات العمل المختلفة السياسية والدبلوماسية والإعلامية والخدمية وغيرها وفقاً لاحتياجات المرحلة، بيد أن غالبية الثوار يعودون إلى ما كانوا فيه من مهن قبل انضمامهم للثورة، حيث ليست الثورة يوماً مغنماً للذين يقومون بها وإلا تحولت إلى مسخ وتداول سمج بين الطموحات الذاتية تحت مسمّى ثورة. ودونكم ثورة الإنقاذ الوطني كدليل حي وملموس لذلك المسخ حيث تحولت الدولة وكل إمكانيات الوطن إلى ملكية حصرية للانقلابيين فيما أسموه زوراً بثورة الإنقاذ نشوّهوا معنى ومضمون الثورة.

الذي حدث في ثورة دارفور هي أن غالب الذين انخرطوا في صفوف الثوار كمقاتلين ومنذ بواكير الانطلاق كانوا من غير ذوي الحظوة في التعليم بل وممن لم تسعفهم الظروف لاكتساب ممارسات وخبرات كافية في السياسة والإدارة والخدمة العامة، كما أن صغر سن الكثيرين منهم هو الآخر أحد الأسباب السالبة في مردود إدارة الثورة، ورغم أن هناك بعض الذين نالوا تعليماً مقدّراً لكن أصحاب الخبرة بينهم قليل والغالبية كانوا إما صغاراً في السن أو لم يمارسوا أي عمل يكسبهم خبرة عملية تصقلهم وتعينهم على نوائب تقلبات الممارسة وضروراتها نظراً لعدم وجود فرص عمل كافية للجميع حيث غابت الدولة عن دورها، لكن جميعهم كانوا يتمتعون بعمق الحماس والرغبة في التضحية والتفاني في القتال من أجل هدف يحسّونه بل ويعيشونه وأن لم يتمكنوا من توصيفه ووضعه في القوالب المرجوة، وبالتالي فإن نقص التجربة والعلمية والمنهجية وتسارع الأحداث وتصاعدها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في وقت قياسي، لم يمكنهم من امتلاك مقتضيات إدارة الثورة بكل تعقيداتها القتالية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية بما ينبغي أن تكون عليه، لذلك كانت التضحيات كبيرة جداً بينما كان العائد دون ذلك بكثير. لقد كان تواجد ذوي الحظوة في التعليم وأصحاب الخبرة والممارسة السياسية في ميادين القتال تواجداً متواضعاً قياساً بحجم انطلاق الحركة وعلى قلّتهم لم يجدوا المجال مواتياً للتأثير، ولعل ذلك ما يفسّر القصور الذي تحدثنا عنه في إدارة الثورة إدارة ناجحة، بل أن الشباب المتحمس الذي انخرط بأعداد كبيرة في الحركة كان في حاجة للتوجيه والتعليم بوجود كوادر مقتدرة وقريبة منه بأعداد كبيرة ومؤثّرة، تسلّحه بالمعرفة ووسائل التعامل بشكل علمي ومنهجي مع المراحل

المعقّدة للثورة وتلجم أي اندفاع هائج أو قائم على الزهو الذي كان قد بدأ يتنامى.

لقد انخرط العديد من المثقّفين في الحركة من حيث هم متواجدون في دول المهجر أو كخلايا مستترة داخل السودان، ورغم النتائج التي كان يسجّلها الثوار في المعارك إلا أن عطاء الكوادر المثقّفة على تلك الصعد كان عطاءً مقدّراً أيضاً، بل وكان له الدور الأكبر في تعريف العالم الخارجي بالأزمة وتحريكه ليدعم عدالتها مما قفز بالقضية إلى اعتلاء المقعد الأول للقضايا من حيث اهتمام العالم بها وقد سمّيت بمأساة القرن، ولم تشهد قضية مثل ذلك الإجماع العالمي في التأييد سواء أكان ذلك التأييد ناتجاً لضغوط شعبية أو تمهيداً لتحقيق مصالح عليا في ذلك الوقت القياسي، لكن هذه الطفرة السريعة وبمثل ما كان بريقها ساطعاً كان أيضاً حارقاً، حيث ادخل بعضاً من الزهو المتجذّر في نفوس القيادات الشابة المقاتلة والتي تقود الحركة وتملّكتها مشاعر الإحساس بقرب النجاح وفق منظورها الذي لم يبلغ الخضرمة بعد فبدأ الخوف يدب في دواخلها كلما شعرت بأن ثمة كوادر عالية التعليم أو ذات خبرة وممارسة في العمل العام أو السياسة ترغب في الانخراط في الحركة أو توسيع نشاطها ليستوعب مقتضيات الثورة وأهدافها، وقد كان سهلاً عليها إقناع الشباب المقاتلين في الجبهات بأن هؤلاء قد يسرقون الثورة، وهو اتهام تحكمه النسبية في الذين تصح فيهم ويقبل التأويل بالصحّة أو بالخطأ عند الآخرين ممن هم في موضع الاتهام من الجانبين، ولكن الحقيقة التي لا تقبل الجدال هي أنه لو انخرطت أعداد كبيرة من ذوي التعليم المقدّر والخبرة العملية والممارسة في ألوية الثوار المقاتلة لكان قد أمكن تأسيس الحركة على فكر راسخ وهيكلية ثابتة وتنظيم قوي يستند إلى العلمية والمنهجية، ولما كان مثل ذلك الإحساس يمثّل أي هاجس لأن الآليات التنظيمية ستكون قادرة على ضبط إيقاع الانتساب ودور الأفراد، ولأمكن للحركة أن تدير الثورة باقتدار ونجاح بما ينبغي أن تكون عليه.

لا شك أننا هنا لا نريد أن نقلل من قدرة أو مساهمة أي فرد، كل المساهمات التي قُدّمت من أي فرد مهما كانت قدراته كانت مساهمات مقدّرة ولست من يقيّمها، لكن ثمة عجز في صهر تلك المساهمات والقدرات بالشكل الذي يفيد الثورة ويدعم مسيرتها ويعجّل بلوغها غاياتها ولا يقعدها بالشكل الذي نراه ونعيشه الآن، كما ينبغي أن يدرك القارئ بأننا بهذا التحليل المقتضب والممركز نؤكد حقيقة أنه لم يكن هناك من هو خارق في الثقافة والخبرة والممارسة السياسية بما يُفهم أنه كان غائباً عن الحركة وهي في ساحات القتال، وإنما الذي يجب إدراكه هو أن ذلك العنصر النوعي بإجماله كقوة بشرية وكتأثير فكري وفعلي وتوجيه نوعي كان غائباً. وعلى أي حال فإن تناول ذلك الأمر

بشكل دقيق ومفصّل سيكون مكانه كتابنا القادم عن الحركات الثورية في دارفور.

تعدد القيادة العسكرية

الثورات المسلّحة الناجحة هي تلك التي تخضع لقيادة ثورية واحدة، ذلك أن تلك القيادة هي مصدر القرار الثوري إذا تعلّق الأمر بالتخطيط لإدارة المعارك التي تخضع للمتمرّسين عسكرياً من الذين اختارتهم الحركة لتولّي ذلك الأمر تحت قيادة قائد عام واحد أو إدارة الحرب التي تخضع للمتمرّسين سياسياً تحت قيادة المسؤول السياسي المختص الذي هو الآخر ينفّذ سياسة مرسومة من مؤسسة الثورة، وإذا نظرنا إلى تجربة حركة تحرير السودان التي هي في الأساس كانت قائمة على قطاعين عسكري وسياسي في مناقضة جوهرية لمضمون الثورة المسلّحة التي لا ينبغي فيها أن يحمل الفرد وصفاً إما عسكرياً محضاً أو سياسياً صرفاً، نجد أن فوق ذلك الانزلاق، فالقطاعات الثورية المقاتلة هي الأخرى لم تكن تخضع لقيادة عسكرية واحدة، لم يكن القائد العام لجيش الحركة هو الآمر والناهي لكل القطاعات العسكرية وغير العسكرية، هناك في واقع الحال أن لكل قطاع قائد يأتمر بأمره، وهو الآخر يأتمر لأحد الثلاثة الكبار في الحركة، هناك من يأتمرون بأمر رئيس الحركة، وهم المتواجدون في قطاع جبل مرة وغربها وبعض الوحدات في القطاعات الأخرى، وهناك من يأتمرون بأمر نائب رئيس الحركة وهم المتواجدون في القطاع الغربي من دارفور وآخرون يأتمرون بأمر الأمين العام للحركة وهم المتواجدون في القطاع الشمالي والأوسط وبعض ممن في القطاعات الأخرى، وهنا واقعياً نستطيع أن نقول إما أن هناك ثلاثة رؤساء لحركة ثورية واحدة باسم حركة تحرير السودان وهو أمر لا يستقيم، أو ثلاثة حركات ثورية تحت مسمّى واحد وممارسة متباينة، الأخير هو الأقرب لحالة حركة تحرير السودان، وما يؤكد هذا الاستنتاج الواقعي هو أن الحركة عندما انقسمت فيما بعد ذهبت هذا المذهب، مني أركو مناوي ترأس الحركة في مؤتمر حسكنيتة، وعبد الواحد محمد أحمد نور ترأس المقاطعين لمؤتمر حسكنيتة، وخميس أبكر ترأس مجموعة التسعة عشر التي انشقّت من الحركة التي يرأسها عبد الواحد نور. إذاً كان الثوار فيما نسميه حركة تحرير السودان برغم حجم تلك الهالة الشاخصة كانوا في عملياتهم العسكرية ينطلقون من أوامر عديدة وليس هناك سوى التنسيق الذي كانت تفرضه المعارك، بيد أننا نضيف بأن من كان يقال عنهم السياسيون والذين من المفترض أن يكونوا ثواراً مقاتلين كغيرهم ويمكن للقيادة الميدانية أن تستدعيهم في أي وقت وأينما كانوا، لم يكن لوضعهم في صيغة المقاتلين أي توصيف عملي. مجمل هذه الوقائع كانت أحد أبرز

الإخفاقات في حركة تحرير السودان، ولذا بقي الاسم وبداخله بقيت النزعات الذاتية بكل أشكالها تتصارع حتى انفجرت فيما بعد إلى ذلك الكم الهائل من الفصائل التي تحمل نفس الاسم ولكنها من حيث المضمون ليست سوى هياكل هشّة يسندها ذلك الاسم البرّاق فتتشبّث به، فهل غلبت النزعات الذاتية على النزعات الثورية أم انهارت الشكيمة الثورية فتفرّق الثوار كلٌ بما بقي له من ثورية.

الخطاب عن الجنجويد

لم يكن لكلمة (الجنجويد) كمفردة أي أهمية لغوية رغم أن التفسيرات العمومية ذهبت إلى الربط بين الإنسان والخيل والسلاح و(الجن) كما يحلو للبعض أن يقول، وهي مفردات لمضامينها المنفصلة باستثناء الجن دور في الأزمة. لكن الكلمة لاقت رواجاً كونها ارتبطت بالمآسي التي أرتُكِبت في دارفور، وبالتالي فقد دخلت القاموس الإنساني تحت ذلك المفهوم الذي ارتبطت به. وإذا كان ينبغي للتوصيف السليم أن يأخذ مجراه بما ذهب إليه القول من أن الاسم دال على سوء الأفعال، فإن رئيس النظام عمر حسن أحمد البشير هو الجنجويدي الحقيقي الذي يحمل الرقم (١) لأنه هو الذي استخدم القوات النظامية بكل عتادها العسكري ورعى توظّيف العامة من البسطاء ممن انخرطوا في تلك المليشيات التي حملت ذلك الاسم، وقد قلت أن أولئك الذين انخرطوا في تلك المليشيات لا بد أن يكون بينهم من غُرر بهم ومن تم إغراؤهم وآخرين تم تهديدهم وهناك من انضمّوا تحت شعورهم بالخوف من بعض الخطابات السالبة للثوار، وبالطبع هناك من استهوته الحرفة في ذاتها لتحقيق مآرب أخرى، ومنهم من هو من دارفور ومنهم من تم جلبهم من خارج السودان وهم السواد الأعظم وينطبق عليهم اسم المرتزقة الذي هو أشد مضاضة في السوء في وصفهم من كلمة جنجويد، وبينما غالب من درج الناس على تسميتهم من بعض القبائل العربية، فإن هناك من هم من غير القبائل العربية من دارفور وغير دارفور مثل (جيش الرب اليوغندي) كما يؤكد النازحون واللاجئون في جنوب دارفور وتدعمهم بعض تقارير المنظمات ذات الاهتمام واعترافات بعض الذين شاركوا ضمن تلك المليشيات. لكن ما أردت التركيز عليه هو الجانب السلبي من الخطاب السياسي لقلّة من قيادات الحركة من الذين كانوا وتحت الارتباك التنظيمي الذي كان سائداً خلال مسيرة الحركة لا يفرّقون بين من هو من الجنجويد ومن هو من غيرهم، فاستخدموا اللفظ على إطلاقه فأخذوا الغالب الذين كانوا غير ذلك ولهم مواقف مشهودة بجريرة القلّة ممن وقع وكان من فرائيس النظام، فالجنجويد ليسو سوى أداة طوّعها

النظام ونظّمها لخدمة أجندته التي أراد بها تحويل الأنظار عن حقيقة الأزمة وطبيعة الصراع الذي هو في أصله بين دارفور بكل تشكيلاتها الاجتماعية والقبلية المطالبين بحقوقهم في قسمة عادلة في السلطة والثروة ضد نظام الإنقاذ بقيادة عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية الجنجويدي الحقيقي الأول، النظام الذي تحت رعايته تعاظمت المظالم بشكل مخيف لم يسبق له مثيل. بيد أن كثيراً من أولئك الذين غُرر بهم عادوا وانضموا إلى الثورة ضد النظام بعد أن أدركوا أنهم كانوا سيؤكلون بعد أكل الثور الأبيض، والحقيقة التي لا مناص منها أن البقية أيضاً عائدون. ولأن المفردة ارتبطَت بالأعمال الشنيعة التي ارتكبتها فقد انتقلت المفردة إلى قواميس الكثيرين في العالم عندما يريدون وصف أي عمل شنيع.

ضمن حكاية رواها لي أحد الذين التقيتهم في إحدى المنتديات ولا أجزم بمدى صحّتها، قال أنه قرأ مرة أن الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط وضمن انتقاده للبرلمان اللبناني في إحدى الدورات وصفه قائلاً (هذا برلمان جنجويد)، ولعله ربما كان يعبّر عن مواقف اتخذها البرلمان ويراها معيبة أو معاكسة لرؤيته فأغضبته وقال قولته على حد قول الراوي ، كما أن وسائل الإعلام أيضاً تحدثت عن بعض محطات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ المصرية في ميدان التحرير في القاهرة عندما دخل بعض من يسمّونهم بالبلطجية وهم يمتطون الخيول والجمال إلى ساحة ميدان التحرير لتفريق المتظاهرين والمعتصمين بالقوة، حيث جاء ضمن عناوين (الجزيرة نت) صورة وعنوان يقول «جنجويد في قلب القاهرة»، لقد أخذت الكلمة مكانها في قاموس وصف الأفعال الشنيعة والمعيبة وهي لا ترتبط بقبيلة أو جنس أو عرق أو شعب ولا غرابة في ذلك، ولكن بالتأكيد ليس سهلاً أن تختفي الكلمة من قاموس البشرية في العقود القريبة القادمة.

محظوظان اختارا التعاسة

لو قيل لي أعطني أشخاصاً محظوظين لقلت لك عبد الواحد محمد أحمد نور رئيس حركة تحرير السودان ومني أركو مناوي الأمين العام لنفس الحركة والرئيس لاحقاً لحركة موازية، ولو قيل لك أعطني أشخاصاً اختاروا التعاسة بدل السعادة لقلت لك عبد الواحد محمد أحمد نور ومني أركو مناوي، أما لماذا فليرافقني القارئ ليعرف ذلك وفق تحليلي. لم أكن اعرف عبد الواحد نور ولا مني أركو مناوي قبل بدء توسّع النزاع في دارفور فيما بعد العام ٢٠٠٢ م، ولم ألتقيهم إلا في العام ٢٠٠٤ م حين ذهبت إلى أسمرا بعد أن تم اختياري ضمن أعضاء وفد الحركة للجولة الأولى للتفاوض في أبوجا – نيجيريا في أغسطس ٢٠٠٤ م كنت فقط أسمع عن أسمائهم من خلال الإعلام. فالاثنان من الشباب ويصغراني بعقدين

تقريباً، وحيث أنني كنت في السعودية لأكثر من عشرين عاماً فلم تتهيأ الظروف لتلك المعرفة المبكّرة بهما، وحينما التقيتهما في أسمرا وهما يقودان حركة تحرير السودان في منصبي الرئيس لعبد الواحد نور والأمين العام لمني مناوي لقضية بذلك الحجم في مواجهة حكومة بمثل تلك القساوة والتمرّس والمكايدة كما هي حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس عمر البشير في ظروف ديمقراطية لتلك التي في دارفور، أدركت أنهما قد ارتقيا مرتقاً صعباً وأن هذا المرتقى إما أن يأخذ بهما إلى عنان السماء إذا نجحا أو يحبط بهما إلى قاع الأرض إذا فشلا، ولا شك أن القارئ يدرك صعوبة الخيارين من حيث تحقيق الأول وتفادي الثاني. وأنا أؤكد حقيقة أخرى هي أن الاثنين كانا من شباب دارفور والسودان الذين يمتلئون طموحاً في ارتياد مراكز قيادية في الدولة والمشاركة في ممارسة السلطة عبر الثورة التي يقودان أحد أهم تنظيماتها هي حركة تحرير السودان، طموحهما وحده ليس كافياً وذلك أمر يحتاج إلى التفصيل وليس هنا مجاله بل أختزنه لكتابي القادم عن الثورة، وبالتالي سأقفز إلى ما أريد أن أتحدث عنه عن طبق الحظ الذي هبط عندهما فاختارا بدلاً عنه ما هو أدنى.

عوامل نجاح الثورة المسلّحة

حتى تنجح أي ثورة مسلّحة وتحقق أهدافها التي أعلنتها سواء أن كانت ثورة تحرر أو ثورة تغيير كتلك التي اندلعت في دارفور، لا بد من توفّر سبعة عوامل أساسية هي: منطقية مبررات قيام واستمرارية الثورة، عدالة الأهداف المعلنة، اتساق الخطاب السياسي وثباته، التفاف الشعب المستهدف بنتائجها حولها، عناد الطرف الآخر وغياب الرشد فيه، توفّر العمق الجغرافي الإستراتيجي، وأخيراً توفّر الدعم السياسي والدبلوماسي الإقليمي والدولي وحُسْن استغلاله، ودون الحاجة إلى التعمّق في عوامل مساعدة أخرى نجد أنه باستثناء اتساق الخطاب السياسي وثباته حيث كما سبق أن قلنا أنه كان مضطرباً في بعض الأحيان وغير ثابت في أحيان أخرى، فإن كل العوامل الأخرى قد توفّرت بالكامل للثورة وبالضرورة طبعاً لحركة تحرير السودان، بل أن عامل الدعم السياسي والدبلوماسي الإقليمي والدولي الذي أتيح للحركة، لم يسبق أن حظيت قضية به خلال خمسين عاماً رغم أن استغلاله لم يرتق إلى حجمه. لقد كان في مقدور الحركة أن تجد الطريق مهيئاً لبناء علاقة استثنائية وذات خصوصية وفي فترة وجيزة مع كل دول العالم باستثناء بعض الدول العربية التي تم مخاطبتها مبكّراً لكنها صدّت أبوابها وتمادت في دعمها المتعامي لنظام الخرطوم دون تروٍ، والصين التي طغت مصالحها مع النظام على مبادئ ثورتها التي قادها زعيمها الراحل ماوتسي تونغ فانغمست في تزويد النظام بأسلحة الإبادة،

وروسيا الحانية إلى أخذ موقع مريح من النصيب بمغازلة نظام الرئيس البشير دون الحركات الثورية الدارفورية أو غيرها، ويبدو أن روسيا ما بعد غورباتشوف ولا سيما بقياس تعاملها في قضية دارفور العادلة كأنها قد أسقطت من ناموسها لفظ الثورة نهائياً وهي التي تمرّغت في نعيم الثورة البلشفية لما يقارب القرن حين استقطبت الشعوب المغلوبة على أمرها آنذاك. في المحيط الإقليمي كانت هناك قلّة من القادة الأفارقة الذين تشبه أنظمتهم من حيث الأحادية نظام الرئيس البشير، والذين يحسّون بسخونة لهب الثورة الدارفورية خوفاً من أن تُلهم شعوبهم فيذهبون مذهبها ويكررون نسختها، لذلك كانوا يطلقون تأييداً خجولاً للنظام من حين لآخر، بيد أن الغالبية العظمى من القادة الأفارقة كانوا داعمين لعدالة قضية الدارفوريين والسودانيين عموماً من منطلقات متباينة وإن م تنعكس دعماً ملموساً.

من هنا عندما قلت أن عبد الواحد نور ومني مناوي تركا طبق الحظ واختارا ما هو أدنى، ذلك لأنهما لم يتمكّنا من تحويل كل تلك العوامل الإيجابية لصالح الثورة، والتي كانت ستحقق الأهداف التي رفعاها بالكامل وفي وقت قياسي، وكانا ربما وضعا أقدامهما وهما ما زالا في ربيع العمر على أولى العتبات التي تقودهما مستقبلاً ليبغا شأواً من رياحين القادة العظام في العصر الحديث كأمثال أبرهام لينكولن وديجول وماوتسي تونغ وغاندي ومحمد علي جناح وهوشي منه ومانديلا وجون قرنق وأمثالهم ممن قادوا شعوبهم إلى تحقيق أهدافها بنجاح، بيد أنه لا بد أن نشير إلى فوارق السن والمعرفة والتجربة والظروف بين الشابين وأولئك العقد الفريد من الزعماء الثوار وما حققوه.

أن تتبنى ثورة لتحقق لشعبك الرفاهية وتدخل التاريخ كزعيم مثل كل الزعماء الناجحين، عليك أن تعمل وفق قاعدة بسيطة هي، إذا نجح مشروعك وتحققت أهداف شعبك وفشلت أنت في تحقيق طموحك الذاتي فأنت ناجح، أما إذا تحقق طموحك الشخصي وفشل مشروعك في تحقيق أهداف شعبك فأنت فاشل، بيد أن الظروف التي تهيأت للشابين كان ممكناً لهما أن يضربا عصفورين بحجر واحد، نجاح الثورة بتحقيق طموحات شعبهم وتحقيق طموحاتهما الشخصية. ربما كانت الخبرة والتجربة عاملان حائلين لم يمكّنا الاثنين من النجاح بالقدر الذي نتصوره، لكن في القرن الذي نعيش فيه حيث تتوفر وسائل المعرفة وتدنو المسافات حتى لتكد تنعدم، تصبح المعرفة والتجربة في متناول اليد. لقد انزلق الاثنان إلى نفق ضيّق من التناطح بينهما بعد أن قيّدا نفسيهما بخلافات هي ليست سوى جزئيات هلامية وسرابية تقود سالك دروبها إلى التوهان، فقد كان هاجس عبد الواحد نور هو أن مناوي يحكم التصاقه بالقوة الأكبر من مقاتلي

الحركة قد ينتزع منه الرئاسة يوماً ما، وبالتالي كان يعمل في خطٍ موازٍ للحشد لتنظيم آخر، بينما كان مناوي مزهواً دائماً بأنه مدعوم بالقوة العسكرية الضاربة للحركة حتى مع قدرته على إخفاء ذلك الإحساس كثيراً وبالتالي ينتابه الشعور الدائم بأنه ينبغي أن يتبوأ رئاسة الحركة وليس عبد الواحد نور، والاثنان كما قلت وقعا ضحية الصعود الإعلامي الدولي السريع للقضية بما جعلهما يعتقدان بأن الحصاد قاب قوسين أو أدنى. وهنا لا بد أن أشير إلى حقيقة أخرى وهي أنه ليس كل ما هما فيه هو من صنعهما، وإنما كانت للبطانة القريبة التي تحيط بكل واحد منهما كإحاطة السوار بالمعصم والتي سقطت هي الأخرى أسيرة لعدم وحدة وقوة تنظيم الحركة، دور كبير في تزيين ذلك الواقع لهما بما جعلهما لا يلتفتان إلى عوامل النجاح التي توفّرت للحركة لقيادة القضية إلى نجاح باكر، ولا إلى ترتيب الأولويات، ولا إلى التنبيهات التي كانت باثنة بأن إغفال الفرصة إنما يقود إلى ضياعها ومن ثم الندم عليها، وهو ما حدث واقعاً فجعل منهما محظوظين أضاعا فرصة العمر، وليس سهلاً أن يجدا مثل تلك الفرصة مرة أخرى، وإذ هما ما يزالان يُعلنان بأنهما يحملان مشاعل في مسيرة الثورة، لا بد أن يُدركا حقيقة تلك الفرصة الضائعة، وأن عليهما أن يستفيدا من التجربة، وأنه الآن من بين العوامل السبعة التي سبق أن ذكرتها بأنها أساسية لنجاح أي ثورة مسلّحة وكانت قد توفّرت سابقاً، لم يبق منها الآن سوى ثلاثة، هي منطقية قيام واستمرارية الثورة وعدالة الأهداف المعلنة وعناد الطرف الآخر وغياب الرشد فيه، وكم ستكون المعادلة صعبة وشاقة لتجاوز الفراغ الذي تركه غياب العوامل الأربعة الأخرى بحسبان أن من بينها عامل غاية في الأهمية وهو عامل التفاف الشعب المستهدف بنتائجها حولها، لا سيما بعد الانتكاسات التي عايشها من تجارب مع الاتفاقيات ومن تخبّط وتشرذم وانكفائية في الحركات الثورية، وشخصنة وانتهازية لدى البعض ممن يرفعون شعار الثورة.

لقد ذكرت مراراً من خلال كتاباتي في مختلف وسائل النشر وأحاديثي في المنتديات المتعددة، أنني لا أبرئ نفسي كأحد قيادات الحركة من بعض الإخفاقات التي رافقتها في تلك المرحلة الحساسة حتى وإن كنت أحمل رؤية مغايرة لما حدث وكنت أحمل مشروعاً لم يكتمل، بل لا يستطيع أي قيادي في الحركة أن يبرئ نفسه تماماً إلا إذا كان ساكناً ولا يعمل ولا يتفاعل ولا يتحرك، والسكون هو في حقيقته أبلغ وأضل سبيلاً من الإخفاق، وبالتالي لا يمكن لأي قيادي أن يركن إلى رصيده المعرفي أو تجاربه أو خبراته وممارساته الحياتية في العمل العام لإبعاد نفسه عن مسؤولية الإخفاق والإلقاء به على عاتق الآخرين، ذلك ليس من الشهامة في شيء مهما كان تواجده بعيداً من الحلقة الضيّقة

لرئيس الحركة وأمينها العام وحيث مطبخ القرار وإعلانه كحالتي، ولا يشفع كل ما يمكن أن يكون قد قدّمه الفرد من نصح واستشارات لم يؤخذ بها في تبرير ما كان يمكن أن يقوم به هو على الصعيد التنفيذي وفق مقتضيات موقعه عندما تكون بعض مقومات التنفيذ قد تيسّرت له حينها إلا بشكل نسبي. وأنه يمكنه فقط أن يتمتع بإيجابية التبرير بقدر معنوي وأدبي وتاريخي بما تحفظه الوثائق والأنفس من حقائق لدوره في الثورة وهي التي تصب في صالحه وتحدد نسبة مساهمته أو عدمها من مسئولية الإخفاق الشامل أو الجزئي ومن النجاح الشامل أو الجزئي، ولو قدّر لي أن أستقبل بعضاً مما استدبرت من قرارات اتخذتها قبل انضمامي لحركة تحرير السودان أو في بدايات انضمامي لاتخذت غير ما ذهبت إليه حينها، وهنا لا أريد أن أصوّر حركة تحرير السودان وكأنها كلها لوحة من الإخفاق وإنما أعكس أن حجم الطموح والأهداف المعلنة هي التي تضخّم حجم الإخفاق عندما تجد أن أكثر تلك الأهداف لم تتحقق، لكن لا شك أن هناك أيضاً قدر مُعتبر من الإيجابيات للتجربة.

إدارة المناطق المحررة

لقد قلنا أن هدف الثورة هو تغيير الواقع الأليم للإنسان في دارفور على طريق تغيير واقع الإنسان في الدولة السودانية وصولاً للوطن الذي تُزن فيه الأمور بميزان العدل بلوغاً لدولة يرتضيها الجميع فتسعهم فيضحّون بكل جهد عندهم من أجل وحدتها وسيادتها وتطورها. هذه الفرضية وكون أنها واردة في أهداف حركة تحرير السودان، إلا أننا في واقع الأمر عندما نُخضِع تلك الفرضية للتجربة الحية التي خاضتها الحركة في مرحلة من مراحل نضالها وسيطرتها على مساحات شاسعة من ريف دارفور وقراها وبواديها، ورغم أن القارئ يدرك بأن الحركة ليست دولة ولا تملك إمكانيات الدولة لكنها من المفترض أنها تحمل مشروعاً للتغيير، إن لم تتمكن من وضعه بكامله موضع التنفيذ في المناطق التي سيطرت عليها، إلا أنه ينبغي أن يعكس مسؤولوها القائمين على أمر إدارة تلك المناطق روح ذلك المشروع في تعاملاتهم مع المواطن الذي يعيش في تلك المناطق والعمل على تقديم الخدمات على قلّتها وقلة إمكانياتها، فالمواطن الذي يرتضي البقاء في المناطق التي تخضع لسيطرة الحركة الثورية، يعلم تماماً بانه يُعرّض نفسه لانتقام النظام من منظور أنه محسوب على الثورة، والواقع أن المواطن في دارفور لم يبخل على الثورة بكل ما يملك حيث وقف معها في أحلك الظروف، لذلك من أبجديات إدارة المناطق المحررة أن يكون القائمين عليها من الثوار هم أقدر الناس على كسب ود

المواطنين، وذلك لا يتأتى إلا من خلال التعامل الذي يُعطي المواطن الطمأنينة والأمل حتى إذا لم تتوفر له الخدمات بالشكل الذي ينبغي أو يرتضي، ويشعره بأنه هو المستهدف بنتائج الثورة. كان من المفترض أن تكون الخدمات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة على قلتها وعدمها هي أولى اهتمامات الثوار، ورغم أن هناك بعض الإشراقات التي تناثرت هنا وهناك حيث قدّمت الحركة بعض جهدها في سبيل راحة المواطن، لكنها لم تعكس إستراتيجية شاملة للحركة، ولم تشكّل معالم بارزة تعبّر عن مشروع متكامل لمفهوم الإدارة المدنية للمناطق المحررة أو عنواناً كبيراً لمشروع تغيير، وهو أحد أسباب عدم وضع الحركة احتلال المدن والاحتفاظ بها ضمن إستراتيجيته، وهنا أعود فأقول أن ذلك يعود إلى نهج إدارة الحرب عسكرياً وليس سياسياً وهو الأمر الذي كان يجب أن يكون عكس ذلك ولما لاحتلال المدن والاحتفاظ بها من تأثير عميق في مفهوم إدارة الحرب. كما أن بعض الثوار ونظراً لضعف وعمق التلقين الثوري والتوجيه المعنوي السليم لديهم، كانوا يتصرفون بشيء من التجاوز في بعض الأحيان مع بعض المواطنين في المناطق الريفية المحررة، تلك التصرفات ورغم انفلاتها ببراءة ومهما حاولنا التقليل منها حجماً وحصارها في مضمون القلّة إلا أن صداها كان شاملاً ومدمّراً مع التضخيم الذي يمارسه النظام بإعلامه، الأفراد الذين يفعلون ذلك لا يدرون أنهم بذلك يضعون المواطن أمام استرجاع لحالة المقارنة، فبدلاً من أن ينعقد ولاؤه للثورة يبدأ في المقارنة بين حالته بسوئها عندما كانت المنطقة تحت سيطرة الحكومة قبل قيام الثورة وحالته الآن والمنطقة تحت سيطرة الثورة، بل يذهب أبعد من ذلك ويتصور كيف سيكون الحال إذا دانت السلطة في الدولة كاملة للثوار، وهنا لا يمكن مطالبة المواطن البسيط أن يكون واسع الأفق والإدراك ليُفرّق بين مشهدين في كثير من الأحيان يسمع عنهما، أي مشهد الثورة العريضة بكل إيجابياتها وسلبياتها واستشراف نهاياتها المنشودة وبين تصرّف فرد أو قلّة من الثوار في لحظة حتى وإن عاقبتهم الثورة على تجاوزاتهم، هذه النافذة من الثورة، أي نافذة إدارة المناطق المحررة والتعامل مع المواطن حتى وإن تمثّل ذلك من قلة من الثوار، إلا أن وقعها وانعكاسها السالب على الثورة كان كبيراً، خاصة كما أكرر مع الآلة الإعلامية للحكومة التي استخدمت الأمر وضخّمته، لذلك هذه أيضاً كانت إحدى كبوات حركة تحرير السودان.

التوقيع في أبوجا

سيجد القارئ في الفصل الخاص بمسيرة المفاوضات أكثر ما يتعلق بتفاصيل الأمر، لكنني هنا في هذه الفقرة أريد أن أشير إلى البعد الإطاري السالب لتوقيع حركة تحرير

السودان بقيادة مني مناوي على اتفاقية أبوجا بانفراد ودون الحركتين الأخيرتين لا سيما وفي بداية الجولة السابعة كان رؤساء الحركات الثلاثة عبد الواحد نور والشهيد د. خليل إبراهيم ومني مناوي قد وقّعوا على وثيقتين هامتين، وهما الرؤية التفاوضية المشتركة والبرنامج التفاوضي - الحد الأدنى، (تجد النصوص ضمن وثائق الكتاب)، وهنا أقول أن أهمية التوقيع على تلك الوثائق من الرؤساء الثلاثة وفي ذلك التوقيت المبكّر من الجولة السابعة للمفاوضات والمعنية بالتفاوض حول موضوعات تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية النهائية تبعث بأكثر من رسالة مهمة، والرسائل المهمة التي أعنيها هي: رسالة إلى كل مواطني دارفور بأن الحركات الثلاث وقبل بدء التفاوض تقف في خندق واحد وتحمل طموحاتهم بعهد واحد من خلال رؤية تفاوضية مشتركة وبرنامج تفاوضي للحد الأدنى، وبالتالي تلك الرسالة تزيل كل الهواجس التي خلّفها مؤتمر حسكنيتة من حقيقة انقسام حركة تحرير السودان والخوف من انعكاس ذلك في الجولة المهمّة والفاصلة من التفاوض، كما تبعث الطمأنينة في نفوس المواطنين في دارفور بأن قضيتها في أيدي مسئولة ومتوحدة. الرسالة الثانية هي لنظام الرئيس البشير ومفادها أنه لا مجال للمراهنة على الفرقة بين الحركات الثلاثة أو التعويل على التباين في أيدلوجياتها، وأنه ليس أمامه كنظام ظالم إلا أن يتجاوب وينزل عند رغبة المواطن والتي عبّرت الحركات عنها بوضوح. الرسالة الثالثة هي للوساطة الأفريقية بأن أمامها وحدة متماسكة للحركات الثورية حول برنامج تفاوضي موحّد وعليها كوساطة أن تؤدّي دورها دون النظر إلى المعادلة التي ترجّح دائماً كفّة الحكومات على الحركات الثورية، لأن في الكفّة الثانية شعب بكامله هو شعب دارفور، وعلى الأرجح شعب السودان بأكمله. الرسالة الرابعة هي للمجتمع الدولي ومفادها أن الحركات الثورية وهي تثمّن كل الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي الدولي للقضية ليس من أجل مساومة الحركات الثورية للقبول على تسكين معالجة القضية الدارفورية في مساحة لا تمس بالتوازن الذي أنتجته اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، ذلك أن نيفاشا افترضت بأن المؤتمر الوطني هو ممثل أمثل لكل الشمال الجغرافي للسودان في حين أنه هو الطرف الظالم لدارفور أصلاً بل ولكل الشعب السوداني، وقد كان ذلك الافتراض خاطئاً وبالتالي لا ينبغي الاستناد إليه في معالجة الأزمة في المنبر الدارفوري. التوقيع المنفرد بعد كل تلك العوامل الإيجابية التي توفّرت للثوار يُعتبر انتكاسة قوية وارتداد عن العهد الذي تم إعلانه بالتوقيع على الوثيقتين

المشار إليهما في صدر هذه الفقرة، وهذا يعني بوضوح أن الرسائل الأربعة المهمة التي أشرت إليها انقلبت إلى ضدها وتمدد الانعكاس السلبي لها ليزيد من أمد الأزمة وبالتالي يضاعف معاناة الإنسان في دارفور وفي مقدمتهم النازحون واللاجئون. التوقيع المنفرد من حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي بغض النظر عن أي مبررات ساقها هو أو حقائق لم يكشف عنها بعد، يعدّ مطبّاً ارتجاجياً تفككت فيه أحزمة الأمان التي كانت تؤمّن وحدة القضية وتناثرت بسببه نواجز الحركات الثورية وهو بحق كبوة من كبوات الثوار على طريق الثورة لكن لا يمكن أن نحمّله تشرذم الثوار إلى فصائل عديدة فيما بعد، لأننا إن فعلنا ذلك فكأنما نبرئ المخفقين من بذرة الإخفاق التي أثبتت الوقائع بأنها في الحقيقة متأصلة بنسبية في دواخل كل الذين ساهموا في شرذمة الحركة الثورية.

شهداء الحركة في المهندسين

كان يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٧ م يوماً عادياً كأيام الأسبوع بالنسبة لعامة الناس في السودان، لكنه بالنسبة للجرحى والمعاقين من ثوار حركة تحرير السودان بسبب الحرب والذين كانوا يسكنون في أحد المنازل التي استأجرتها الحركة لهم في حي المهندسين في أم درمان لرعايتهم وعلاجهم لم يكن يوماً عادياً بل كان يوماً دموياً يحمل في طياته كوابيس الموت، أما بالنسبة لمنسوبي الحركة الآخرين جميعهم فقد كان مزيجاً من الحزن والغضب والأسى والفشل معاً، ماذا حدث في ذلك اليوم؟! بينما كان ٢٩ جريحاً ومعاقاً من الثوار يقبعون في منزلهم ولا يوجد بينهم سوى عدد يقل عن أصابع اليد الواحدة لخدمتهم بينما يتبادل الجلوس في مدخل المنزل ثوريان اثنان يعملان على حراسة المنزل ويحملان بندقيتي كلاشنكوف هي كل ما سمحت به الإدارة الثورية لقوات الحركة بتواجده في ذلك المنزل لأغراض الحراسة الروتينية، في يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٧م افتعل بعض عناصر أمن النظام مشاجرة أمام المنزل فحاول أحد المتواجدين بالمنزل الذي تصادف تواجده في الخارج بالتدخل للفصل بين المتشاجرين، فما كان من المتشاجرين إلا أن انقلبوا ضرباً عليه فسارع بعض من في المنزل لنجدة زميلهم وانتهى الأمر بالنظام إلى تصعيد الأمر مطالباً بإخلاء المنزل والرحول عن المنطقة وهو أمر ليس له علاقة بالشجار وتداعياته لكن الأمر برمّته كان مُختلقاً تمهيداً لما هو أنكى. في تمام الثالثة ظهراً من يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٧م إذا بالقذائف والذخيرة تنهمر على المنزل من كل الاتجاهات، لم يكن أمام الثوريين المسلّحين سوى أن يتعاملا بقدر ما يمكنهم مع ذلك الوضع المفاجئ لهم ولزملائهم في الداخل، ورغم أن القوات المهاجمة والتي

اتخذت مواقع حصينة لها على مداخل الشوارع المؤدية إلى المنزل باستخدام حاملات الجنود المدرعة والسواتر التي توفرها جدران المنازل ومجاري الأمطار إلا أن الاثنين الصامدين تمكنا من إرعاب ذلك الكم الهائل من الجنود المهاجمين ووقف تقدّمهم وجعلهم يعتقدون أنهم يتعاملون مع مصادر نيران عديدة، لذلك لم يتجرؤوا على التوغل في اتجاه المنزل، استمر الحال كذلك حتى الساعة الخامسة مساء حيث تمكن خمسة من الثوار الذين يقيمون كحراسات في منزل الأمين العام للحركة والقريب من موقع الحادث من الوصول إلى ساحة شارع المنزل من الناحية الخلفية، وحيث أن المشهد كان مستفزاً ومغضباً فلم ينتظروا حتى النزول من السيارة الليموزين التي كانت تقلّهم، فتعاملوا بأسلحتهم الخفيفة مع القوات المهاجمة وهم داخل السيارة ولكن عاجلتهم قذيفة آر بي جي أطلقها أحد جنود قوات النظام عليهم فدمرت سيارتهم واستشهدوا بداخلها حرقاً، بعد ذلك بقليل نفذت الذخيرة لدى الشخصين الوحيدين المتواجدين سلفاً لحراسة المنزل وحينها فقط تمكنت القوة المهاجمة من السيطرة على المنزل حيث استشهد في التعدّي أربعة من داخل المنزل والخمسة الذين أصابت قذيفة آر بي جي سيارتهم فاستشهدوا محترقين، بينما زادت جراح الجرحى وتضاعفت إعاقة المعاقين بفعل ذلك الهجوم البربري الغادر على أناس أبرياء لا حول لهم ولا قوة، وتلك هي إحدى نماذج معالجات النظام التي أوصلت البلاد إلى هذا الدرك المتهاوي من التدهور.

في تلك المعركة غير المتكافئة حيث جاءت قوات النظام المهاجمة بأكثر من مائة عربة مصفّحة وعدد من الدبابات، أي ما يقارب ألف جندي، فقدت حركة تحرير السودان ثمانية ثوار وتاسعهم استشهد في المستشفى العسكري بعد نقله إليه للعلاج ونذكرهم بالاسم هنا للتاريخ وهم، آدم أبكر آدم بخيت، وعمار يعقوب جبريل حسن، ويعقوب حسن آدم بخيت، وكودي عبد القادر بريمه محمد، وزكريا امبده عبد القادر، وشريف إسماعيل محمد بنات، وعاصم إبراهيم محمد عبد الشافع، والنور آدم عبد الشافع، وأبو بكر آدم أحمد، سائلين الله أن تغمرهم شآبيب الرحمة والمغفرة وأن يعجّل ويديم الصحة والعافية على كل الجرحى والمعاقين الذين ما زالوا حتى الآن يعانون، بينما فقدت قوات النظام المهاجمة ضابطاً برتبة مقدم هو عماد الدين سعد الحسن والجندي محمد نور الشفيع وهناك عدد من المصابين من الطرفين، ورغم الحزن الذي يعترينا من فعلتهم إلا أننا نترحم على أرواح من ماتوا من كل الأطراف وندعو بالشفاء والصلاح لكل الجرحى ومن أخطئوا بتلبية دعوات النظام الجائرة.

تلك الحادثة وتعامل قيادة الحركة معها منذ مراحل الإرهاصات التي بدأت بحادثة دار الحركة قبل ذلك الحادث بأربعة أشهر حين اعتقل ضابط شرطة اثنين من قيادات الحركة وحبسهم لمجرد تلاسن متبادل معهم نتج لأن أعضاء الحركة قد تجاوزوا سيارته في الطريق العام بينما كانوا يقودون سياراتهم على نفس الطريق بالتوازي، فقامت قوة من الثوار بمداهمة مركز الشرطة وأسر ضابطين وحبسهم في دار الحركة، لكن تم تسوية الأمر بمعالجة حكيمة قبل أن تستفحل الأمور، وبينما تناست الحركة الحادثة، لم يتناس النظام ذلك، فكانت حادثة المهندسين والتي بالتوازي معها احتلت قوات النظام دار الحركة واعتقلت العشرات من أعضاء الحركة من منازلهم دون أسباب.

تعامل قيادة الحركة مع إرهاصات ما قبل الحادث وأثناء اندلاع الحادث ومع تداعياته لم يكن حكيماً ولا ثورياً، كان يمكن تدارك الحادث ومعالجته بشكل أفضل وأكثر حكمة منذ يوم المشاجرة المفتعلة والتي سبقت يوم النكسة بيومين، أي قبل أن يستفحل الأمر وتكون الحصيلة ذلك العدد من الشهداء، فقد كان تعاملاً أقل ما يقال عنه أنه دون المسئولية وينم عن الاستسلام والخضوع للعجز رغم أن مواعين الحكمة والرأي في الحركة لم تخو بعد، كيف يستقيم أن يفشل كبير مساعدي رئيس الجمهورية وهو الشخص الرابع في الهرم الدستوري للدولة، يفشل في الاتصال بوزير الداخلية ونائب رئيس الجمهورية ورئيس الجمهورية جميعاً لأن هواتفهم مغلقة، كيف يستقيم أن لا يكون هناك خط ساخن لهيئة الرئاسة في الدولة والتي يُفترض أن كبير مساعدي رئيس الجمهورية ضمنها، إذاً فقد كان الأمر مدبّراً من قمة رئاسة الدولة، بأن يُكمل المهاجمون مهمتهم دون أن يتمكن كبير مساعدي رئيس الجمهورية الذي هو رئيس الحركة وجرحاه ومعاقيه يُقتلون ولا يجد المسؤولين عن ذلك لإيقاف المهزلة، وزير الداخلية لا يخضع لكبير مساعدي رئيس الجمهورية، مدير الأمن لا ينفّذ أمر ولا يأخذ بتوجيهات كبير مساعدي رئيس الجمهورية، عميد شرطة يرفض تنفيذ أمر كبير مساعدي رئيس الجمهورية، تلك كانت قسمة السلطة التي يريدها النظام، القسمة الضيظى التي كُنت على رأس رافضي التوقيع على الاتفاقية بسببها في أبوجا وكانت منظورة بالنسبة لي، ثم ظللت على مدى سنتين بعد الاتفاقية أنادي بضرورة الاكتفاء بالعبرة في أنفسنا بعد أن أسقطنا الأخذ بالعبرة من الاتفاقيات التي سبقتنا، ولكن القيادة العليا للحركة وعلى رأسها مني مناوي تعامت وأغلقت ضميرها، لكنك عندما تسأل عن المغزى وراء ذلك الإغلاق لا تجد إجابة شافية، ربما يفصح مني مناوي عن ذلك يوماً ما. برغم ما

أعتقد بأنها بعض الأخطاء التي قد يكون الثوار البسطاء قد ارتكبوها بتصرفاتهم العفوية والتي تقتضي المساءلة وفق القانون مثل المشاجرة التي افتعلها أفراد الأمن أمام منزل الجرحى في حي المهندسين توطئة لدفع الأمور إلى تلك الهاوية أو غيرها والتي كان يمكن أن تُعالج بحكمة بين الطرفين إلا أنني أيضاً ألقي ببعض اللائمة على الحركة في أنها لم تضع الشخص المناسب في المكان المناسب في العديد من ملفاتها الحساسة وعلى رأسها ملف الاتصال مع النظام في المسائل الأمنية، بيد أن الشخص وإن كان مناسباً فإنه بالضرورة أن يكون محكوماً بمنهجية الحركة وإستراتيجيتها أيضاً، والتي لم تكن بمستوى الأحداث الواقعة والمتوقّعة. ولكنني وبرغم تقديم صيغة الحكمة في معالجة الأحداث المماثلة إلا أن ما آل إليه الوضع في حادثة المهندسين كان يتطلب تعاملاً ثورياً مماثلاً بعد وقوعه، والحركة قطعاً كانت قادرة على أن توجع النظام إن هي رغبت في ذلك، بل كان ينبغي أن تفعل ذلك وفاءً لشهدائها لطالما أدركت أن الحادث مدبّر من قمة قيادة النظام، وحينها كان قادة النظام هم الذين سيبحثون للاتصال بحثاً عن معالجة تقوم على عقلانية، الحركة كانت تستطيع فعل ذلك لكنها تعاملت بأخلاقيات لا يفهمها و لا يعترف بها النظام مسلكاً حتى وإن وقّع على اتفاق قيل أنه من أجل السلام، لذلك أقول أنه كان يوماً مزيجاً من الحزن والغضب والأسى والفشل، وتلك كانت كبوة أخرى من كبوات الحركة في مسيرتها.

مصفوفة الفاشر

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ م التقى علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السوداني الذي سافر إلى الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، التقى مني أركو مناوي الذي ما زال حينها كبيراً لمساعدي الرئيس السوداني ورئيساً للسلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور بناءً على اتفاقية أبوجا، والذي كان قد غادر الخرطوم عقب هجوم حركة العدل والمساواة في ١٠ مايو ٢٠٠٨ م واعتكف لدى قواته في منطقة (مزبد) في شمال دارفور مغاضباً كما يقول من عدم التزام الحكومة بتطبيق الاتفاقية، وكانت قواته قد بدأ تململها يتعاظم جراء ما تعاني منه من هجمات من الحركات الرافضة لاتفاق أبوجا تارة ومن قوات النظام تارة أخرى، بالإضافة إلى تململها من عدم تطبيق الاتفاقية وسؤال هذا الناس أين انوعود.

وقبل أن نتحدث عن هدف وتوقيت ذلك اللقاء، نورد المرافقين من الطرفين أولاً، فقد حضر الاجتماع من الحركة إلى جانب مني مناوي كل من محمد التجاني الطيب المفوض بالسلطة الانتقالية ورئيس اللجنة العليا لتطبيق الاتفاقية حينها، علي حسين دوسه عضو المجلس الوطني، الدكتور محمد سليمان آدم المستشار بالسلطة الانتقالية،

أبو عبيده عبد الرحيم الخليفة وزير البيئة والآثار بولاية الخرطوم، عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني للسلطة الانتقالية، آدم إسماعيل النور الأمين العام لمفوضية إعادة التأهيل وإعادة توطين النازحين بالسلطة الانتقالية، آدم النور محمد الأمين العام لمفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية، مبارك حامد علي الأمين العام لمفوضية السلم والمصالحة بالسلطة الانتقالية ومحمد بشير عبد الله مدير مكتب مناوي بالقصر الجمهوري، بينما حضر إلى جانب نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه كل من الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع، المهندس إبراهيم محمود حامد وزير الداخلية، عبد الباسط سبدرات وزير العدل، الفريق صلاح عبد الله قوش مدير الأمن، د. مطرف الصديق وكيل وزارة الخارجية، الحاج عطا المنان رئيس مجلس إدارة شركة شريان الشمال والفريق محمد أحمد الدابي رئيس مفوضية الترتيبات الأمنية بالسلطة الانتقالية.

هدف نائب الرئيس السوداني الظاهر من ذلك اللقاء هو إعطاء كبير مساعدي الرئيس السوداني ورئيس السلطة الانتقالية الانطباع بأنهم قادمون بجدية من خلال ذلك الوفد الكبير والرفيع لتأكيد التزامهم القائم بالاتفاقية وتحريك جمودها، أما الهدف الخفي فهو إقناع الثاني للعودة إلى الخرطوم قبل سفر الأول إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة باحتياجات أفريقيا الإنمائية في دورتها رقم ٦٣ في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨م والذي بلا شك سيتناول ضمن ما يتناول مواضيع التنمية في دارفور.، بالإضافة إلى اجتماعات مجلس الأمن التي ستنعقد في سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٨م لتناول تقريري الأمين العام عن الحالة في السودان ونشر القوات الهجين في دارفور للشهور الثلاثة التي تسبق الاجتماعات، والنظام يريد أن تتضمن تلك التقارير جهوده هذه رغم أنها جهود خدّاعة لكن تقرير الأمين العام سيضمّنها وهو ما يهدف إليه النظام، ومعلوم أن مثل ذلك الاجتماع سيتناول سير تطبيق اتفاقيات السلام في السودان وبالتأكيد اتفاقية أبوجا وقضية السلام في دارفور كحالة خاصة ومن ثم تصدر القرارات بناءً على ذلك، وما تخشاه الحكومة هو أن يرفض مناوي العودة قبل ذلك الاجتماع وبالتالي ينسف مخطط الحكومة في تحسين صورتها فيه وعلى ثلاثة مسارات هي تطبيق اتفاقية نيفاشا واتفاقية أبوجا واتفاقية الشرق، بينما كان مناوي قد قصد بخروجه عقب هجوم حركة العدل والمساواة للخرطوم أن يبعث برسالة تحذير قوية للحكومة في ذلك الظرف بأنه يمكن أن يعود إلى مربع الحرب، خاصة مع قابلية أن تفتح له تشاد صدرها وإمكانية التحالف مع حركة العدل والمساواة وبقية الحركات الثورية الرافضة،

والحقيقة أن هدف مناوي الأساسي ليس العودة إلى الحرب بقدر ما هو الضغط على الحكومة للتحرك الإيجابي نحو تطبيق الاتفاقية التي كانت شبه مجمّدة لتقديم بعض ما يمكن من خلاله أن يطفئ اللهيب لذي بدأت ألسنته تتطاول وسط مقاتلي الحركة بعد مضي سنتين وأكثر من عمر الاتفاقية دون أن يشهدوا منافع لدارفور ولا على مستوى الحركة.

كنت أنا حينها موجوداً في بريطانيا بعد أن غادرت يائساً عن الإصلاح واتصلت بمناوي فلم أجده لكنني تركت له رسالة لدى مدير مكتبه الميداني منبهاً له بعدم جدوى لقاء الفاشر لأنه سيخدم النظام في تقارير الأمين العام وفي اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك ومجلس الأمن بشأن داردور وعليه أن يضغط في اتجاه فضح عدم التزام النظام وإلا ستبقى معاناة المواطن في دارفور ومعاناة الحركة وسيبقى جمود الاتفاقية كما هو، ولا حاجة لاتفاق باطن أضعف في ظل وجود اتفاق ظاهر قائم ومشهود، وأن تطبيق الاتفاقية في ظل وجود خطط وبرامج ومشروعات جاهزة للتنفيذ أعدتها مفوضيات السلطة الانتقالية لا يحتاج سوى إلى إيفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه تلك البرامج والمشروعات المعدة للتنفيذ، لكنه لم يأخذ بالنصح وذهب إلى الفاشر وشارك في لقاء المصفوفة، ومرة أخرى اتصلت به في الفاشر وأبلغته بأنه بإصراره ومضيه في المصفوفة عليه أن يعود من الفاشر إلى (مزبد) ولا يذهب إلى الخرطوم إلا بعد تنفيذ على الأقل نصف ما تم الاتفاق عليه في المصفوفة التي لم أكن حينها أعلم حتى بتفاصيلها لكنني أدرك أنها ستلحق بغيرها من النكوص، لكنه لم يأخذ بكل ذلك ووقع في فخ نائب الرئيس وعاد للخرطوم ولم يظفر من المصفوفة سوى بطبق من الوعود البرّاقة التي تمرّس نظام الرئيس البشير في تقديمها في مثل تلك المواقف وغيرها، وحقق نائب الرئيس علي عثمان طه ما كان يصبو إليه وعاد إلى الخرطوم وانطلق فرحاً إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة ممنياً نفسه بتحسين صورة النظام بالاعتماد على تلك المصفوفة الجوفاء وقد نجح إلى حد ما، حيث اشتمل تقرير الأمين العام الصادر في أكتوبر ٢٠٠٨م إشارة إيجابية عن اجتماع المصفوفة وهو أمر خدم النظام لكنه لم يخدم الحركة ولا مواطن دارفور لأن المردود بالنسبة للتطبيق كان صفراً. كان يمكن لمناوي حتى بعد زلّته بالموافقة على اللقاء أن يسجّل هدف بإصراره على حضور رئيس بعثة اليوناميد لذلك الاجتماع والتوقيع على المصفوفة تأضعف الإيمان وبذلك يضع النظام أمام مواجهة نواياه لمواجهة التقارير المقبلة للأمين العام. ملابسات الإعداد للقاء مصفوفة الفاشر

كانت إحدى الكبوات التي تؤكّد مرة أخرى طغيان العشوائية على المنهجية في حركة تحرير السودان.

عبد الواحد نور والقيادة من المهجر

عندما يكون الإنسان على رأس قيادة حركة ثورية مسلّحة، تتعاظم مسئولياته من عدة زوايا، فالثوار يعتبرونه القائد الملهم والمثل الأعلى لهم في ساحات المعارك والقتال من خلال مشاركته لهم سواء في الخطوط الأمامية أو مراكز القيادة أو وفق ما تقتضيه المعارك، ويأملون أن يظهر براعة في دهاليز السياسة وألاعيبها من خلال التعامل السياسي العميق مع القضية وفق الظروف والمعطيات مع الثبات على المبادئ التي رفعتها الثورة حفاظاً على مصداقيتها وتأكيداً على عزيمتها، ويجيد بروتكولات الدبلوماسية بالتعامل مع سائر الذين يتم الالتقاء بهم من الدبلوماسيين وزعماء ورؤساء الدول من خلال القدرة على إقناعهم بقدرة الثورة على تحقيق البديل الذي يضمن تحقيق المصالح المشتركة أو في أدنى مستوياتها ترك الانطباع لديهم بحكمة القيادة، ويكتنز من العواطف الإنسانية ما ينعكس تعاملاً ليّناً وحانياً مع الإنسان البسيط الذي تناضل الثورة من أجل تحقيق طموحاته، جملة هذه المعاني هي التي تُعظّم القادة إذا تحلّوا بها وهي التي تحط من قدرهم إذا افتقدوها أو أهملوها، ولذلك كان الذين قادوا ثورات مسلّحة ناجحة على سبيل المثال وليس الحصر، أمثال جورج واشنطن الذي قاد أمريكا للاستقلال وأصبح أول رئيس لها، وتوزي لوفرتش الذي قاد ثورة التحرر في هاييتي في القرن الثامن عشر وانتصر على إسبانيا وفرنسا وبريطانيا وحرر شعبه، وماوتسي تونغ الذي قاد الثورة الصينية في مسيرة الألف ميل، وديجول الذي انتزع فرنسا من براثن الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية، وكاسترو الذي قاد كوبا إلى التحرر، ولومومبا الذي قد ثورة تحرير الكونغو قبل أن يُغدر به، وهوشي منه الذي قاد ثوار الفياتكونغ في فيتنام إلى استقرارها، ومانديلا الذي استطاع أن يجبر نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن يفكك نظامه أملاً في التعايش مع ضحاياهم، وأخيراً وليس آخراً الراحل جون قرنق الذي أوصل شعبه إلى تحقيق الحلم الذي ظل يراودهم بتأسيس دولتهم المستقلة بعد حرب دامت لعقود، جميعهم تحلّوا بالصفات التي سبق أن أشرت إليها، لكنهم فوق كل ذلك كانوا دائمي الحصر على التواجد وسط مقاتليهم إلا نادراً، وهذه هي قاصمة الظهر لكل قائد ثورة، إذا كانت أربع صفات يمكن أن تكون نسبية فإن تواجد عبد الواحد نور لثلاث سنوات في كينيا وأربع سنوات في باريس وثلاث سنوات في يوغندا

وغيابه عن تواجده مع ثواره على الأرض كل تلك المدة لم يكن اختياراً موفّقاً منه، لا يمكن قيادة ثورة مسلّحة ناجحة من ذلك البعد ولسنوات، ربما يمكن قيادة ثورة سلمية من بعيد، وهذه كانت إحدى كبوات رئيس حركة تحرير السودان.

هذه بعض المحطات ذات التأثير السالب على القضية والتي كانت حركة تحرير السودان قد وقعت فيها منذ فجر تأسيسها وخلال مسيرتها، وهنا يجب أن أؤكد بأن القارئ قد يكون مالكاً لحزمة مما يعتقد أنها سلبيات ارتكبتها الحركة ولم ترد ضمن هذه المحطات السالبة، لكنني انطلق من فلسفة الإشارة إلى سلبيات وفق تقديري لها تأثير كبير في المسيرة، والتي بلا شك إذا تم تفكيكها وتفصيلها لن يكون من اليسير حصر كل جزئياتها المفككة لكنها في مجملها تشكّل عناصر يمكن أن نطلق عليها عناصر سالبة بمستويات تأثير متباين.

حركة العدل والمساواة السودانية

تشير أدبيات حركة العدل والمساواة السودانية بأنها تأسست في نوفمبر من العام ٢٠٠١م وفق ما جاء في بيانها التأسيسي، لكن نشاطها طوال عام وعدة أشهر بعد التأسيس كان قاصراً على العمل السياسي ومن خلال الإعلام وبين أوساط السودانيين في بلاد المهجر بشكل كبير وربما خلايا نائمة ومتحفّزة داخل السودان، ورغم أن دستور الحركة يتضمن اعتمادها كافة الوسائل لتحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها بما في ذلك استخدام السلاح إلا أن استخدام هذه الوسيلة بدأ كما قلت بعد ما يقارب عام ونصف من إعلان التأسيس.

مؤسس الحركة الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد رحمه الله، حيث رفع راية النضال بعد أن تبيّن له حقيقة حكومة الإنقاذ وكان على عهده ممسكاً بقضيته حتى لقي ربّه، وهو من مواليد مدينة الطينة وطبيب، تخرج في جامعة الجزيرة في العام ١٩٨٤م، كان متواجداً في هولندا حين أصدر 'لبيان التأسيسي، ويجدر بالذكر أنه وحتى ما قبل خروجه من السودان في العام ١٩٩٩م كان عضواً فاعلاً في الجبهة القومية الإسلامية التي دبّرت ونفّذت الانقلاب الذي قاده العميد آنذاك عمر حسن أحمد البشير على الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في السودان والتي كان يرأسها الإمام الصادق المهدي في يونيو ١٩٨٩ م.

كان الدكتور خليل إبراهيم مقتنعاً مثل غيره من قيادات الجبهة الإسلامية القومية

التي آمنت بقوافل المجاهدين التي كانت تقاتل في جنوب السودان من منطلق القناعة بالمشروع الحضاري الذي أعلنته الحكومة، وهو البرنامج الذي دعمته الجبهة الإسلامية التي ينتمي إليها والتي كانت تهيمن على مفاصل السلطة في حكومة الإنقاذ الوطني، وقد تقلّد عدة مناصب دستورية في الحكومة، أبرزها وزارة التربية في حكومة ولاية شمال دارفور، ووزارة الشئون الهندسية في ولاية النيل الأزرق ثم مستشاراً في حكومة ولاية واراب بجنوب السودان، لكنه يؤكد بأن سبب خروجه يعود إلى أنه بلغ من القناعة بأن النظام حاد عن الصواب وأصبح ظالماً وجهوياً وحائداً عن العدل والمساواة، وإن احتكار السلطة والثروة في البلاد قد طال أمده، وهو الأمر الذي قاده إلى قطيعة تامة وبالتالي عداء متواصل مع النظام، رغم ذهاب بعض الآراء إلى أن الوصول إلى القناعة بأن النظام أصبح ظالماً بعد عشر سنوات من العمل بداخله وهو نظام مستفرد بالسلطة في البلاد ربما لا يترك المساحة للكثيرين لإدراك واستيعاب وتقبّل البعد الكامل للمبررات التي سيقت رغم واقعيتها، الشيء الذي قاد الكثيرين إلى الذهاب بتحليل الأسباب وترجيح كفّة أصالتها إلى خلافات على السلطة بين منسوبي الجبهة الإسلامية القومية من جناحي البشير وأعوانه والدكتور الترابي وحوارييه، حيث يرجّح المراقبون أن الدكتور خليل كان أحد حواريي الدكتور الترابي عطفاً على مؤشّرات واتجاهات المنتسبين عقب المفاصلة، وهو الأمر الذي جعل كثيراً من المراقبين على المستوى المحلي والدولي يرجّحون أن حركة العدل والمساواة ليست سوى الذراع العسكري للمؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن عبد الله الترابي نظراً لكون غالب مؤسسيه وقياداته كانوا أعضاءً فاعلين في الجبهة الإسلامية القومية والمؤتمر الوطني والأجهزة الأمنية لحكومة الإنقاذ الوطني حتى تاريخ المفاصلة التي تمّت بين الدكتور الترابي والرئيس عمر البشير في العام ١٩٩٩، إلا أن الحركة ظلّت تنفي باضطراد هذه التهمة برغم تفاوت لغة النفي وقائليه بين النعومة ونقيضها، والحقيقة أن الفكاك من تهمة العلاقة بين حركة العدل والمساواة والمؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور حسن الترابي تبقى عصية المنال للحركة رغم جهودها الكبيرة ونضالها الذي لا ينكره أحد لا سيما في ظل المناخ السياسي وذهنية الإنسان السوداني التي تشبّعت بضيم الممارسات القاهرة والقاسية التي عايشها من النظام الحاكم خلال أكثر من عقدين والذي كان الدكتور الترابي هو فيلسوفه وعرّابه، وبالتالي رسخت صورة كل الذين كانوا جزءً من النظام في الركن الرافض لعقلية المواطن حتى وإن كان من بينهم من هم أبرياء تم استغلالهم أو

صادقين مغرر بهم أو مبادئيين غُدِر بهم، ولعل الشهيد هو أحد المجموعة الأحيرة.

بيد أن هنالك حقيقة ينبغي ألا يغفلها القارئ وهي انه ليس من إطار زمني أو معيار وقتي يحدد أو يحكم متى يمكن لكل من كان يسير في قافلة جامحة أو طريق يحسبه الآخرون خاطئاً أو يرافق فئة خالفت ممارساتها شعاراتها الإصلاحية مِن أن يعود عن ذلك الغي ويستظلل بسماحة المصالحة مع نفسه وفطرته، وأن يتوب عما كان هو جزءً منه ويُقلع ويندم على ما سبق من أخطاء أدرك لاحقاً أنه ساهم في ارتكابها سواء بفعل مباشر أو بتأيده أو بالصمت عنه أو ارتكبت دون علمه، ومهما كان دوره أوحجم تلك المساهمة، وأن ينأى بنفسه عن مسارب تلك الأخطاء ومصادرها، لأن التوبة حق مكفول لكل إنسان بغض النظر عن شانئ المُتاب عنه. ويبقى الحكم في قبول التوبة لله وقبول التائب لأصحاب الضرر الذين قد يكونوا أفراداً أو جماعات أو شعباً بأكمله، وفي غالب الأحيان حين يتحقق العدل بتحقيق مقتضياته وتَوفُّر استحقاقاته التي في غالب الأحيان تنحصر في الاعتراف والاعتذار والتنحّي ورد المظالم لا سيما إذا كان مرتكب الظلم ممن يتبوءون مناصب سلطوية، بيد أن النقيض هو المكابرة والنكران والتمادي، وهو في الغالب يقود إلى إقامة العدل عبر المؤسسات العدلية المبرّأة، علماً بأنه في بعض الأحيان يسبق القصاص على نشوة الثورة كل ذلك، وهو ما يترك غصّة في حلق العدالة لدى كل مجتمع. وهنا ينبغي أن لا يتم الخلط بين مفهوم التوبة الذي أوردته هنا وهو لا يزيد عن كونه مستوى متقدم من الاعتراف وبين التوبة للخالق وهو ليس ما أتحدث عنه، كما أنه لا ينبغي أن يفهم هذا الحديث على أنني أصدر إدانة لفرد أو شخص وإنما استعرض بعضاً مما كان سائداً من ممارسات في ظل حكومة الإنقاذ الوطني، بيد أن نضال الدكتور الشهيد كفيل بأن يجبّ تاريخ مشاركته مع حكومة الإنقاذ بأي ميزان من الموازين.

من جانب آخر لا يستقيم أن يرتبط حق النضال بحقبة زمانية بعينها، فبقدر ما يبقى الظلم كاسياً وممسكاً بتلابيب البشر بفعل بعض بني جلده يكون النضال مسرحاً مفتوحاً في كل زمان ومكان يستقبل الراغبين في استعراض مقارعتهم للظلم بشتى الوسائل حتى يفيئ الذين يتبنونه فيقلعون ويندمون ويتوبون ويردّون عنه أو يُهزموا فيحاكموا أو يتم الإعفاء عنهم وفق شروط واستحقاقات أخرى، ومن هنا فإنه بالنظر إلى كون حركة العدل والمساواة حركة ثورية ومناضلة ضد الظلم، أمر لا يقبل جدلاً ولا موارية، ولا يستقيم المنطق أن يُحبس حق القائمين عليها في أن يكونوا مناضلين مبرأين ضد الظلم متى كانوا قادرين على تبيان انسلاخهم من انتمائهم السابق مع النظام الظالم وأفعاله، بيد

أن هذا التوصيف ليس مطلقاً، حيث أن الكثيرين من منسوبي حركة العدل والمساواة هم بلا شك لم يكن لهم سابق ارتباط بأي شكل مع النظام الحاكم أو مع تنظيم الجبهة الإسلامية القومية، تماماً كما هو الحال مع بعض المنتسبين في الحركات الثورية الأخرى من الذين كانوا يوماً أعضاءً منتسبين في الجبهة الإسلامية القومية وبالطبع مشاركين في حكومة الإنقاذ. وهنا لا أبوّئ نفسي مقام الفاصل والحاكم أو القاضي في مثل هذا الأمر، حيث أنني مثلي ومثل الجميع لا أملك من الحق إلا بالقدر الذي يملكه الجميع وأدلو بدلوي في تبيان وإزالة الغموض حول المفاهيم التي أخذت حيزاً من التقاذف التحليلي حول رؤى البعض عن ماهية حركة العدل والمساواة من منظور الثورة التي انتظمت الساحة السودانية من بوابات عديدة من بينها بوابة إقليم دارفور، لا سيما وقد كانت دارفور هي ساحة العراك العنيف في غالب حالاتها، وأن الأزمة في قاموس العالم وعقليته إنما تعني دارفور حتى وإن تمددت بعض التوصيفات إلى أبعد من ذلك، لكن هذا بالطبع ليس هو حدود مفهومي، فأنا أضع الأزمة في عنوان واحد بإطارين، الإطار الحصري لإقليم دارفور والإطار العام والأوسع لأزمة الدولة والحكم في السودان، ومن هنا فأن الفقرات التالية من المدح والنقد ليست قرباناً لمفهوم الموازنة في تناول الحركة ولكن من منطلق تمهيد القراءة الدقيقة لبعض محطات الثورة وآلياتها ووسائلها واستراتيجياتها بغرض تحقيق القدرة على فرز السلبيات وتقييمها ومن ثم العمل على تقويمها لصالح المواصلين في الثورة حتى تتحقق الأهداف التي من أجلها اندلعت.

بداية النشاط العسكري

نعود فنقول أنه وبالنظر إلى وقائع التأسيس الفاعل لحركة العدل والمساواة بناءً على نشاطها العسكري على الأرض فإنه من المنطق أن نرجّح بأن البداية الميدانية جاءت في العام ٢٠٠٣م حيث بدأت أولى عملياتها العسكرية عندما هاجمت قواتها الحامية العسكرية للحكومة السودانية المتواجدة في مدينة الطينة عاصمة المحلية الواقعة في أقصى الشمال الغربي من ولاية شمال دارفور، وحدث ذلك في الخامس والعشرين من أبريل من نفس العام، لكنها وبرغم جسارة قرارها واستبسال قواتها المهاجمة إلا أنها لم توفّق في الاستيلاء على الحامية نظراً للتفاوت الكبير بين عدد وعدة وعتاد قواتها المهاجمة التي كانت متواضعة وقليلة وقوات النظام الكبيرة والمتمركزة والمتمرسة في قاعدتها بعتادها المتفوق نوعياً.

كان يقود قوات حركة العدل والمساواة في تلك المعركة القائد العام لقواتها في ذلك الوقت الشهيد آدم محمد أحمد كريم الشهير ب (كورتي) والذي أيضاً تربطني به علاقة رحم لأنه (خالي) وقد استشهد بعد استبسال مشهود هو وأحد عشر فرداً من قواته التي كما قلنا كانت قليلة العدد والعدة والعتاد، حيث لم يكن عددهم يزيد على الاثنين والثلاثين فرداً، ولم تكن المجموعة متسلّحة إلا بقوة العزيمة والإيمان بالقضية وعدالتها حيث أن عتادهم من السلاح الشخصي لم يكن سوى نذر يسير كماً ونوعاً مقارنة مع عدد وعدة جيش النظام في المعسكر، قوات حركة العدل والمساواة المهاجمة كانوا جميعهم أو غالبهم من أبناء مدينة الطينة نفسها ودافعهم إلى تلك المغامرة بالإضافة إلى كونهم ينتمون إلى حركة العدل والمساواة ويؤمنون برؤيتها، شعورهم بالغبن من الممارسات الإذلالية التي كانت تمارسها أجهزة الأمن والقوات المتواجدة هناك مع المواطنين الأبرياء بحجة أنهم مؤيدون وداعمون للثورة.

الظروف التي نشأت فيها حركة العدل والمساواة من حيث التوقيت الذي جاء بعد خروج رئيسها من السودان عقب المفاصلة التي تمت بين جناح الرئيس البشير وجناح الدكتور الترابي في العام ١٩٩٩ م، وهو الخلاف الذي يصنّفه المراقبون ويعرّفه المحللون بأنه خلاف على السلطة بين مراكز قوى داخل تنظيم واحد هو تنظيم الجبهة الإسلامية القومية المهيمن على حكومة الانقلاب (حكومة الإنقاذ الوطني)، وبالنظر إلى قراءة متأنية في مضمون البيان التأسيسي للحركة والانضواءات السياسية والتنظيمية السابقة للمؤسسين الذين كانوا ينتمون لتنظيم الجبهة الإسلامية القومية ومن ثم المنتسبين لاحقاً، كل هذه الصلات لا تترك لأي مراقب محايد سوى أن يدمغ الحركة بأن أجندتها لا تقتصر ولا ترتبط ارتباطاً مفصلياً بالأزمة التي تم تعريفها بأنها أزمة مرتبطة بدارفور فقط.

فالأزمة قد أُنشئ لها منبر مبدئي من خلال وساطة دولة تشاد، وتراوح المنبر بين مدينتي (ابشّي) في شرق تشاد والعاصمة (إجمينا) في غربها ثم (أبوجا) في نيجيريا مروراً بمدينة (سرت وطرابلس) في الجماهيرية الليبية ومؤخّراً في (الدوحة) في قطر، وظل صراخ الإنسان الدارفوري الذي يعاني في معسكرات اللجوء والنزوح خطاباً مؤطّراً بأزمته ومعاناته، ومطالباً بمعالجة لما يقاسيه ضمن إطار فهمه للمأساة التي كانت حصرية في دارفور. بيد أن الخطاب المتواصل وتصريحات قيادات حركة العدل والمساواة كانت تؤكّد بجلاء لا لبس فيه أنها حركة قومية تسعى إلى معالجة قومية

للأزمة، وهو أمر يمكن للإنسان الدارفوري الذي يعايش المأساة أن يلحظ فيه تباعداً مع طموحاته الآنية وتنافراً وتناقضاً مع حقيقة ما يجري في المنابر التي يعتبر بأنها مخصصة لمعالجة ما يعتقد بأنها أزمته التي يراها من منظوره ومعاناته اللحظية التي لا يشاركه فيها بقية الشعب، وهنا لا أتحدث عن المنتسبين للحركات الثورية وإنما أتحدث عن غالب أهل الإقليم الذين هم في عداد المؤيدين للثورة بشكل عام ويأملون في نتائج تحقق طموحاتهم بشكل سريع.

هذا الفهم ظل ديدناً بائناً وممارسة واضحة المعالم لدور الحركة في كل جولات المفاوضات التي جرت تباعاً في تشاد وأديس أبابا وأبوجا وسِرت والدوحة، وهو الدور الذي كان ينطلق متّسقاً في شكله ومفرداته وصياغات مضمونه مع الخطاب السياسي العام للحركة في كل المحافل واللقاءات، وهو أمر ألقَى بظلال تأثيره البالغ على مآلات ونتائج تلك المفاوضات في كل جولاتها التي وُصفت أحياناً بأنها كانت يمكن أن تكون مفصلية وحاسمة. بل أن كثيراً ما كان يترك الانطباع وكأن الحركة ورغم إيمانها بالمظالم الواقعة على دارفور وحجم تلك المظالم، إلا أنها لم تكن راغبة في رؤية حل يقتصر فقط على معالجة مرحلية أو حصرية للأزمة بالفهم الذي يضع نهاية مرحلية للوضع المتأزم في دارفور وحده والذي يرتبط بإنهاء الحالة الإنسانية وحالة الحرب التي كانت محصورة بشكل كبير في دارفور ويخصص لها نصيبها في السلطة على المستويين الاتحادي والإقليمي ونصيبها من الثروة كنسبة مئوية من الإيراد العام مع تفعيل عامل التمييز الإيجابي كماً ونوعاً لتجاوز شدة الحرمان التي عانى منها الإقليم ردحاً من الزمان، وتأمين تعويضات مجزية للمتضررين ويعالج مسألة العدالة والمصالحة على نهج مبين، ويتجاهل بقية ولايات السودان التي ترى الحركة بأن خطابها يفرض عليها ألا تتجاوزه وأن تُبقي الأمور في إطار منظورها القومي باستمرار لأنها لا تريد إحباط عضويتها من الأقاليم الأخرى، وبالتالي فقد كانت مواقف الحركة دائمة الخلط بين مشروع الحل القومي ومنبر المعالجة المخصص للأزمة في دارفور، سيما وأنها تُدرك إدراكاً لا شك فيه بأنها لا تستند إلى خيار آخر من منابر طرح لرؤيتها القومية للحلول سوى منابر معالجة الأزمة الحصرية لدارفور والتي يلتف حولها المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي بهذا المفهوم. هذا بالطبع يعضض ويؤكّد حقيقة الواقع السائد لدى الوساطة التشادية حين بدأت وساطتها ومن بعدها الوساطة الإفريقية التي تمثّلت في الإتحاد الأفريقي، ومن ثم الوساطة المشتركة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جميعها حقائق

قائمة على تعريف واضح وبائن للأزمة وارتباط ذلك التعريف بما يجري في دارفور على وجه الدقّة والتحديد والقطعية، وفقاً للقرارات الصادرة من تلك المؤسسات، وبناءً على ذلك كانت كل الوسائل والآليات مصممة للمعالجة بما يستوعب ذلك الفهم، وذلك كان شأن المنابر أيضاً، والتي كانت مسرحاً للقضية بذلك الفهم المؤطّر دارفورياً.

بيد أنه لم يكن للحركة في اتخاذ ذلك الموقف أي خيار آخر، نظراً لحصرية وكثافة النشاط الموجّه نحو الأزمة في تلك المنابر، وهي التي توفّر لها ملاذاً تبث من خلاله رؤيتها وقضيتها بشكل أفضل وأقرب للإنسان السوداني والمجتمع الدولي على السواء. ومن هنا فإن بعض التحليلات كانت تميل إلى القول بأن حركة العدل والمساواة ما كان لها أن توافق على تمرير أي اتفاق ينحصر في معالجة الأزمة في بُعدها الحصري الدارفوري فقط، لأن ذلك يضعها في مواجهة مكوّناتها الأخرى من منتسبيها من أقاليم السودان الأخرى والذين كما تقول الحركة أنهم انضووا إليها عطفاً على ما يعتقدون أن رؤيتها للمعالجة تنطلق من منطلق طرح قومي وتستوعب طموحات أقاليمهم وليس فقط دارفور، وأن أي تنازل عن ذلك يُعطي انطباعاً وكأنها تهزم رؤيتها بنفسها، وهنا يجدر بنا أن نشير إلى حقيقة أن هذا التحليل يؤكد حقيقة أن حركة العدل والمساواة كانت تحمل إلى جانب ملف دارفور الملف الآخر للمعارضة بسماته القومية ولكن الملفين يُطرحان في منابر للتفاوض خُصِّصت حصرياً للأزمة الدارفورية، وبلاعبين تمثّلهم حركات ثورية يقودها أشخاص من دارفور وجل مفاوضيها من هناك، لكن إصرار الحركة على خطابها القومي هو ما جعل المراقبين والمحللين يذهبون بعيداً في تحليلاتهم بالقول أن حركة العدل والمساواة لن توافق على حل يقتصر على معالجة الأزمة ببعدها الدارفوري حتى وإن تضمّن كل الاستحقاقات المطروحة بشأن الأزمة في دارفور من منظورها الدارفوري البحت وأغفل الأقاليم الأخرى، بل ويذهبون بعيداً فيصرّون على أن مفاتيح الحركة ما زالت في يد الدكتور الترابي.

حتى ننصف العدل والمساواة فيما ذهبت إليه من نهج جعلها تتمسك بقومية الحل رغم ارتيادها منابر حصرية التوصيف تحت مسمّى دارفور، لا بد أن نستصحب معنا أن نشأة الحركة وبيانها التأسيسي الذي شخّص أزمة الحكم والدولة في السودان، كان نابعاً من منظور قومي، وبالتالي صممت منهجية خطابها السياسي وجزء مقدّر من خطابها الاستقطابي على ذات المنهج، واستقوت بشوكة القومية من خلال ذلك وبانضواء قوافل كاملة من كردفان ومن الإقليم الشرقي إلى قواتها المقاتلة خاصة عندما كانت لها قوات

في شرق السودان، بيد أن آخرين من أقاليم أخرى انتسبوا إليها بشكل أحادي أيضاً. وحيث أن الأمر كان كذلك، فليس من المنطق أن يتصور كائناً من كان بأن حركة العدل والمساواة كان يمكن أن ينحصر طموحها في دخول بوابة العمل السياسي في السودان الجديد من خلال الاكتفاء بتوقيع اتفاق يتم التوصل إليه في أي منبر من منابر التفاوض التي نشأت تحت مسمى أزمة دارفور وعمّها المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي ويعالج طموحات إقليم واحد فقط حتى وإن استوعبت المعالجة البعد القومي لذلك الإقليم. ولا ينبغي لكل من يدرك هذه الحقيقة أن تصيبه الدهشة من ذلك، ولعل منهج الحكومة في الاتفاقيات التي تمت في أبوجا والدوحة قد ساعد كثيراً في عدم بروز هذه الحقيقة بشكل واضح، حيث قلت أنه لو عادت عقارب الساعة إلى الوراء حتى أبوجا ٢٠٠٦م وتصورنا أنه تم التوصل إلى اتفاق عادل يعالج كل استحقاقات أهل دارفور في تقاسم السلطة والثروة والوضع الإداري للإقليم الواحد والتعويضات الكاملة والعدالة والترتيبات الأمنية الجازمة وملحقاتهم بقدر الطموح الذي تقدّمت به الحركات آنذاك ووافقت الحكومة على كل ذلك، لرفضت حركة العدل والمساواة ذلك الاتفاق لأنها حينها ستصطدم بقوافلها من المنتسبين إليها من الأقاليم الأخرى الذين قطعاً لن يجدوا أقاليمهم في الاتفاق، وفي حال قبولها فلن تجد لهم إجابة على تخلّيها عن الخطاب الذي استقطبتهم به، حيث سيبرز المنتسبون للحركة من كردفان وغيرها من الأقاليم الأخرى لينتقدوا الاتفاق بأنه لم يشملهم ولا يشمل أقاليمهم، فتجد الحركة نفسها أمام خيار إما أن تنكفئ على الحل الحصري لدارفور على حساب بيانها التأسيسي وفقدان منسوبيها من الأقاليم الأخرى، أو أن ترفض الاتفاق لإرضاء وإشباع رغبة منسوبيها فتتمسك بهم ويتمسكوا بها فترفض الاتفاق وتبقى وحيدة في الساحة حيث لا منابر باسم دارفور وتبدأ رحلة البحث عن منبر جديد في ظروف جديدة بالمسمى القومي، وحينها يكون لزاماً عليها أن تبحث عن تنظيمات المعارضة القومية الأخرى لمشاركتها ذلك المنبر إن تحقق، حيث لا يستقيم أن تنفرد به تحت المسمّى القومي لوحدها. وما أعسر وأصعب ذلك في ظل نظرة المجتمع الدولي التي التفّت حول منبر نيفاشا كحل قومي لأزمة الدولة السودانية، وفي إطار الخصوصيات اتّخذ منبر أبوجا كحل للأزمة الدارفورية ومنبر أسمرا كحل لمشكلة الشرق، وتوجّسها من الأيدلوجية والخلفية الإنتمائية التي تعتقد بأنها تلف حركة العدل والمساواة، وما أصعب ذلك من موقف حيث كانت ستواجهه الحركة.

المعلوم أن حركة العدل والمساواة لم تنضم للتجمّع الوطني الديمقراطي الذي كان يجمع غالب الحركات المسلّحة وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان وحركة تحرير السودان ومؤتمر البجا والأسود الحرة إلى جانب القوى الحزبية المعارضة كحزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي والتحالف الفيدرالي وغيرهم، بيد أن حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الدكتور الترابي هو الآخر لم يكن عضواً فيه، والحقيقة أنه بالرغم من الخطاب القومي الذي ظلّت ترفعه الحركة، إلا أنها لم تدعُ بالتوازي إلى منبر تفاوضي قومي شامل يجمع كل أشكال المعارضة من حركات ثورية مسلّحة وأحزاب سياسية وتنظيمات مجتمع مدني وذلك للتفاوض وفق الرؤية القومية للحل، وحينها يصبح الأمر شبيهاً بالمؤتمر الدستوري الذي دعت إليه بعض الأحزاب كحزب الأمة وغيره، وفي ذلك نستطيع أن نجد اتساقاً مع بيان الحركة السياسي ومع خطابها الدائم والداعي إلى معالجة قومية للأزمة، لكن ثمة تناقض في موقف الحركة ظلّ يراوح صعوداً وهبوطاً وفق وضعيتها العسكرية وحجم وفاعلية ونتائج تلك القوة خلال مراحل النضال، فكلما كان وضعها العسكري قوياً كان خطابها أكثر حدة في الإقصاء يبلغ أحيان حد الدعوة بالاستئصال، فلا تنادي إلا بما يقول أنها الحركة الوحيدة وأن منبر التفاوض ينبغي أن يستوعبها هي والحكومة فقط، وقد يبرز تساؤل عن الحل القومي الذي ستفرضه حركة العدل والمساواة في تفاوض ثنائي بينها وبين الحكومة، وهو حل في تقديري أبلغ ما تذهب إليه التوقعات المنطقية أن يكون تقاسماً ثنائياً للسلطة بينها وبين المؤتمر الوطني، كما تشير إليه بنود الاتفاق الإطاري الذي تم توقيعه في الدوحة في ٢٣ فبراير ٢٠١٠م، وهو نسخة تكاد تكون كما لو كانت مستنسخة من تقاسم الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في اتفاقية نيفاشا، وهي لم تكن موفّقة فيه لأنه يجسّد نقطة سالبة في تاريخ الحركة.

أما الحل الثاني وإذا ما أردنا أن نوفّقه مع منظورها لقومية الحل، حينئذ نذهب في اتجاه أن تترجّل الحكومة الحالية ويتم تشكيل حكومة قومية انتقالية قائمة على التداول الإقليمي وفق تقسيمات الحركة، ولكن الحقيقة والممارسة لا تسعفان الحركة ولا تجعلان المحلل يقتنع بذلك نظراً لجموح الحركة كلما شعرت بأن قوتها العسكرية في تحسن نحو إقصاء الآخر، بل وأحياناً تبلغ مرحلة المناداة بالاستئصال عطفاً على خطابها وممارستها ضد الحركات حين هاجمتها عسكرياً وسعت إلى مسحها من الوجود، وبينما ندرك أن المصادمات العسكرية بين الحركات مع بعضها قد تخللت بعض فترات

النضال رغم قلّتها، لكنها لم تكن بدافع الإقصاء والاستئصال وإنما بدافع تصاعد التباين في بعض الأحيان حول مناطق السيطرة، بيد أنه لم يرتق إلى مبدأ الإنكار والإقصاء والاستئصال كإستراتيجية مثلما تبنّتها حركة العدل والمساواة في بعض مراحل النضال، خاصة بعد زيارتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر من العام ٢٠٠٩م، أي مع نهايات فترة إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، وقبل بدايات عهد الرئيس الحالي باراك أوباما وخروجها من هناك وهي مزهوة بما يمكن أن يوصف بأنه تغيّر في النظرة الأمريكية تجاهها، والذي فسّرته بأنها الآن يمكنها أن تنظّف الساحة من كل الحركات وتهيمن على الملعب العسكري والسياسي والتفاوضي منفردة تحت غطاء هذا التوجه الأمريكي الجديد، وتلك كانت إحدى الاختبارات التي تُلقي بها الولايات المتحدة الأمريكية لاختبار ومعرفة خبايا من تستكمنه أي جهة تتعامل معها فيما يتعلق بقبول الآخر أو على الأقل اتساق أفعالها مع خطابها التأسيسي، أو عن تبنّي نظام ديمقراطي تعددي، ولعلي أستطيع أن أقول أن حركة العدل والمساواة لم تكن موفّقة في تعاملها مع ذلك الاختبار غير المُعلن، بيد أن ذكري لهذا المثال ليس سوى على سبيل المثال، فهناك العديد من الأمثلة التي كان يلقيها المجتمع الدولي في جرعات اختباريه لم توفّق الحركات الثورية فيها، وهو أمر ينطبق على حركة تحرير السودان كذلك، ولعل الحس العاطفي لدى القائمين على هذه الحركات الثورية قد يقودهم إلى استنكار مثل هذا التحليل وهذه الرؤية، لكنني أضعها والحكم فيها عند القارئ، ولا أنسى بأنني كنت أحد القيادات البارزة في حركة تحرير السودان وقد مرّت هي بالكثير من مثل تلك الاختبارات غير المعلنة ومنها القليل مما تجاوزتها نجاحاً وأكثرها فشلاً. بيد أنه في هذا المثال بالتحديد ربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تمكين حركة العدل والمساواة من استيعاب بقية الحركات من خلال إقناعها بخطاب حاضن وليس بخطاب ساخن يهدد بمسحها من الوجود، فالأمران مختلفان بلا شك.

وهنا يجدر أن نشير إلى أنه وفي العام ٢٠٠٣م والعام ٢٠٠٤م وقبل تأسيس جبهة الخلاص التي لعبت حركة العدل والمساواة دوراً مقدّراً في تأسيسها إلى جانب رافضي أبوجا، قبل ذلك لم تكن قوتها العسكرية بذلك القدر، حيث كانت الساحة العسكرية بشكل كامل تقريباً تهيمن عليها حركة تحرير السودان، ولعل ذلك أيضاً قد جعل بعض الأصوات من حركة تحرير السودان من الذين ربما أصابتهم نشوة الاعتزاز الزائد بقوة الحركة آنذاك، أو آخذتهم العزّة بالقوة في أحضانها أو ساقهم اختلاف الأيدلوجيا، إلى

تبنّي التطرف أو غير ذلك من الأسباب، كل أو بعض ذلك جعلهم ينادون بإبعاد حركة العدل والمساواة من منبر التفاوض تحت حجة أنه وبمفهومهم ليس لها وجود عسكري مؤثّر على الأرض، ولعلهم يقصدون أن وجودها العسكري على الأرض لا يرقى إلى معيار الفاعلية التي يعتقدون أنها تؤهّلها بمنظورهم للنضال بأن تكون حاضرة في منبر التفاوض وبأضعف الإيمان إن تواجدت فينبغي أن يكون تواجدها على قدر حجمها العسكري فقط، بل أن البعض زاد على ذلك قائلاً بأن حركة العدل والمساواة تحمل قضية قومية وأن المنبر هو منبر لمعالجة لأزمة الدارفورية التي يدفع ثمن المعاناة فيها أهل دارفور وحدهم في المقام الأول والأخير ولا يجوز رهن الحل فيه بأن يلتحف بثوب قومي في وقت لا تعكس مكونات المجتمع السوداني الأخرى أي تفاعل مع حجم المأساة التي يتعرض لها إنسان دارفور وم تشاركه من حجم المأساة بشيء، وفي هذه الجزئية الأخيرة يصيبون الكثير من الحقيقة.

من الناحية العاطفية البحتة قد يكون لهذا الصوت صدىً قوياً، كما أنه ليس بعيداً من المنطق لكنه قطعاً يتقاطع سلباً مع حقيقة أننا نبحث عن تغيير في السودان يُسقط معيار الاستئصال والإقصاء ولكنه ينبغي أن يراعي خصوصية الأزمة ومعاناة الإنسان في دارفور كما هو حال بقية الأقاليم التي بلا شك لها خصوصياتها ومعاناتها، وهنا ومن خلال حوارات عميقة دارت في هذا الاتجاه، في إبعاد حركة العدل والمساواة من منبر أبوجا أو بقاؤها، أخيراً غلبت رؤية الدين نادوا بضرورة استمرارية حركة العدل والمساواة، مع تكثيف الحوار معها في اتجاه إقناعها بأولوية معالجة الأزمة الخصوصية لدارفور بحكم المنبر، وحيث أنني كُنت حينها من المبادرين والداعمين بقوة لمبدأ بقاء واستمرارية حركة العدل والمساواة في المنبر، أجد نفسي اليوم في حيرة مما تبنّته من خطاب وممارسات في مرحلة حساسة وفاصلة من عمر النزاع لإقصاء واستئصال الحركات الأخرى بحجة كانت يوماً تنطبق عليها بكل أوصافها وعايشت معاناتها مع إفرازاتها، لكن خيراً فعلت أخيراً وبدأت تنادي بما هو أوجب وأصوب قولاً وهو حقيقة وجود حركات متعددة مهما صغر حجمها أو تفاوتت فعاليتها وأنها تسعى لجمع جهود النضال وليس الإنفراد بالنضال، رغم اتفقنا في أن تكاثر الحركات الثورية بالمسمّى دون المضمون قد أفقد الثورة أهم عوامل قوتها وأبلغ مضامين عزّتها، وهو واقع ساهمنا جميعاً كحركات في وجوده من خلال قلة مبادراتنا وضعف إبداعاتنا في الإستراتيجية والتخطيط واختلال ترتيبنا للأولويات، وضعف إدراك الكثيرين أين وكيف يمكنهم

تأمين مصالحهم الذاتية داخل تحقيق المصلحة العامة.

قد يتساءل سائل في كيف يمكن للمنادين آنذاك بإبعاد حركة العدل والمساواة من منبر أبوجا أن يحققوا رغبتهم في ظل وجود الوساطة الممسكة بالملف والمجتمع الدولي الذي كان يدعم ذلك المنبر، فأقول أن حركة تحرير السودان حينها كانت تمثّل مفتاح نجاح الوساطة والمجتمع الدولي معاً، ولذلك كانت قادرة على فرض رؤيتها فيما إذا ذهبت نحو ذاك المنحى الذي كما قلنا توجه خاطئ وإن ملكت ناصيته واستحوذت على معطياته وهيمنت على مناخه، ولعلي أستشهد ببقاء تشاد كوسيط في الجولة الخامسة حين سعت الوساطة والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة والمجتمع الدولي وحتى رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور من منطلق رأي شخصي، جميعهم أجمعوا على إبعاد تشاد من الوساطة، لكن حركة تحرير السودان دون رئيسها كان رأيها أن تبقى تشاد في الوساطة، ولم يجد الجميع مناصاً سوى الانصياع لرأي حركة تحرير السودان آخذين في الاعتبار أن مصادمة رأيها في ذلك الوقت بالتحديد يعني انهيار المنبر وتفاقم الأوضاع الميدانية والإنسانية، والضغوط على حكومات الدول التي كانت المأساة الإنسانية محرّكاً لشارعها الجماهيري وإعلان فشل الوساطة الأفريقية وانفضاضها إن ابتعدت الحركة وقاطعت منبر التفاوض وركنت إلى خيارات أخرى ليس أسهلها مواصلة وتأجيج الحرب وتأزيم الأزمة، وبالطبع كانت هنالك مآرب أخرى لكل صاحب عود في تلك العملية التفاوضية يتوسدها من منظوره في النزول عند شرط حركة تحرير السودان في ذلك الوقت بالتحديد.

لا أجزم بأن الحوارات التي جرت حينها مع حركة العدل والمساواة بضرورة إعادة ترتيب أولويات الحل بحيث تتسق مع تقديم مرحلية الحل الدارفوري الحصري قد أصابت نجاحاً كاملاً، لكنها لم تفشل بشكل قاطع رغم ما سبق أن أشرت إليه من توقيع رؤساء الحركات الثلاث المتفاوضة في مستهل الجولة السابعة في أبوجا على ميثاق ورؤية تفاوضية واحدة تعكس الأهداف المرجوة من التفاوض ولم يرد فيها ما يشير إلى غير دارفور سواء في تقاسم السلطة أو الثروة أو الترتيبات الأمنية أو ما يخص تعويضات المتضررين والنازحين واللاجئين، بيد أنه رغم عدم الالتزام حرفياً بما جاء في تلك الرؤية أو ذلك الميثاق، إلا أن توقيع مني أركو مناوي على الاتفاقية في الخامس من مايو ٢٠٠٦م قد قضى على آمال بلوغ تلك الحوارات أي نهايات سواء بالنجاح الكامل أو الفشل الكامل، حيث افترقت الطرق وذهبت حركة تحرير السودان بقيادة مناوي إلى

الخرطوم بداعي السلام، بينما ذهبت حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور إلى مربع النضال عبر مواصلة الحرب عبر بوابة جبهة الخلاص التي تم تشكيلها آنذاك.

إذاً فالصورة كما قلنا تبدو أكثر وضوحاً من خلال قراءة متأنية للاتفاق الإطاري الذي وقّعته حركة العدل والمساواة والحكومة في الدوحة في ٢٣ فبراير ٢٠١٠م والذي كان من المفترض أن يتم بموجبه دخول الحركة في تفاوض ثنائي مع الحكومة حول القضايا المفصلية حسب رؤيتها ووفق ما ورد فيه وحسب ما كانت تقول به بأنها هي الحركة الوحيدة الفاعلة في الميدان العسكري ولا تقبل وجود أي حركات أخرى تشاركها المنبر، تلك الحركات التي وصفها رئيس الحركة الشهيد د. خليل إبراهيم بأنها حركات الإنترنت وحركات كرتونية لا وجود لها على الأرض، وأن بعضهم ليسو سوى نهب مسلّح وقطّاع طرق، والمفارقة هنا أن يكرر رئيس حركة العدل والمساواة نفس الوصف والعبارات التي سبق أن دمغ بها رئيس حكومة الإنقاذ البشير الحركات الثورية ومن بينها حركة العدل والمساواة نفسها في بدايات النضال الثوري، وتواصلت الآلة الإعلامية للنظام في إلاكة ذلك الوصف حتى فقد أي طعم له مع الحقيقة البائنة كل يوم والمتباينة معه قولاً وفعلاً، وكأني بإرجاع هذا التوافق في حِدة التوصيف إنما يعود لكون الاثنين تأتي نشأتهما الفكرية الأيدلوجية والتنظيمية إلى أصل واحد هو تنظيم الجبهة الإسلامية القومية رغم اختلافهما وتصادمهما بعد المفاصلة، وعطفاً على ذلك قد يرجّح الكثيرون كفّة القول الذي يُلاك هنا وهناك بين رحى كل فك بأن الخلاف إنما كان حول السلطة فحسب، ذلك القول الذي ظلّ غوله يطارد الحركة ويلازمها رغم رصيدها المتراكم والبائن في النضال والمتواصل حتى الآن.

قلنا أنه بقراءة نصوص ومضامين بنود الاتفاق الإطاري، نجد أنها تشير بوضوح إلى المخرجات التي كان يمكن أن يفضي إليها أي اتفاق يتم التوصّل إليه بين الطرفين، فالنصوص التي جاءت في اثني عشر بنداً أشارت إلى الدستور الانتقالي واتفاق السلام الشامل وأسقطت كل الاتفاقيات السابقة بما في ذلك الاتفاقيات التي سبق لحركة العدل والمساواة أن وقّعت عليها في انجمينا عام ٢٠٠٤م وفي أبوجا في عامي ٢٠٠٤م وإعلان المبادئ في العام ٢٠٠٥م، وتجاوزت بالطبع اتفاق أبوجا ٢٠٠٦م، ويلاحظ أن بنود الاتفاق الإطاري ركّزت على إلزام الأطراف المتفاوضة بقسمة السلطة بينهما وإطلاق سراح سجناء حركة العدل والمساواة وإعادة مفصوليها إلى الخدمة ودمج قواتها وغيرها

من المسائل الثنائية البحتة، وليس هناك ما يشير إلى إلـزام الطـرف الحكـومي بتفـاوض يفضي إلى قسمة لأهل دارفور في السلطة أو الثروة، وإنما جاء ذلك على سـبيل الصـياغة الإستدرارية والإستوصائية المعمّمة على سبيل الاستدراك بما يُشبه الإلـزام وهـو لـيس بذلك. الشيء الوحيد الذي يمـت بصـلة مباشـرة إلى المتضـررين في دارفـور كـان بنـد تعويض المتضررين بسبب النزاع وقد جاء بشكل واضح وإلزامي الصياغة. هـذا الأمـر يعضّد التحليل القائل بأن دارفور كأزمة إنما تأتي كملف مثله مثل ملفات أخرى تمتشقها الحركة في مسيرتها النضالية ضد حكومة الإنقاذ، وليس بالضرورة أن يتجـاوز الاهتمـام بالملف خصوصياتها وتطلعاتها السلطوية اتحاديا.

لعلنا من خلال معايشتنا لحركة العدل والمساواة كحركة ثورية موجودة على الأرض وكانت جزءً من الحراك المناوئ لظلم الحكومة، نستطيع أن نعطي ما نعتقد بأنها كانـت إيجابيات أضافت بعداً داعماً للقضية بغض النظر عن منطلق منظور الحركة الـذي كمـا قلنا ينطلق من البعد القومي البحت، كما نستطيع أن نعطي الجوانب السلبية التـي ربمـا كانت قد أثّرت بشكل وآخر في إعطاب جزئي لنجاحـات الثـورة الدارفوريـة في بعـدها الإقليمي الحصري، وحيث أننا نعطـي هـذه القـراءات إنمـا تظـل أولاً وأخيـراً كرؤيـا مطروحة للتداول والتحليل والتمحيص بغية الاستفادة منهـا كتجربـة لقضـية لم تنطفـئ لكنها في خبوء مؤقّت، وبالتالي فهي في مجملها أو جزئياتها قابلة أن تصيب كبد الحقيقـة بدقة أو بقدر أو تخطئها كاملة، والحكم في أولـه وآخـره للقـارئ بقـدرما يسـتطيع مـن مقارنات ومقاربات ومزاوجات لحصيلته حول الأزمة من خلال المعايشـة ومتابعـة مـا كتب أو قيل عنها من مصادر عديدة متوفرة وفي متناول الإطّلاع.

عندما نتحدث عن الانتكاسات التنظيميـة التـي أصـابت الحركـات الثوريـة خـلال مسـيرتها، وأعنـي بـذلك موجـات الانسـلاخات والانشـقاقات بأحجامهـا وأسـبابها المتفاوتة والمتباينة، ولما لذلك من تأثير مباشر على منهج معالجة الأزمـة لا بـد لنـا أن نتناول نصيب حركة العدل والمساواة منها؛ ورغم أن الواقع يؤكّد بأنه قـد كانـت هنـاك حركتان أساسيتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، إلا أن كل حركة أخرجت من رحمها استنساخاً قسرياً للعديد من الفصائل التي حملت الاسم نفسه فتقتات منه وتتغذى للبقاء وإن لم تكن في مستوى الحركة الأم من حيث المقومات الأخرى. فقد بدأت أولى الانقسامات في الحركات الثوريـة في حركـة العـدل والمسـاواة حـين انشـق قائدها العام جبريل عبد الكريم المعروف ب (جبريل تيـك) في العـام ٢٠٠٤م وأسـس

حركة الإصلاح والتنمية، وجاء أول انقسام فعلي في حركة تحرير السودان في أعقاب مؤتمر حسكنيتة، وهنا لا أريد أن أتوسّع في سرد المنشقّين وفصائلهم، ولكن ما أعتقد أنه أكثر نفعاً هو التوسّع في أسباب الانشقاقات والتي قادت بدورها إلى إضعاف الثورة وخلخلة وضعضعة ثقة المواطن الذي تقول الحركات الثورية بأنها تستهدفه بنتائج النضال المرجوّة.

إذا أردنا أن نتناول مسببات الانشقاقات وانعكاساتها السالبة على الثورة. لا بد أن نتحدث عن الأصول المنهجية للعمل التنظيمي وفقاً للمرجعية الأيدلوجية والفكرية التي تأسست عليها كل حركة ثورية، لقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة مشاعة حول المرجعية الأيدلوجية والفكرية لقيادة حركة العدل والمساواة، وجيّر الكثيرون تلك المرجعية إلى فكر الجبهة الإسلامية القومية، ويذهب هذا التجيير بعيداً قائلاً أن قادة الصف الأول وربما الثاني والثالث فيها جميعهم أو جلّهم كانوا منتسبين ترعرعوا وتشرّبوا المنهج الفكري للجبهة الإسلامية القومية، ولما كنا بصدد الحديث عن الإسناد الفكري لمبادئ الحركة في نضالها ضد الحكومة ومناداتها بإقرار مبدأ العدل والمساواة كشعار يقوم عليه اسمها، لا نستطيع والحال كذلك تغييب مدى تأثير ذلك البعد الفكري المتجذّر في نفوس المؤسسين الذين قولبوا وسكبوا وأرسوا مبادئ وآليات التنظيم الجديد، ولعل الفترة التي قضاها أولئك المؤسسون ضمن حكومة الإنقاذ وهي في أشد عنفوانها وطغيانها الأحادي لقيادة السودان، لا بد أن يكون قد طبع في عرفهم ومخائلهم ضرورات الاستحكامات التنظيمية التي يعتقدون أنها مُنتهى حتمي للحركة التي ينشئونها.

حسبما قرأنا في بعض وسائل الإعلام يوماً أن الجبهة الإسلامية القومية كانت هي التنظيم الوحيد الذي رفض التوقيع على ميثاق حماية الديمقراطية الذي وقّعته القوى السياسية في مدينة (ودمدني) عاصمة ولاية الجزيرة عقب انتفاضة أبريل ١٩٨٥م التي أطاحت بحكومة المشير جعفر النميري، غير أنني لا أجزم بصحة المعلومة أو أنفيها، ولكن إن صحّت فالقارئ لذلك الرفض يمكنه أن يستنبض مدى تغلغل الرغبة في الانقلاب على الديمقراطية في يوم ما تكون فيه حسابات الجبهة عطفاً على موقعها الترتيبي في المنافسة الديمقراطية الحرة ووفقاً لجماهيريتها رقماً يستهويها وإن تظاهرت بأنها تعافه قولاً، ومن هنا فلن يكون تأثير ذلك الفكر لمن نشأ في كنفه سنين عددا سهلاً عليه في الانعتاق منه حتى وإن تعاركت في دواخله رغبته الجديدة مع مشاربه السابقة. هذه الحقيقة هي التي طغت في أسلوب تسيير حركة العدل والمساواة حسبما يذهب إليه

المحللون بحياد في كثير من تحليلاتهم، وهو أحد أكثر عوامل العجز تأثيراً من جملة العوامل التي أقعدت بالحركة الثورية من أن تنطلق في أفق كانت تأمله أن يكون متدفقاً بالجماهير والمؤيدين والمناصرين، وهو أيضاً أكثر العوامل التي نهشت من الجسد التنظيمي لحركة العدل والمساواة عبر مسيرتها الثورية.

الحركة الإسلامية في السودان لقّنت منسوبيها وغرزت فيهم اعتقاداً راسخاً بأنهم الأنقى في التفكير والأقدر على التنظيم والأصوب في التخطيط والأعمق في الفكر والأيدلوجيا، وبالتالي ساقتهم بهذه المفاهيم متعامين إلى استخلاص مضمون بدهي وهو أنهم يرون أنفسهم الأحقّ بالسلطة والثروة في السودان، بل والأقدر على إدارتهما، وإزاء هذا الفهم لا ترقى المعايير الديمقراطية إلى الثبات والتجذّر في دواخل صاحبيه وإنما تنكفئ عليها عوامل السطوة، وهو ما انعكس على الممارسة العملية بعد الاستيلاء على السلطة في يونيو ١٩٨٩م، وقد كان برنامج التمكين الذي طرحه وطبّقه النظام على الجماجم وعلى استغلال إمكانيات الدولة وتقزيم بل وإفلاس أو إفقار كل الذين لا ينتسبون لها، هو التعبير العملي لكل تلك الجرعات التي تشرّبوا بها، ومن ثم فإن تأثيرات هذه النشأة الفكرية والأيدلوجية بقيت حاضرة وفعّالة في عقلية قيادات حركة العدل والمساواة وانعكست فعلياً في تأسيسها للحركة وتأطير عملها التنظيمي وفي آليات اتخاذ القرار فيها رغم ما رفعته من شعار نضالي معافى وجذّاب هو (العدل والمساواة). نستطيع أن نقول أن عمق تأثير تلك المفاهيم كان طاغياً حتى في تعاملات وتصريحات قيادات الحركة، لا سيما فيما يتعلق بالتعامل مع الحركات الثورية الأخرى أو تصنيفها أو توصيفها سواء في المنتديات العامة أو الخصة، ولعلها سعت حثيثاً تحت خطأ هذه المفاهيم إلى محاولات إضعاف الحركات النظيرة بشق صفوفها أو استقطاب أعضائها أو مقاتليها، ولعل في ذلك قد خلطت بين مفهوم المنافسة التي تقتضي الاحتكام إلى معايير منتقاة بدقّة لا تقبل تقوّيض ركائز النزاهة، وبين اعتماد معاول الإقصاء والاستئصال بأنها معايير مشروعة للتنافس، وبالتالي فهي في ذلك تتطابق تماماً مع النهج الحكومي وإن تباينت تنظيماً ومسمّى، والواقع كما سبق أن أشرنا فإن المنبع الفكري هو نفسه وإن انطلقت هذه المرة من مصادر مناوئة ومتصادمة.

يقول المحبوب عبد السلام في ص ٢٤ من كتابه (الحركة الإسلامية السودانية – دائرة الضوء ...خيوط الظلام) عن بعض ممارسات الحركة الإسلامية « تأسس التنظيم القطاعي للمهن، وقامت أمانة للفئات، ترعى شؤون العاملين وعملهم في الحركة،

فإضافة إلى عمل الشباب والمرأة والطلاب ومكاتبهم ومنظماتهم، تكونت المكاتب القطاعية للعمال والتجار والمهندسين والأطباء والقانونيين وغيرهم، واكتملت أمانة الفئات فيما يشبه التنظيم الموازي، نفع في مقبل الأيام في أداء الدور الحاسم في انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥ م التي أطاحت بالنميري، ولكنه كذلك بمنافساته المتصلة لكسب المجالس النقابية وخصوماته الحادة، وما يشوبها من عنف أدبي ومادي يستبطن إقصاء الآخر واستئصاله، لا التداول السلمي على مقاعد نقابة مؤسسة على روح المسامحة والديمقراطية، لا سيما بين الحركة الإسلامية وقوى اليسار. أدت تلك الروح وما أحاط بها من مناخ إلى تباعد عمل الفئات عن رسالة الدعوة نحو تأمين الحركة والترخّص في معاملة الخصوم، ومهّدت لاحقاً لما شهده عهد الإنقاذ من إرهاب وفصل وتزوير» ...انتهى المقتطف من كتاب المحبوب..

ومع اختلافنا مع المحبوب عبد السلام في حجم دور الحركة الإسلامية السودانية في انتفاضة أبريل ١٩٨٥م والذي حاول تضخيمه، إلا أن ما يهمنا هو أنه بهذا لاعتراف يؤكّد ما ذهبنا إليه من تحليل عن مدى تأثير المنهج التربوي للتنظيم على منسوبيه بما جعلهم لا يعترفون بأن هناك آخر يملك نفس الحقوق والواجبات، وإنما هناك آخر ينبغي أن يكون خاضعاً ومهاناً ومقصياً أو مستأصلاً. طغيان وثقافة هذه التنشئة هي التي غلبت على الكثير من قيادات حركة العدل والمساواة حتى بعد انخراطها في العمل الثوري النضالي ضد النظام الذي تصفه بأنه ظالم، وبالتالي أصبحت أسيرة لها ربما دون رغبتها بدلاً من الانفكاك منها. الحقيقة أن العامل الذي كان يمكن أن يضيف إيجابية فيما إذا تم تسخيره بشكل مؤسس هو أن الكتلة القيادية التي انتقلت بمفاهيم أيدلوجية واحدة وفكر واحد وإطار تنظيمي واحد وأسست حركة العدل والمساواة، كان يمكن لهذا النسق المتناغم من القيادة أن يكون مصدر إلهام داعم لانتقال إيجابي نحو منهج يرسّخ شعار كلمتي العدل والمساواة قولاً وممارسة في الذات ومع الآخر، ويرفد الثورة بقوة نحو تحقيق الأهداف بأقصر الطرق وأقل الخسائر، لا سيما بعد تجربتهم المرّة في نظام الإنقاذ، غير أنه ربما غلب الطبع التطلع وبقيت الحركة ملجومة بلجام لم تتمكن القيادات من الفكاك منه وإن رغبت وسعت.

عملية الذراع الطويل

تداعيات أزمة الظلم التي ولغ في ماعونها نظام الإنقاذ الوطني بقيادة الرئيس البشير بكل إفرازاته المميتة خلال فترة الألفية كان جوهرها هو النزاع المسلّح الذي فجّره على

أرض دارفور، حيث انتشرت الحرب في مدنها وريفها وبواديها وقراها وفرقانها وهجرها ودُمرها، وأجبر أهل دارفور أن يحملوا السلاح لانتزاع الحقوق، ولم يكن ذلك هو هدف الثورة أو الثوار، وإنما هدفهم كان وما زال انتزاع تلك الحقوق من خلال اعتراف الطرف الظالم بها واستعداده عملياً بإرجاعها، وكما قلنا فإن جوهر تلك الحقوق هي المواطنة في ظل حقوق وواجبات متساوية وعادلة بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي العريض، وهو أمر يستضمن باقي الجوانب دون الدخول في تفصيلها حيث أن تفصيلها يرد في الفصل الخاص بالتفاوض. بهذه الحقيقة المفاهمية، لم تكن الحرب إلا استجابة لامتناع وإصرار الحكومة على فرض ظلمها وأن على أهل دارفور أن يقبلوا ذلك الظلم وينصاعوا له ويتعايشوا معه، وهو أمر دون قامة كل إنسان تجري في دمائه العزّة والكرامة وإلا انطبق عليهم مضمون قول الراحل د. جون قرنق « الإنسان الذي يقبل العيش في ظل الظلم والقهر دون أن يثور، إنسان مشكوك في إنسانيته» وبالطبع وعطفاً على ذلك ليس صعباً تحديد معنى الظلم والقهر حتى لا يجنح الذين أصابهم القول بسياطه من أن يتشبّثوا بمبررات ما هو معيار الظلم والقهر أصلاً. الحكومة مدركة بحكم حروبها مع مواطنها لعقود في الجنوب وفي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وفي شرق السودان وفي دارفور أن المواطن يتفاعل مع الثوار كونهم يسعون إلى انتشاله من وهاد الظلم، فهو بذلك يعطي الغالي والنفيس، ففوق دعمه المادي والعيني للثوار يبادر المواطن بدفع روحه حين ينخرط في قوات الثورة وبالتالي حتى تجفف الحكومة كل تلك المصادر الداعمة، عمدت على انتهاج أسلوب الأرض المحروقة، وأصدق دليل على ذلك هو دعوة رئيس النظام المشير عمر البشير في مدينة الفاشر في العام ٢٠٠٤م موجهاً حديثه إلى قوات الجيش بدون أدنى شعور بالذنب داعياً إياهم بأنه لا يريد أسيرا ولا جريحاً، وهو بذلك يطلق يد الجيش، فكانت الجرائم والإبادة التي شهد بها العالم ومن ثم قادت البشير لكي يكون مطلوباً من المحكمة الجنائية الدولية باعتباره مجرماً ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية، والأكثر إيلاماً فوق ذلك هو أن كل ذلك تم في شعبه.

حقيقة أن الحرب في ربوع دارفور لا تعني نتائجها وإفرازاتها النظام في شيء أمر أدركه الثوار منذ وقت بعيد، وضرورة نقل الحرب إلى حيث يعتبر النظام أنها ملاذات آمنه له أيضاً حقيقة أدركها الثوار لكن أغلب تلك الحركات لم تتمكن من ترجمة ذلك عملياً، بيد أن حركة العدل والمساواة هي الوحيدة التي تمكّنت من وضع ذلك على واقع

التنفيذ بعملية الذراع الطويل والتي هاجمت فيها قوات الحكومة في عقر دارها ومقر قيادتها في العاشر من مايو ٢٠٠٨م حين قادت عمليات توغّل تزيد على ألف كلم وهاجمت قوات الحكومة في أم درمان، ولعل الكثير من المتخصصين الذين تناولوا وحللّوا تلك العملية الجريئة التي أضحت بلا شك محل دراسة وتحليل دائمين في المدارس العسكرية المتخصصة قد اعترفوا بجرأة حركة العدل والمساواة وبتطور مفهومها لإيلام النظام.

أحزاب المعارضة وعملية الذراع الطويل

ردود فعل بعض الكيانات الحزبية المحسوبة على المعارضة لم يرق لها ذلك رغم أن هدف العملية هو إجبار النظام للانصياع لصوت العقل والجلوس لإيجاد حلول لقضايا الوطن ومن ضمنها التعددية في ظل نظام ديمقراطي يتم فيه تداول سلمي عبر انتخابات أو إذا رفض النظام فإسقاطه هو الهدف الرديف للعملية، وقوات حركة العدل والمساواة لم تستهدف المواطنين ولا المنشئات بقدر ما ضبطت عمليتها في مواجهة قوات النظام. حزب الأمة القومي برئاسة الإمام الصادق المهدي وحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة مولانا محمد عثمان الميرغني والحزب الشيوعي برئاسة الأستاذ الراحل محمد إبراهيم نقد وآخرين جميعهم جاءت ردود أفعالهم في شكل استنكار للعملية كما لو كانوا يعبّرون عن صوت النظام أو يتحدثون باسمه، قادة هذه الأحزاب الثلاثة كانوا أعضاءً مؤسسين للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض، ومعلوم أن التجمّع كان له جيش يقوده الراحل الفريق فتحي أحمد علي، فقد كان هناك جيش الأمة والقيادة الشرعية وقوات العميد عبد العزيز خالد، كل تلك القوات كانت تحارب النظام وتسعى لإسقاطه باسم التجمع الذي يترأسه مولانا محمد عثمان الميرغني ويتولى حزب الأمة أمانته العامة حيث كان الأمين العام هو مبرك الفاضل المهدي، بل أن النظام في العام ١٩٩٩م كان قد اتهم التجمع الوطني بأن قوات التحالف الوطني الديمقراطي التي يقودها العميد (م) عبد العزيز خالد قد قامت بتفجير خط أنابيب البترول في عطبرة، وأن العميد (م) عبد العزيز خالد نفسه كان قد صرّح لقناة تلفزيون (أم بي سي mbc) قائلاً بأن تفجير خط أنابيب البترول بعطبرة هدف مشروع، كما أن النظام مرة أخرى اتهم التجمّع الوطني بأنه كان يسعى إلى تنفيذ تفجيرات في الخرطوم حين تم اعتقال بعض العسكريين في الخرطوم واتهامهم بأنهم وراء التخطيط وقيل حينها أن من بين المعتقلين العميد مصطفى التاي، ثم أن التجمع الوطني نفسه قد تبنّى إسقاط النظام بالقوة وأن دعوة

الإسقاط بالقوة بالضرورة لا تستثني مكاناً من مقاتلة النظام فهي ببساطة تعتبر كل السودان أرض معارك لإسقاط النظام بما في ذلك العاصمة الخرطوم، والسؤال هنا ما هو الفرق بين ما فعلته حركة العدل والمساواة بهجومها على قوات النظام في أم درمان وبين ما فعله التجمع الوطني الديمقراطي من مهاجمة قوات النظام سواء في شرق السودان أو تفجير أنبوب بعطبره، لا بد أن ذاكرة رؤساء هذه الأحزاب تختزن أحداث الهجوم على الخرطوم في الثاني من يوليو من العام ١٩٧٦م عندما دخلتها قوات الجبهة الوطنية للمعارضة بقيادة العميد الراحل محمد نور سعد قادمة من ليبيا وقاتلت قوات نظام مايو لإزاحة الرئيس نميري واحتلت الخرطوم لثلاثة أيام، حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمون كانوا من مؤسسي تلك الجبهة التي كان نشاطها التحضيري يتمركز في ليبيا، ومعروف أن الراحل الشريف حسين الهندي كان رئيسها، لم يخرج لنا أحد قادة هذه الأحزاب ليستنكر ذلك العمل حتى يومنا هذا أو يستهجن الركون لنهج من ذاك القبيل، وهنا يقول الشاعر لا تنهى عن خلق وتأتي مثله..... عار عليك إذا فعلت عظيم، إذاً استنكار أولئك القادة لهجوم العدل والمساواة على قوات النظام في الخرطوم في العاشر من مايو ٢٠٠٨م أملته نزعة ليست بعيدة من تأثيرات اللوبي الذي ظلّ يحتكر السلطة والدولة في السودان منذ الاستقلال وما زال يعمل لذلك، وأن ما فعلته حركة العدل والمساواة قد لامس بعداً موجعاً وحساساً في معادلة السلطة والدولة فهيّجت دواخل أولئك القادة فأخرجوها لمّا عجزوا عن أن يكتموها. بينما نتناول هذا الحدث لا بد أن أذكّر بأنني كغيري لست سعيداً بالحرب كوسيلة، وبالطبع لست فرحاً بكل الذين سقطوا وفقدوا أرواحهم في ميادينها من جميع الأطراف خاصة في حروبنا داخل السودان، لكنها فُرضت عليهم، وعندما تُفرض الحرب ولا يكون هناك أي خيار آخر للمظلوم، فمن انشهامة أن يخوضها المفروض عليهم بمعايير الشهامة ذاتها.

كنت شاهداً على الذراع الطويل في أم درمان

كنت عائداً في فجر العاشر من مايو من رحلتي لحضور مؤتمر المانحين الثاني الخاص بجنوب السودان والذي عُقد في أوسلو- النرويج، ولما كنت قد وصلت إلى مطار الخرطوم في الثالثة فجراً بعد رحلة طويلة وشاقة، فقد ذهبت إلى منزلي واستغرقت في نوم عميق حتى منتصف النهار حين تم إيقاظي بضرورة الذهاب إلى مدينة أم درمان للعزاء في وفاة عم الشهيد الدكتور خليل إبراهيم، العم (حسب الله عشر) الذي توفي رحمة

الله عليه في دارفور، حيث درجت العادة أن يقيم الأهل سرادقاً آخر للعزاء في الخرطوم أيضاً. حتى ذلك الوقت لم أكن على دراية بأن شيئاً ما سيحدث، فقد كنت غائباً لأسبوع في أوسلو – النرويج، ولكنني فيما بعد علمت أن الحكومة وبعض أصحاب التواصل من المواطنين في الخرطوم يعلمون أن هناك إرهاصات وشائعات سرت منذ ثلاثة أيام بأن حركة العدل والمساواة ستهاجم الحكومة في الخرطوم، لكنني عندما بلغت مقر العزاء وجدت الناس في حالة من الهرج و لمرج والترقّب والقلق، وبدأ أن الناس ينصرفون على عجل، فاستفسرت عن الأمر فقيل لي أن ثمة هجوماً متوقعاً على الخرطوم من حركة العدل والمساواة وقد يقع بين لحظة وأخرى، وبينما نحن في سرادق العزاء حيث كانت الساعة بين الثانية والثالثة من ظهر يوم الجمعة، إذا بنا نسمع دوي الأسلحة في اتجاه وادي سيدنا حيث مقر سلاح الطيرن وغيره من معسكرات القوات الحكومية، ويبدو أن ثمة اشتباكات عنيفة تدور هناك من دوي الأسلحة الثقيلة وأصوات إطلاق النار. بعد ساعة من سماع دوي الأسلحة في ذلك الاتجاه إذا بنا نشهد أرتالاً من سيارات الدفع الرباعي التابعة لحركة العدل و لمساواة وهي تنطلق بأقصى سرعتها في شارع الواجهة أمبدة الموازي للسور الغربي لمقابر حمد النيل، وهو الشارع الفاصل بين أمبدّة وأم درمان، وقد كانت متّجهة جنوباً صوب الملتقى مع شارع ليبيا المؤدّي إلى شارع الفتيحاب ثم جسر الإنقاذ، تزامن مع ذلك سماع دوي الأسلحة في عدة اتجاهات أخرى على شارع (العرضة) وفي اتجاء الإذاعة والتلفزيون وسلاح المهندسين، وبدا وكأن الخرطوم كلها تحت نيران متبادلة ومن كل الاتجاهات.

اتجهت بسيارتي وبداخلها زوجتي ومجموعة من عمّاتي من مقر العزاء في طريقي إلى منزل أحد أعمامي في حي (أمبدة السيل) لكنني وأنا في الطريق كان لا بد أن أعرج إلى أي محطة وقود للتزود بالوقود حيث أن مؤشّر نفاذ الوقود كان قد بدأ يضيء منذ ما قبل حضوري إلى مقر العزاء، وتوجهت إلى محطة وقود منطقة المصانع في أم درمان، ولكن قبل أن أبلغها وهي على بعد مئأتى متر عنّي، إذا بي أجد نفسي أمام انتشار كبير لقوات الاحتياطي المركزي المتوترين الذين سارعوا بإيقافي وتحذيري بسرعة العودة لأنهم في اشتباك مع عدد من قوات حركة العدل والمساواة الذين كانوا أول غيث الوصول إلى منطقة المصانع في الجانب الآخر من المحطة التي أغلقت قبل وصولهم. عدت مسرعاً إلى حيث منزل عمي وهناك تركت السيارة لكون وقودها لا يسعفني حتى إذا رغبت في العودة بها إلى حيث أسكن في الخرطوم بحري، لكن من حسن حظي وجدت (عديلي)

الفريق شرطة محمد الفضل عبد الكريم أيضاً كان قد جاء وبرفقته زوجته إلى هناك قادمين من مقر العزاء، والحقيقة أن المنزل كان عامراً بالعديد من الأهل الذين انفضّوا من مقر العزاء وركنوا هناك حتى ينجلي الموقف ثم يتفرّقوا إلى شتى أحياء العاصمة التي أتوا منها.

بعد البقاء حتى الخامسة عصراً قررنا أن ننصرف عائدين إلى منازلنا حيث تركنا الأطفال وحيث أن الأمور باتت أكثر غموضاً رغم إصرار الحاضرين علينا بضرورة البقاء لخطورة الخروج أو التجوال في تلك الظروف، فاستقللنا السيارة التي يقودها الفريق وبمعيتنا زوجتي وزوجته، وبينما نحن في طريقنا من (شارع الواجهة أمبدة) وهو الشارع الذي يفصل أمبدة عن المصانع وبقية أم درمان ومتجاوزين التقاطع مع شارع ليبيا (كرور) متجهين إلى شارع الفتيحاب الذي يقود إلى جسر الإنقاذ على النيل الأبيض لنتوجه من هناك إلى مدينة الخرطوم بحري حيث نسكن، إذا بقذيفة آر بي جي تصيب مبنىً تحت التشييد يبعد عنا فقط عشرين متراً، وأحسب أن القذيفة ربما كانت تستهدف السيارة التي نستقلّها، لا سيما وأن السيارة كانت سيارة نصف نقل (بيك أب) دفع رباعي من ماركة تويوتا بغمارتين، ورغم أنها سيارة متداولة بين المدنيين إلا أنها في هذه الحالة هدف متبادل لأن مثيلاتها متواجدة لدى الطرفين المتقاتلين وإن كانت بشكل مكثّف لدى أفراد الأمن الحكومي، لكن لطف الله أنقذنا منها، ولما كان الذي يقود السيارة هو الفريق محمد الفضل وبحسّه وخبرته العسكرية فقد انحرف سريعاً إلى داخل شوارع الحي السكني القريب منا حيث اختفينا بسيارتنا بين شوارعه، وإنني لأثني على تصرفه ذلك، فقد جمع فيه الهدوء والسرعة والنباهة والمهنية وحسن التصرّف كرد فعل يتوافق تماماً مع ذلك الموقف العصيب، وإذا كانت نوايا الذي أطلق قذيفة ال آر بي جي كانت في الأصل موجّهة نحو السيارة التي نستقلّها وفي أغلب الظن كذلك لأنه حينها لا توجد أي سيارة أمامنا أو خلفنا ولا أي قوات من هنا أو هناك، فمما لا شك فيه فإن تصرّفه السريع بالاختفاء وسط المنازل قد أفسد عليه فرصة إعادة التعبئة والإطلاق على نفس الهدف مرة أخرى، ولكن فوق كل ذلك نحمد الله على عنايته وإلهامه وسُتره، فهي التي كانت وراء إنقاذنا من موت بكل الحسابات كان محققاً، ليس لدينا أي علم أو تخمين عن الجهة التي أطلقت القذيفة، حيث لم نشهد بالقرب من المنطقة أي قوات سوى قوات من الاحتياطي المركزي والشرطة تركناها خلفنا على بعد أقل من نصف كلم تقريباً عندما مررنا بشارع الواجهة أمبدة وهي متمركزة حول بعض طرقات حي

المهندسين الغربي، علماً بأنه في تلك اللحظات كان جسر الإنقاذ قد أصبح مسرحاً لمعارك شرسة بين قوات حركة العدل والمساواة وقوات الاحتياطي المركزي والأمن التابعة للنظام الحاكم، كما هو الحال في مواقع عديدة من أم درمان.

قصدت أن أحكي هذه الواقعة للتأكيد على أن ما أكتبه عن عملية الذراع الطويل ليست سماعية بقدر ما هي لشاهد حضر الأحداث وعايش بعض أخطر لحظاتها، وأعلم أن الحكومة برمتها كانت قلقة وفزعة مما يمكن أن يحدث كون ذلك لا يضاحيه إلا استيلاء قوات الجبهة الوطنية للمعارضة على الخرطوم ولمدة ثلاثة أيام في الثاني من يوليو ١٩٧٦، تلك الأحداث التي دُمغت بمسمّى (غزوة المرتزقة) ومن صدفة الأحداث أن أكون حاضراً أيضاً في الخرطوم يوم دخلت قوات الجبهة الوطنية للمعارضة، وأن أشهد الكثير من أحداث تلك الأيام وما أعقبها، وقد سردت بعضاً من ذلك في فصول سابقة من الكتاب، وها نحن مرة أخرى أمام نفس التوصيف للغزوة وكأن الأيام تعيد نفسها لترسّخ مفاهيم من النفاق والابتزال تتوارثها أجيال بعينها دون وجل ولا خجل لتبرر بها سوءاتها ولتحافظ بها على السلطة بشكل مبتذل.

إن عملية الذراع الطويل التي نفذتها قوات حركة العدل والمساواة تمثّل منعرجاً نوعياً نقل الثورة إلى مربع آخر أكثر إيلاماً للنظام، ذلك أنها ضغطت على حيث يئن النظام من أي ضغط عليه، وبالتالي فهي تُحسب ضمن الخطط المتقدّمة والجريئة من حركة العدل والمساواة، ورغم المسالب والثغرات التي اعترتها إلا أنها لن تقلل من أهميتها كحدث ثوري قوي وجرئ وشجاع ومتقدّم. وهناك حقيقة أخرى ينبغي أن أذكرها عن تلك العملية، وهي أن قوات حركة العدل والمساواة ورغم أنها قد استصحبت ضمن عتادها أسلحة مدمّرة مثل الراجمات ومدافع ١٠٦ ملم إلا أنها بعد دخولها أم درمان وفي المعارك التي خاضتها داخل أم درمان لم تستخدم هذه الأسلحة شديدة الدمار وإنما استخدمت الأسلحة الخفيفة والدوشكا وأسلحة ال آر بي جي، لا أجزم السبب وراء ذلك لكنني أعتقد بأن الحركة ربما تفادت استخدامها لتقليل الدمار وسط الأحياء والمدنيين، لا سيما وقد كانت الطرقات مكتظّة بالسيارات العامة والخاصة، وربما أيضاً لأنها كانت تواجه قوات الاحتياطي المركزي التي في غالبها كانت تستخدم الأسلحة الخفيفة والدوشكا والقرنوف وال آر بي جي، مسنودة ببعض الدبابات التي تعد على أصابع اليد، هذا على الأقل ما شهدناه، لكن ربما استخدمت حركة العدل والمساواة تلك الأسلحة في المعارك التي خاضتها في طريقها من دارفور وحتى مشارف الخرطوم

وفي وادي سيدنا.

من خلال إفادات الكثيرين ممن انسلخوا من حركة العدل والمساواة، وممن تربطني بهم علاقة الدم أو رفقة النضال ورغم قناعتهم بأن الحركة قد طرحت رؤيتها الفكرية وأطلقت العنان لخطابها السياسي كعاملين أساسيين يمثلان العمود الفقري للاستقطاب، إلا أنهم ذكروا أيضاً أن منهج الحركة في الاستقطاب يقوم أيضاً على ثلاث ركائز أخرى إضافية ولها تأثيرها وإن لم تكن مُعلنة، أولى هذه الركائز الثلاث هي علاقة الدم والقربى، وقد تتمدد من الأسرة مروراً بخشم البيت والفخذ، وهي ركيزة تم استخدامها بشكل قوي وفعّال في بدايات تأسيس جيش الحركة ربما لضمان سرية العمل أو لأسباب أخرى لم تُعلن، كما يعود ذلك أيضا إلى القناعة بأن صلة القربى تدفع بكل مجموعة على التفاني في المدافعة والتعاضد أثناء القتال وهو عامل مهم لتلك اللحظات الحاسمة بين الموت والحياة، الركيزة الثانية هي الإغراء المالي، وحيث تروّج الأقوال بقدرة الحركة على الاحتفاظ برصيد قوي من الإمكانيات المادية طوال مسيرتها، فقد كان ذلك أيضاً مدعاة للطامعين في الحصول على بعض المغانم والعطايا أن يجدوا طريقهم نحوها والانضمام إليها نزولاً عند هذه الرغبة، وهنا تتحقق رغبتان وإن تقارنتا، والركيزة الثالثة هي القوافل الجهوية التي تأتي وتنضم للحركة ككتلة تُسمّي نفسها بالإقليم الذي جاءت منه، وتظل معرّفة بذلك الاسم وإن ضمنياً. كل هذا لا ينبغي أن يجعلنا نُسقط أن هنالك من انتسب للحركة قناعة ببرنامجها ورؤيتها المطروحة، لكن إلى حد كبير يستطيع القارئ أن يقف على حقيقة لا تقبل مجالاً للجدل بأن المسالب التي خلّفتها الركائز الثلاثة للاستقطاب على مسيرة الحركة غائرة وبائنة في حجم وتراجع الزخم الانتسابي عبر سنوات النضال، ومعلوم وفي ظل غلبة المعايير المتعارف عليها في التفاضل والترقي داخل أي تنظيم وبروز وجموح العوامل الأخرى لا بد أن يؤدّي في النهاية إلى نخر الركيزة من الداخل وبالتالي تهاويها، ومع تهاويها يتهاوى التنظيم أو يتضعضع ماضياً نحو الانهيار، فإذا طغت صِلة القُربى في أي تنظيم مهما كان نوعه، فإنها لا تتوقف إلا انتهاءً بالتفاضل بين الأشقاء بعد أن يكون قد تجاوز محطات صلات القربى الأخرى، وكل ما هو دونهما من صلة قربى لمجموعات كانت متعاضدة في مرحلة ما يتخطاها التفاضل عندما يضيق المسلك، أما الذين استهوتهم المادة طريقاً للانتساب فحالما تختفي المادة ينفضّون ويختفون ثم يتحسسون مسالك جديدة تحت رنين القرش كان أو الدينار أو الدولار. وأخطر الارتدادات الصادمة لأي تنظيم هي

ارتدادات القوافل الجهوية، فهي على الدوام وخلال تواجدها يستعصي اندماجها وانصهارها كاملاً بفكر التنظيم لطالما كان استقطابها قائماً على عقد من المساومة بعوائد بعينها عند بلوغ الأهداف، كما أن اعتزازها بحجم تأثيرها يجعلها دائمة الشك والنفور، وهما أمران يلجمان الالثقة ويجعلانها أسيرة وحبيسة للنوازع التنازعية التي لا تغيب عن ساحة التفكير بالنسبة للتنظيم والكتلة الجهرية.

بعض كبوات حركة العدل والمساواة

لا شك أن البحث في المآثر أمر يُفرح صاحب المأثر لكن درجت العادة أن لا يفرح نفس المصدر فيما إذا وضعت أمامه كبواته، بيد أن البعض ربما يتقبّل تلك الكبوات إذا تُليت عليه في خصوصية لا يؤمّها سوى طرفان، أما أن تأخذ طريقها إلى وسائل الإعلام أو المعرفة العامة فإن ذلك قطعاً لا يستسيقد الكثيرون حتى وإن أضحى الأمر ملكًا عامًا لا ينبغي احتكاره، ولا أرى أن حركة العدل والمساواة استثناءً في ذلك، حيث شأن مشاعرها وتقديرها للأمور لا يتخذ معايير مغايرة عما هو لدى الجميع، ولكن ثمة حقيقة هي أن ما ينشر هو شأن عام يعود بالدروس على الجميع إن شاؤوا الاستفادة منها، وإني لأجد نفسي أول المستفيدين من تلك الدروس عطفاً على تجربتي مع النضال. وأنا أتناول بعض هذه الكبوات عطفاً على حجم تأثيرها على تنامي وتطور الحركة ودورها في المضي بشكل سلس نحو أهداف الثورة، لا أسقط أن للحركة إيجابيات لا ينتقص منها تناولنا لهذه الكبوات، فالأصل فينا كبشر أن نتعلم من تجاربنا بعد أن نخضعها للتقييم أملاً في التقويم جنباً إلى جنب مع الاستفادة من تجارب غيرنا. وبالتالي فإن تناولي لتلك الكبوات لا يقوم على ترتيبها وفق حجمها أو تأثيرها وإنما يأتي ترتيبها وفقاً لتواريخ حدوثها والظروف والمواقف المحيطة بها في حينها.

أن أولى كبوات حركة العدل والمساواة كما قلنا في فقرات سابقة هي الممارسة والخطاب الاستقطابي المتعارضين مع مضامين بيان التأسيس والرؤية السياسية، وقد أشار بعض الذين تخلّوا عن الحركة ممن انتسبوا استجابة لبعض تلك الخطابات، ولما عايشوا بعض مراحل الممارسة أدركوا أن ثمة تضارب أو ثمة انتقاصًا لما اعتقدوا بأنها نواقص فيما يرونها فروض ينبغي أن تُؤدّى تجاههم ناهيك عن نوافلها. أما الحزمة الثانية من كبوات الحركة فهي عدم قدرتها عن التخلّي عن المنهج الذي ترعرع قادتها عليه إبّان انتسابهم السابق للجبهة القومية الإسلامية، وهو منهاج استئصال الآخر فإن لم تفلح فإقصائه فإن لم تفلح فإلغاء فاعليته فإن لم تفلح فتشويه صورته، وهنا لا أعني أن

يكون الآخر فرداً فقط بل حتى التنظيمات والحركات سواء أن كانت نظيرة أو متناظرة، وربما ما درجت فعله الحركة من تخوين لكل من اختلف رأيه أو انسلخ أو انشقّ منها من منسوبيها لأكبر دليل على ذلك. وهو أمر في حقيقته يقدح في قدرات الحركة من حيث تخيّر منسوبيها قبل ضمّهم إذا تم أخذ الأمر بعلاته.

من الكبوات أيضاً إخفاق الحركة في التعامل بالمفهوم الإستراتيجي مع حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي بعد توقيعها على اتفاقية أبوجا في العام ٢٠٠٦ م، حيث وضعتها حركة العدل والمساواة بأنها كما لو كانت العدو الأول لها، وفي تحليلي وتحليل الكثيرين أن وجهة نظر وقرار حركة العدل والمساواة في هذا الأمر يقوم على خلفية التنافر وليس التنافس، وبالتالي بنت إستراتيجية قائمة على إفشال حركة تحرير السودان وتجريدها من كل ما تعتقد بأنه من المكاسب ومن دعائم قوتها، وعلى رأس كل ذلك تجريدها من مواقع السيطرة تحت ذريعة أن ذلك يكسبها الاعتراف المحلي والدولي بأنها هي الحركة المهيمنة على الميدان وأن الحركة الموقّعة لا تملك شيئاً ولا تسيطر على أي مساحات، ولن تستطيع جلب السلام بتوقيعها، وقد أكدت الوقائع أن تلك الإستراتيجية كانت خاطئة حيث أفقدت على المدى الطويل حركة العدل والمساواة كل المواقع التي استولت عليها من حركة تحرير السودان بعد أن تحررت الحكومة مما كان يقيّدها بعدم مهاجمة تلك المناطق عندما كانت محسوبة بأنها تحت سيطرة الحركة الموقّعة على الاتفاقية رغم حقيقة أن النظام لا عهد له أصلاً، ولكن دون التعمّق في التفاصيل لا بد أن يدرك القارئ بحصافته وحسّه ما أشير إليه من عمق المفهوم الإستراتيجي الذي غاب عن حركة العدل والمساواة في هذا المنحى وبالطبع مناحي أخرى في إطار اتفاقية أبوجا والتفريق بين ما هو علاقة وأهداف إستراتيجية مشتركة مع الحركة الموقّعة وبين ما هو تكتيكي أو تنافسي معها، وفي هذا الاتجاه فالتعامل الإستراتيجي ما كان له أن يبلغ تمامه دون أن تتعامل حركة تحرير السودان هي الأخرى بنفس الفهم، وبالتالي فهي أيضاً لها نصيبها الوافر في ذلك.

لا يغيب عن ذاكرتنا أيضاً كبوة الحركة في انتهاز الظروف التي تهيأت لها في خلق تحالف ثوري قوي وتحويله إلى قوة ضاربة عقب توقيع حركة تحرير السودان بقيادة مني مناوي على اتفاقية أبوجا في العام ٢٠٠٦م، فقد تهيأت للحركة مساحة واسعة من التحرك السياسي لاستقطاب الثوار الذين أصابتهم صدمة التوقيع، وإذا كانت جبهة الخلاص قد جاءت بجهود لرافضي أبوجا بما فيهم جهود حركة العدل والمساواة، إلا أنها وبحكم

العلاقة المتميزة بينها وبين دولة تشاد التي لُدغت أولاً بإبعادها أو ابتعادها قسراً من الوساطة في الجولة السابعة والأخيرة للمفاوضات في أبوجا، وثانياً بمحاولات المعارضة التشادية المدعومة من الحكومة السودانية الاستيلاء على السلطة في أنجمينا في أبريل ٢٠٠٦م، كان يمكن أن يجعلها أكثر رحابة في استيعاب وجمع شمل الثوار بما لا يفزعهم ويخيفهم من الابتلاع، لكنه آثرت بعد حين أن تمارس هوايتها في الإعلان عن أحاديتها النضالية وسطوتها على الميدان وقلنا أن ذلك يأتي كلما تعاظم شعورها ببوادر نمو قدرتها العسكرية.

هنالك أيضاً كبوة الحركة في توقيت التوقيع على اتفاق حسن النوايا الذي تم في الدوحة في ١٧ فبراير ٢٠٠٩م، حيث أنه في تلك الفترة وقد اشتد الخناق على النظام على المستوى الدولي فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها، وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أعلنت بأنها ستصدر قرارها في ٢٤ فبراير ٢٠٠٩م ثم أجّلته إلى الرابع من شهر مارس ٢٠٠٩م، وفي تقديري جاء التأجيل رسما حتى لا يتناول النظام قرار الجنائية إذا صدر في ذلك الموعد ويسوّقه ويقول بأنه مستهدف في اللحظة التي يحقق فيها تقدماً على صعيد العملية السلمية، وليقول للمراقبين والعالم من حوله دونكم اتفاق حسن النوايا الذي وقّعته قبل أيام، النظام يوقّت ويرتّب لبعض أفعاله بدقة. بيد أنه عندما صدر قرار الجنائية بإدانة البشير، كان اتفاق حسن النوايا نفسه قد دخل في طور الاتهامات المتبادلة بخرقه وعدم الالتزام بنصوصه بين الطرفين.

ثم جاءت إحدى أعظم الكبوات بعد عملية الذراع الطويل التي أشدنا بها من حيث صحة القرار والفكرة برغم تحفّظنا على أسلوب وتوقيت التنفيذ العسكري الذي اسقط معطيات بائنة عن ساحة النزال كانت كفيلة إذا أخذت في الاعتبار أن تقفز بحجم النتائج الإيجابية للعملية، وحيث أن ملاحظاتنا في التنفيذ العسكري والتي لا نملك ولا ندّعي فيها الدراية المهنية العسكرية المتخصصة، إلا أنها بلا شك جديرة بالاهتمام والاعتبار، وتشكّل علامات استفهام قابلة للبحث فيها، لكننا قطعاً من الجانب الآخر نكون أكثر قرباً من الحقيقة حين نقول بأن الحركة لم تتمكن من تجيير الزخم والتأييد الواسع الذين ولدتهما العملية لدى عموم أهل دارفور وبوجه الخصوص في معسكرات النزوح واللجوء وبلاد المهجر إلى إطار جامع تستوعب فيه شتات الثوار في حركاتهم الكثيرة والحائرة حينها باحتضانهم بخطاب جاذب يقود إلى تأطير المقاومة الثورية بإطار وحدوي، وإنما انكفأت إلى خطابها الاستئصالي الحاد وتهديد الحركات الثورية الأخرى

بالوعيد بمحوها من الوجود، بل بالأحرى نفت وجودها أصلاً، وكان ذلك أيضاً من كبائر الكبوات التي تعثّرت عليها الحركة، ولعل تصريحات د. خليل إبراهيم في لقاء مع قناة الجزيرة في العام ٢٠١٠م بعد قراره بالانسحاب من المفاوضات حيث قال «منبر الدوحة يفتقر للعدالة والإنصاف والحيادية، وأنه لا بد من منبر آخر ومكان آخر» ذلك الحديث مثال على ما يمكن أن نقول عنه أنه تجاوز للدبلوماسية وقطع لشعرة معاوية مع الدولة المضيفة مهما كان تقييمه أو تقييم الآخرين لدرجة الصحة في الموضوع.

ثم جاءت كبوة الحركة بعد انسحابها من منبر الدوحة إثر توقيع حركة التحرير والعدالة على الاتفاق الإطاري مع الحكومة السودانية في مارس ٢٠١٠م، فالحركة وتحت تأثيرها بخطابها المنادي بانفرادها بمنبر التفاوض في الدوحة، وبعد تأسيس حركة التحرير والعدالة، ارتأت أن تلقم الوساطة المشتركة والحكومة بحجر المقاطعة أملاً في إثنائها عن المضي في التفاوض مع حركة التحرير والعدالة، لكنها لم تستخدم الورقة بقدر يُبقي على شعرة معاوية على أقل تقدير بينها وبين الدولة المضيفة قطر، وسارعت قيادات الحركة بالخروج من قطر بعد أن تلقّت ضوءً أخضراً من مصر باستضافتها، ولم تسعف الذاكرة قيادات الحركة بأن تتفادى الوقوع في مثلث ساخن بقضاياه في تلك المرحلة، وهو مثلث أضلاعه خلافات قطر مع مصر بشأن الدور الذي تسعى قطر للعبه على الصعيد العربي وقضية فلسطين، والدولي المتعلّق بالشأن العربي وخلاف مصر مع دول حوض النيل وحاجة مصر لدعم السودان في اجتماعات دول حوض النيل فيما يتعلق بقسمة المياه، وبالتالي كانت تصريحات رئيس حركة العدل والمساواة وقياديها عن قطر قاسية وقاطعة، ولم تترك الباب مواربا كما تقتضي الدبلوماسية في مثل هذه المواقف، بيد أنها وقعت كما الجمرة الحارقة على يد مصر التي سرعان ما لفظتها تحت ضغوط السودان لمصر فيما يتعلق بمساندتها في محادثات دول حوض النيل إن هي احتضنت الدكتور خليل إبراهيم وآوت ودعمت حركته. لم يكن التصرف ولا التوقيت موفقين من قيادة حركة العدل والمساواة، وبالتالي أدى بهم إلى الخروج مرغمين وبعجل من مصر بلا شك بطلب منها والاصطدام بعقبة القيادة التشادية التي كانت حينها قد وفّقت مصالحها مع قيادة النظام السوداني عقاباً لما اعتبرته خروجاً لحركة العدل والمساواة عن طوعها فيما يتعلق بقبول رؤيتها للحل والاتفاق في الدوحة، وانتهى برئيس الحركة كما لو كان في الإقامة الجبرية في ليبيا لأكثر من عام كان تأثيرها السلبي على الحركة كبيراً جداً، إلى أن تفجّرت الأوضاع في ليبيا ضد نظام العقيد

القذافي وتمكّنت خلالها حركة العدل والمساواة من إخراج رئيسها من هناك إلى دارفور بسلام لكن بعد أن تجرّعت الكثير من التآكل بالتأكيد.

أنا أدرك حجم ومرارة وتأثير هذه التحليلات التي ربما كانت قاسية على قادة حركة العدل والمساواة ومنسوبيها، فمنهم من يفسّر الأمر من منطلقات عاطفية تغلب عليها إغماض العين عن الرغبة في مجرد التوقف عند أي منها باعتبارها أفاقات تستحق عدم الإصرار على تجاهلها، ولكنني أكون سعيداً لو أنّ الحركة قد أخذت هذه التحليلات بأبعادها الأكثر سلبية وكما لو كانت كلها حقيقة وعملت على دراستها وإخضاعها للتمحيص الدقيق بغية استخلاص الدروس المستفادة منها وإضافتها لصالح تقويم نضالها الثوري من خلال تحصين إطارها التنظيمي وعمقها الفكري وبعدها الأيدلوجي، فهي إن فعلت ذلك ولم تجد خللاً في خطابها السياسي وتطبيقاتها الفكرية وهيكليتها التنظيمية ورصيدها الممارساتي ما يستوجب التقويم، حينئذ لن تخسر شيئاً، وأنا إذ أكتب في هذه المرحلة من مسيرة الثورة، إنما أرغب في بسط قدر من التجربة التي كنت جزءًا منها بدروسها التي استفدنا منها وأخطائنا التي رافقت ممارساتنا وكانت لها سلبيتها على مسيرة الثورة وعلى وضع الدارفوريين والدولة في السودان، وما يمكن أن نستخلصه لتقويم مسيرة الثورة التي نرى أنها ما زالت لم تحقق أهدافها في الوصول إلى وطن يستوعب الجميع بنفس الحقوق والواجبات.